
٥١٢٣



٤١٥

م ٠ ف

مجيب الندا الى شرح قطر الندا (كذا) ،
لابن هشام الانصارى ، تأليف الفاكهى ،
عبدالله بن أحمد - ٩٧٢ هـ ٠ كتب سنة ١١٨١هـ
٩٠ ق ٢٥ س ١٩٫٥×١٤ سم
نسخة جيده ، خطها تعليق حسن ، آخرها
بعض أبيات شعر ، طبع ٠

٥١٢٣

الاعلام ٤ : ١٩٣ الكشاف : ١٨٧
١ - النحو ، اللغة العربية
أ - المولف ب - تاريخ النسخ جـ - شرح
الفاكهى على قطر الندا وبل الصدا لابن هشام
الانصارى ٠

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٢٠٢٥ ف ٩٠٥٢ ل

العنوان: مجيب الندا الى شرح قطر الندا

المؤلف: عبد الله بن احمد الفاكهي

تاريخ النسخ: ١١٨١هـ

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٩٠ ق ٢١×١٥سم ١٩ س

ملاحظات:


الفاكهي في النحو

تملكه العبد الفقير الى مولاه الغني محمود بن محمد بن محمد الحكمي عفا الله عنهما آمين وعن جميع المسلمين آمين سنة ١٢٣٦

شرح الشيخ الفاكهي على قطر الندى لابن هشام

وفيه رد به [illegible] السنوسي [illegible] شعبان ١٢٥٤

فائدة جليلة واذا نفعنا الجميل بو فهم ذا نحن كلمات وكنوا انه واقع بدم [illegible] واما انا [illegible] واذكروا [illegible] لعلكم تتقون من [illegible] لا بد على [illegible] يطلع عليه [illegible] والحفظ والفهم [illegible]

انتهى

مسألة من [illegible] على [illegible] على جميع [illegible]

انتهى

وهذا الذي [illegible] والتشريه حتى [illegible] العلم [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة حجة الأدب ولسان العرب
الشيخ الفاكهي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

**الحمد لله** الرافع لمن انخفض لعزه وسلطانه، المفيض على من نحاه وقصده
سحائب عفوه وغفرانه، المغني بما وسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه،
الفاعل لما يشاء فلا معارض له في فعله ولا مماثل له في شأنه، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمة، ونصبه
لتمييز أحوال العباد وبيان أحكامهم من الحل والحرمة، ونعته بصفات الكمال
وأكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة، وعطف على الأنام عموما بإرساله
وكان أخبر للعالمين رحمة، وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشر أمثالها
بما اشتمل جوده وما عمه، فحصل لأمته به تسهيل الهداية بعد الصعوبة، مرسلا
بالسعادة الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة، صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه المقتفين لأوضح المسالك أئمة الهدى، صلاة وسلاما يعمان عدد نبات
الأرض وقطر الندى، **أما بعد** فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة
الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى للعالم المحقق
والإمام المدقق إمام هذه الصناعة وعالم العلماء، وقاضي شيء يعتمد أحكامه
العلماء، أبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري رحمه الله
تعالى يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها، ممتزجا بكلماتها مع الإتيان
بدليل المسائل وتعليلها في الغالب مجانبا فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل،
حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها، وسميته
مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، وبالله أعتصم، وعليه أتوكل، وعليه أتوكل،
وإليه أتضرع وأتوسل، أن ينفع به طالبه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم،
وسببا للفوز بجنات النعيم، وأن يبلغني وإياكم أحسن الأمل ويوفقني في القول

والعمل

ما
موصولا
المقتفين

والعمل إنه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره **مقدمة**
اعلم أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأكمل ينبغي له أن يتصور
أولا حقيقته بحده أو رسمه ليكون على بصيرة في طلبه فإن من ركب متن عمياء
وخبط خبط عشواء وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن
عوارضه الذاتية اللاحقة له وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب
ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذي نحن بصدده علم بأصول يعرف
بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء **و**موضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث
فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية **و**غايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان
والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب
بعضهم لبعض **ولما** كان موضوع هذا العلم الكلمات العربية وكان البحث
في كل علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء
بالبسملة تبركا باسم القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي
العظيم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر أي أقطع **الكلمة**
بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام وفيهما
**و**هي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا وتمت
كلمة ربك وهي من إطلاق الجزء مرادا به الكل **و**اصطلاحا **قول** أي مقول
تخفيفا ونقله بزنة استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ
وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا أو غير مفيد واللفظ
ما يتلفظ به الإنسان مهملا كان أو مستعملا فالقول أخص منه لاختصاصه
بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس فالمعنى اللغوي يخرج بالقول غيره من
الدوال الأربع وهي الخط والإشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة
في الدلالة على المعنى وصح الإخراج به وإن كان جنسا لما قالوه من أن الجنس
إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ما يتناوله
عموم فصله والقول مع فصله الذي هو **مفرد** كذلك لصدقهما على زيد
ونحوه ولا يرد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون

اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد
فان اجزاءه وهي وان حروفه الثلاثة التي هي ز ي د فكل منها لا يدل على معنى
وليست اجزاءه الزاي والياء والدال خلافا لما في الشرح بل هي اسماء مسمياتها
اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى وانما يقال لها حروف المباني وتطلق بإزاء
حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن الحاج
في شيء في حاشيته على المحلي وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء
معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في نحو بعضها في التسهيل مستقل لاخراج
ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التانيث
والف المفاعلة بانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المصنف
كغيره لما اجاب اليه الرضي من انها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج بجعل الاعراب على اخره كالمركب المزجي واسقط
ايضا من التعريف المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتحقق تعبيره بالقول الموضوع
لمعنى لا غير لكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واثر القول
على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه
وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق
الاشتراك فالمراد به اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد
اولا وقدم في بعض الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل
طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود
به يقع التفاهم والتخاطب والتاء في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس
من حيث هي هي من غير نظر الى قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي هي
للوحدة والغاية في ملاحظة المعنى في التثنية من اول الامر على ان الاسم
الكلمة لا تصدق على افراد هذا الا بالوحدة الدفعية دون الاجتماع فلا يقال للمجموع
زيد ذاهب مثلا انه كلمة وهي بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة اسم
وفعل وحرف لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا
غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول

لعله

الوضع

بعضا

التاء في مقام

اما



اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وتقسيمها
الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان
وفرس ومن جعلها اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه
كانقسام السكنجبين الى خل وعسل وعلامته الاول صدق اسم المقسوم على
كل من اقسامه بخلاف الثاني وفيه ظهر الفرق بينهما وقدم الاسم في الذكر
للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه واخر الحرف لعدم ذلك فيه
ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكذا حد وقد يعرف بها ويتميز بها عن قسيميه
والى التمييز بالعلامة على الحد وان كان الحد اضبط لاطراده وانعكاسه
بخلافها اذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدي فقال فاما الاسم وهو ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا فيعرف اي يتميز عن
قسيميه بال المعرفة من اوله كالرجل اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا
اريد غيرها قيد فيقال ال الموصولة او الزائدة واختصت به لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يقبل دخول ال
عليه كما مثل لان كثيرا من الاسماء لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات واكثر
الاعلام ويجوز ان يريد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة اذ
كل منهما من خواص الاسماء ايضا وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وحكما
وتجلل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الجرجاني
انه خطا باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشرح ورد
لكن الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبير
من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام
وتعبير غيره باداة التعريف احسن من تعبيره بال لشموله لال واللام على
قول من يرى انها وحدها هي المعرفة ولام ام بدلها على لغة حمير كقوله عليه
الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر ويعرف
ايضا من اخره بالتنوين وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا استغناء
عنها بتكرار الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين

التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالالف والتاء اشعارا ب
بقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك
كرجل ورجال **الثاني** تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية
اشعارا بان المراد به غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها
ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في باب العلم المختوم بويه
كسيبويه **الثالث** تنوين المقابلة وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء كمسلمات
سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم **الرابع**
تنوين العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض واي عوضا عن مضاف اليه فالا
نحو وانتم حينئذ تنظرون وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ا
اياما تدعوا وللجمع المتناهي المعتل اللام اذا خلا من ال نحو جوار وغواش ف
التنوين فيهما عوضا عن الياء المحذوفة على الصحيح واما التنوين اللاحق
لروي البيت وهو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة والاعاريض المقفاة والمصرعة
فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال و
ثبوته خطا ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه
ابنه في النكت الحاجبية والمصنف في الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد
انهى ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ... رنم او احك اضطرر غال وما همزا

ويعرف ايضا بالحديث عنه اي الاسناد اليه وهو ان تنسب اليه ما تتم به ا
الفائدة كتاء ضربت بتثليثها بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها
بالضرب ونحو ضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض **فان قيل**
اذا كانا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل
هذا الا تناقض **قلت** قال الرضي ليس المراد انهما في هذا التركيب
حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له خرجت من الكونه
وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك وتبعه


الخفيف

الخفيف اعتبروا في الاسناد الى القول اسناده ما لمعناه ليخرج ما اسند اليه
ما للفظه فالمثالين المذكورين واما اسناد خير الى تسمع في قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فمؤول وهو اي الاسم بعد التركيب ضربان احدهما
معرب وهو الاصل في الاسماء اي الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا
امكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه
لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من
الاعراب فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة
المشتق منه فالاعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال اعرب الرجل
عن حاجته اذا ابان عنها واعربت معدة الفصيل اذا تغيرت لفساد وجارية
عروبة اي حسنة واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر ظاهر او مقدر يجلبه
العامل في اخر الكلمة او ما نزل منزلته وعليه المصنف في الاوضح والشذور
وعلى القول بانه معنوي تغيير اواخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتاخرين وهو ظاهر تعريفه
للمعرب بقوله وهو ما اي الذي او شيء تغير اخره اي نهايته اخره لفظا
او تقديرا بسبب العوامل المختلفة المقتضية رفعا او نصبا او جرا الداخلة
عليه لفظا او تقديرا وذلك كزيد وموسى فقوله ما تغير كالجنس للمعرب و
يدخل فيه التغيير الكائن في الاوائل والاواسط وخرج بقوله اخره تغيير
الاوائل والاواسط والمراد بالاخر ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال
يد وقوله لفظا او تقديرا اشارة الى ان المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر
فيه الاعراب كزيد وتقديري وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامي و
منه نحو القاضي رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا
فقط كمسلمي وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا
اضيفت الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابو الحسن ومسلموا القوم وصالحا القوم
بناء على انه يقدر في حالة التثنية وغيرها وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير
اخره بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله

الداخلة عليه اشارة الى بيان اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل
مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا او تاخر كزيدا ضربت ولا فرق في ذلك بين
ان يكون العامل ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في نحو بكم درهم اشتريت اذ التقدير
بكم من درهم اشتريت ولهذا قلنا ثانيا لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل و
هو ما اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف ولا يؤثر العامل اثرين في محل
واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولان والاصل
تخالفه مع المعمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهته العامل ما لا يكون
من نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة ومغاير للوضع
و الثاني مبني وهو ما كان بخلافه اي المعرب ما لم يتغير اخره بسبب العوامل
الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اولى لان الاعراب ضد البناء والضدان
لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو
لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول
بانه لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه العامل من حركة او حرف
او سكون او حذف وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين و
على القول بانه معنوي لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال
وعليه المصنف في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه وانما يبنى
الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع او المعنى او
الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الاعراب استصحب لانه الاصل في
الاسم والمانع يصرف الحرف عنه لمشابهته الاسم كما بني الاسم لمشابهته
لعدم المقتضي للاعراب اذ لا تعتوره المعاني حتى يعرب لبيان ما اريد منها
تنبيه اختلف في الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه
الاهمالي فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة
حكما وقيل موقوفة لعدم مقتضي الاعراب وسبب البناء وسموا المتشبه
للواسطة واعلم ان المبني على اربعة اقسام مبني على الكسر ومبني على
الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركات

جريا

جريا على العادة في تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته في البناء
وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل في تحريك البناء واليه اشار بالمثال في قوله
كهؤلاء في لزوم الكسر في الاحوال الثلاثة وهو من اسماء الاشارة والهاء
فيه للتنبيه وكلها مبنية كالذي وبني على قول لتضمنها معنى الاشارة بانه
من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدى به كما وضع للتمني والترجي
وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا
وجد مع ذلك يدل على معنى في غيره كان مشبها للحرف في ذلك اذ الدلالة
على معنى في الغير انما هي من شان الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء
الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك واتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في
قوله وكذلك حذام وامس في لغة اهل الحجاز للاشارة الى ان المبني على الكسر
نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام
ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح اوله علما لمؤنث كوبار اسم قبيلة وظفار
اسم لبلد وسكاب اسم لفرس وسجاح بمهملة في اخره اسم للكذابة التي
ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا تشبيها له بفعال
الدال على الامر قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها ... فان القول ما قالت حذام

واكثر بني تميم نوا بقدمهم في كل ما ختم براء فيبنونه على الكسر مطلقا ويعرب
غيره اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية
والتانيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا
لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه لتكلف غيره
وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله

ومر دهر على وبار ... فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على الكسر واعرب الثاني واما امس فاهل الحجاز يبنونه
على الكسر مطلقا اذا اريد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر
وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم ان له اصلا

في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم
فيبنون ما اعرب اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم
يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط
المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به معين ض ف
يبنى اجماعا كما في الاوضح واشار الى القسم الثاني بقوله **وكاحد عشر**
**واخواته** من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بفتح شين العشر في المذكر وتسكينها
في المؤنث وعكس ذلك فيما دونه في **لزوم الفتح** في الاحوال الثلاثة وكلها
مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره الى الثاني وقيل لتنزله
منزلة صدر الاسم واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف اي الواو لان اصل احد عشر
مثلا احد وعشر ثم حذفت الكلمة الواو وقصد المزج للاسمين وجعلهما اسما
واحدا وكان البناء على حركة للامر وكانت فتحة قصدا للتخفيف لثقل الحاصل
بالتركيب والمراد بمزج الاسمين في نحو لا رجل وامراة لان الاحد والعشر
عبارة عن عدد واحد كعشر ومائة بخلاف لا رجل وامراة واما اثنا عشر
واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون كما ان
الاعراب ثابت مع النون اثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءهما
احالة على ما سياتي من انه يعرب اعراب المثنى وبني العجز فيهما لتضمنه معنى
حرف العطف واشار الى الثالث بقوله **وكقبل وبعد واخواتهما** كالجهات
الست وحسب واول ودون **في لزوم الضم** لا مطلقا بل بشرط **اذا حذف لفظ**
**المضاف اليه ونوي معناه** دون لفظه كقوله لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
في قراءة السبعة اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي
معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف كجئت من قبل زيد وبعده او حذف
ونوي ثبوت لفظه كقوله

وَمِن قَبلِ نَادَى كُلُّ مَولًى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَت مَولًى عَلَيهِ العَوَاطِفُ

او حذف ولم ينو شيئا اصلا كقوله

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنتُ قَبلًا ... اَكَادُ اَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

بما فيهما



بما فيهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يعلم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية
او خفضا بمن لكن يترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة ويجب به
في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان
كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم
يحصل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود
الشرط المذكور لشبههما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو من معنى
الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل
لشبههما الحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على حركة
للامر وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه
مع ان معناه مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران
بمن او منصوبان او لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما
ذكر من اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات
لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا **تنبيه**
الحق بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا او ليس في
كقولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها فاضمر اسم
ليس فيهما وحذف ما اضيف اليه غير ونوي معناه فبنيت على الضم لمشاركتها
لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير الواقعة بعد ليس يقتضي ان
الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني
وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفيين بليس ولا فان الحكم ثابت
لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية
وتبعه على ذلك شارح كلامه وسيدهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا
انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله

جَوَابًا بِهِ تَنجُو اعتَمِد فَوَرَبِّنَا ... لَعَن عَمَلٍ اَسلَفتَ لَا غَيرُ تُسأَلُ

فيعمل به من غير توقف بما وقع في المغني وشرح الشذور ولا يعتنى به واشار الى
الرابع بقوله **وكمن وكم في لزوم السكون** في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من

بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة ولا في كم بين ان
ان تكون استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من في
الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية او
استفهامية او في الافتقار فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم
في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخير
السكون يوهم انه خلاف الاصل اشار الى رفع ذلك التوهم بقوله وهو
اصل البناء لخفته وثقل البناء على الحركة واستصحابا للاصل وهو عدم
الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة
على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدأ بها كلام كالابتداء
وكونها للاستطالة التمكن كاول او شبهها بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع
في وقوعه صفة وصلة وشرطا وجزاء وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل في البناء
السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات
للسكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث كسوف وقام واين
ولما كان الكسر والضم ثقيلان اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله
واما الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة الثلاثة
فهو ثلاثة اقسام عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش
باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع بدعوى انه معرب بلام الامر
مقدرة وانتصر لهم المصنف في المغني وغيره وانما كانت الافعال ثلاثة لذلك
لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم على زمن الاخبار
او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال
وقد قال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين
ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقال زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله ... ولكنني عن علم ما في غد عمي

ماض ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمي ماضيا باعتبار زمانه
المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو مبني على بنائه

ولا



ولان علامته معربة وقدمها على المضارع لانهما قد يكونان مجردين والمضارع
لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم
المضارع لانه لما اشبه الاسم قوي وشرف واخر الماضي لتاخره في الوجود ل
لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر ويعرف باي
يتميز عن قسيميه بتاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث فاعله وهي
تلحقه متصرفا كان او جامدا الا افعل التعجب وحبذا في المدح وافعال الاستثنا
وشذ في قولهم عسى ذلك ولا يقدح ذلك في كونها افعالا ماضية لان
العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء
الافعال وتاء الاسما ولم يعكس لئلا يفضي ثقل الحركة الى ثقل الفعل ولان ذ
الفعل المذكور قد يستعمل في المؤنث وعكسه كربعة لامرأة ونكحة لرجل فيحتاج
فعل المؤنث للتمييز بالتاء والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض
كان يلاقيها ساكن فتحرك نحو قالت امرأة العزيز او نقل نحو قالت
اخرج عليهن ولذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء
الساكنين لعروضها وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كقائمة
وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة
بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة واما قولهم ربت وثـ
مت بالسكون فقليلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على اطلاقه لعدم د
دلالتها على تانيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتانيث اللفظ والمصنف ذ
وان اطلق التانيث فالمراد به تانيث المعنى كما اشار اليه اذ هو المتبادر عند
الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه على الفتح
لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد على ذلك
وبني على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم لوقوعه موقعه وخص
بالفتح طلبا للخفة الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم اخره ضمة بناء ك
كضربوا للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا فعليه اعتلال معروف او كان
مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن اخره تسكين بناء كضربت بتثليث

التاء كراهية توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل
كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو فيه
هما نون الخالتين فيبنى على الفتح كما اذ اجتهد وشمل ذلك عموم المستثنى منه
وقد ذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربنا وضربوا فالسكون
والضم عارضان او فيهما ما مر وعليه المصنف في الاوضح وعبارة المتن
كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم وليس كذلك
وبه صرح في يس في حاشيته عن بعضهم وقد مر ذلك بالقرب ان الضم
لا يدخل الفعل كالكسر فليتامل **ومنه** اي من الماضي **نعم وبئس** لقبولهما
التاء المذكورة ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل
فالغسل افضل وفيه ايضا واعوذ بك من الخبث والخبائث فانهما بئست
البطانة **وكذا عسى وليس** لقبولهما التاء ايضا نحو عسيت هند ان تفلح
وليست مفلحة ولاتصالهما بضماير الرفع نحو ليسوا سواء لست عليهم
عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم على الاربعة بالفعل انما هو
في القول **الاصح** اي الصحيح **وقيل** ان نعم وبئس اسمان لدخول حرف
الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير **واجيب**
بان مدخول حرف الجر محذوف والتقدير بولد مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول
فيه بئس العير وسياتي في باب الفاعل الكلام على مرفوعهما بناء على هذا
القول **وقيل** ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثاني حرف
نفي كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما
متوقفة على غيرهما كساير الحروف **واجيب** بمنع الاول ولو سلم فعدم
دلالتهما على ذلك عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق
بعدهما انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا
حكمه في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض لادنى
للمشابهة بينهما كالمضارع واشار الى القسم الثالث من اقسام الفعل بقوله
**وامر** وهو مستقبل ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل

ويعرف



**ويعرف** اي يتميز عن قسيميه **بدلالته على الطلب** اي بنفسه لا بانضمام غيره
اليه ليخرج به نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة
حرف النهي الذي هو طلب الترك ولابد **مع ذلك من قبول ياء المخاطبة** نحو
كلي واشربي وقري عينا او نون التوكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة ياء
الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور ولو دلت الكلمة على الطلب
ولم تقبل الياء والنون فهي اسم فعل كنزال او مصدر نحو ضربا زيدا او حرف نحو كلا
بمعنى انته او قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن
وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل هو على
صورته وانما قال بياء المخاطبة ولم يقل بياء المتكلم لانها تكون في الاسم
والفعل والحرف نحو مر بي اخي فاكرمني **ولما** فرغ من تمييزه شرع في بيان
حكمه فقال **وبناؤه على السكون** اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير
تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة **كاضرب** وانطلق واستخرج
اذ مضارعه يجزم بالسكون **الا المعتل** وهو ما اخره واو او الف او ياء **فعلى**
**حذف اخره** بناؤه وهو حرف العلة لان شرطه ان لا يتصل به ما تقدم او نون
النسوة **كاغز واخش وارم** اذ مضارعه يجزم بحذف اخره فاغز مبني على
حذف الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها
مثلها **والا نحو قوما** مما هو صحيح الاخر واتصل به ضمير تثنية **ونحو قوموا**
مما اتصل به ضمير الجماعة **ونحو قومي** مما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة
**فعلى حذف النون** بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله
في البناء المذكور الفعل المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزي
وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون وارمين واخشين
كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو قومن وافعلن **واعلم** ان المصنف
لو قال كما في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان احسن لانه لما
ذكر ان للماضي ثلاثة احوال اقتضى ان يذكر بالتفصيل ان الامر كذلك
**ومنه** اي من فعل الامر **هلم في لغة بني تميم** الملحقين بها الضماير بحسب

من نفس مسنده اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلموا يا زيدون وهلممن يا
هندات وأما أهل الحجاز فيبقى عندهم اسم فعل لازم لفظ واحدة ولا يتصل
بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين
لاخوانهم هلم الينا وكذا هات بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكور
فيضم نحو قل هاتوا وتعالى بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح لدلالتهما
على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتي وتعالي فان امرت بهما
مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش
وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتي وتعالي
كارمي واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعل
واشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع وهو ما دل وضعا على حدث
وزمان غير منقض حاضرا كان ومستقبلا ويسمى مضارعا من المضارعة وهي
المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرا عليه بعد التركيب معان
مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب
لا كن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع وبعل
يميزها غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فجعل
الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع وما قيل من ان العلة في التسمية مشا
بهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء او الجريان على حركات
اسم الفاعل وسكناته فهو ما اي ابن مالك في شرح التسهيل ويعرف اي
يتميز عن قسيميه بلم اي بصحة دخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يتميز به
ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام عليه ولا الطلبيتين
وانما اقتصر المصنف على لم كابن مالك في الالفية لانها امتزجت بالفعل
بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزء منه قاله الرضي وافتتاحه بالرفع
على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون بحرف واحد زائد من احرف
نأيت اي بعدت او انيت اي ادركت نحو قولك نقوم واقوم ويقوم زيد
وتقوم يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليجري فيها المضارع لوجودها في اول

الماضي

الماضي وانما ذكرها لتحصيل الحكم الذي بعدها فلها فائدتان ومن النحاة من
جعل افتتاحه باحد هذه من علاماته ايضا وهو ظاهر كلام المصنف بل قيل
ان التمييز بها اولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولا تنا[illegible]
وللتنصيص على جميع امثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل
وعليه فيشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم
ومعه غيره او المعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون للغائب المذكر مطلقا
او لجمع الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او للغائبتين
وبهذا يظهر ان التعبير بانيت انسب بالنسبة التفصيلية من التعبير بنأيت
والحكم الذي اشرنا اليه هو ما ذكره بقوله ويضم اوله اي المضارع اي الحرف
المفتتح به ان كان ماضيه رباعيا سواء كان كله اصولا او فيه زائد كدحرج
اذ ماضيه دحرج او بعضها زائد كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب و
اكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما افعل ويفتح اوله في غيره اي في
غير المضارع الذي ماضيه رباعي بان يكون ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ ماضيه
ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق ويستخرج
اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسي نحو
خصّم وقتّل بالتشديد فان اصلهما اختصم واقتتل اذ غمت التاء فيما بعدها
وحذفت الهمزة ولهذا يفتح حرف المضارع منهما ويستثنى من كلامه نحو اخال
فان الهمزة فيه مكسورة على الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة
فيهما مضمومة مع ان ماضيهما اهراق واسطاع ليس برباعي وقد يقال
انهما من الشواذ فلا استثناء او بان الهاء والسين زائدتان على خلاف
القياس فكانهما على اربعة احرف نحو اكرم ويسكن اخره تسكين بناء على
الاصح ان كان مع نون النسوة نحو والمطلقات يتربصن والا ان يعفون وبني
الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي
للاعراب باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه
الاصل في البناء كما مر وحملا على الماضي المتصل بها واذا دخل عامل نحو لم

عليه

يضربنا او لن يضربن لم يؤثر فيه لفظا ولذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال شعر

ومَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ شعر ولا حُكْمَ للإعْرَابِ فِيهِ يُشَابِهُهُ شعر

ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع بخلاف نحو الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصل يعفون يعفوون في بواوين اولهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى فيبقى يعفون على وزن يفعون وخصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو قاض وغاز دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر وجيء به لمعنى وكما يستثنى مع نون النسوة يستثنى مع نون الذكور كقوله تعالى ﴿وَتَرْجِعُ مِنْهُمُ ٱرِينَ بَحْرَ الْخَفَايَا﴾ شعر فلو عبر بنون الجمع لكان اولى وتصحف عموم قوله فيما بعده وبعرب فيما عدا ذلك **ويفتح اخره** فتحة بناء ان كان **مع نون التوكيد** خفيفة كانت او ثقيلة **المباشرة** وهي المتصلة به من غير حاجز **لفظا وتقديرا** هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين النون والفعل فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كالكلمة الواحدة ومعنا مباشرتها له تقديرا ان لا ينوى بينهما فاصل وقد ذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما اكدت فيه الفعلية ردته الى اصله من البناء وقد ذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة بالمباشرة لان نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة للفعل وقد لا تكون كما سيأتي **ويعرب المضارع فيما عدا ذلك** المتقدم وهو ما اذا عري من النونين **نحو يقوم زيد** وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او مقدرا فالاول نحو **ولا تتبعان** اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان فحذفت نون الرفع بدخول الجازم فحذفت نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف فاء

[illegible]

الالف

الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون في بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف **لتبلون** مضارع بلى يبلوه مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور واصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين اولاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالي الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون **فاما ترين** اصله قبل التوكيد ترايين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثاني نحو **ولا يصدنك** اصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذفت نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها ان وقوله في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذفت نون الرفع الماباتي على شيء وقد وهو تاكيد الفعل الخالي عن الطلب وقد تبين مما قررناه ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو حذف النون للجازم مما وقع في الاوضح من انه معرب في الاول والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبلون سهو وانما لم يبن فيها على الاصح لانتفاء تركيبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد **والضابط** في ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح وما كان رفعه بثبوت النون اذا اكد بقي على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هندات لوجود المقتضي للبناء وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لان الاصل فيه

بالنون

بالنون

والله اعلم **واما الحرف** وهو ما دل على معنى في غيره فقط **فيعرف** اي يتميز عن قسيميه **بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم** المتقدمة ولا غيرها **ولا شيئا من علامات الفعل** المتقدمة ولا غيرها المختصة به فيمتنع ان يكون واحد منها فينبغي كون حرفا انه لا يخرج عن ذلك كما ادل عليه الاستقراء **نحو هل** من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان فتختص بالفعل ولا شائبات جينية بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال مما يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا اصلها لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انخطت رتبتها عنها في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا راته في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة **وبل** من حروف العطف ومعناها الاضراب والحرف **ليس منه مهما** لعود الضمير عليه في مهما تاتنا به من اية والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف **ولا اذما** بل حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم وذهب اهل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء على ما كان عليه **و** قيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في المثال ان تقم اقم وهو الاصح كما في الاوضح **واجيب** عما تقدم ان اذ قد سلب منها معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان فكانت حرفا **و** في الشرح وفيه نظر **قلت** ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية المحكوم بها بدليل ان المضارع موضوع للحال او له وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضي ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا **بل** **منه ما المصدرية** وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اي عنتكم وقيل انها اسم **ولما الرابطة** اي لوجود شيء بشيء وهي عنه سيبويه حرف وجود لوجود **و** قيل انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ




بافتراق



وفيه معنى الشرط واستظهره المصنف في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجمل كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها اجيبت بما النافية واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف بينهم في ان لما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم على مهما واذما بالاسمية وعلى لما الرابطة بالحرفية انما هو **على الاصح** من القولين فيهما وقد مر ان الاصح في اذما انها حرف بقوله على الاصح منصوص بالنسبة اليها وما حكاه من الخلاف فيما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن هشام الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا قال في المغني والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها **واعلم** ان الحروف ستة انواع **احدها** ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل كهل **الثاني** ما لا يختص بهما ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس **الثالث** ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي او النصب والرفع كان واخواتها **الرابع** ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف **الخامس** ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كلن **السادس** ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **وجميع الحروف مبنية** باجماع لا حظ لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا تتعاقب عليها من المعاني التي تحتاج معها الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو على الفتح كان وليت وما هو على الكسر كلام الجر وباء وما هو على الضم كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون لما مر فان جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسال عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبني على السكون فلا يسال ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك او على حركة سئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت فيه كذا **والكلام** لغة عبارة عن القول وما كان

مكتفيا بنفسه كذا في القاموس واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول وفيه مر ذكرى فيه ولو عبر بالقول هنا كما في الكلمة
لكان اولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا
فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وفي الاخراج به وان كان جنسا لما مر مفيد اي
دال على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم بحيث لا يبقى السامع منتظرا له
لشيء آخر لان الفائدة حيث وقعت في اللفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة
اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتبرة هنا في نظرهم
وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به
كبرق نحره ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان يراد
بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا على
ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور
يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه
بانه عار عن القصد وجرى عليه في المغني والشذور واسقطه قوم لعدم
اعتباره عندهم ومنهم ابو حيان وتبعه المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل في
الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم
يستدعي ان يكون قاصدا لما يتكلم به ففيه مسلم ولو سلم فيكون دونه في المفيد
وغيره مقصود مستدرك الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما
واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما وخصوصا من وجه لصدقهما على
قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد وانفراد الافادة بصدقها
على الاشارة والصور التي يتألف منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل
واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملتا الشرط وجوابه والقسم
وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب لذاته والا فانشاء والا في انحصاره فيهما
وان الجملة اعم منه واقل ما يتألف عنه النحاة خبرا كان او انشاء من اسمين
حقيقة كهذا زيد او حكما كزيد قائم بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم

الاسم





الاسم المفرد به لكنه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع
مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا
قيل فليتأمل او من فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ولا يشترط في جزئي
الكلام ان يتلفظ بهما معا كما مثل بل قد يتلفظ باحدهما دون الآخر كاستقم
وقد لا يتلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح والتأليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص
من التركيب اذ هو ايقاع التركيب ضم كلمة الى اخرى فالاخص فكل مؤلف مركب ولا
عكس بالمعنى اللغوي **فصل** في انواع الاعراب وعلاماته
وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا وانواع الاعراب الذي هو جنس
لها عند النحاة اربعة بالاستقراء وهي رفع بحركة او حرف ونصب كذلك
اي المذكور او بحذف وكلاهما يوجد في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما
نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وخفض بحركة او حرف
ولا يوجد الا في اسم لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون
الا اسما نحو مررت بزيد فزيد في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به وجزم بسكون
او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض
من الجر لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه
من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل على الاسم لادى وجوده الى
عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان
جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول
فيؤدي الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم
استغناء الكلام عنه بخلاف غيره ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه
ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة
للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على
مذهب البصريين من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب لا انه اختلاف
آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاب

وجوده

العين بهما بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق على ما لقبا
به فكان يقال الاعراب رفع وكذا الباقي وهو ممتنع لاستلزامه حمل الاخص على
الاعم وللعدد الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة عنها و
اشار الى الاول بقوله فيرفع اي المرفوع من اسم وفعل بضمة وينصب اي
المنصوب منهما بفتحة ويجر اي المجرور من اسم بكسر ويجزم اي المجزوم من فعل
بحذف حركة فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وقدم هذا مثلثا لهذه
لهو الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون اصل الاعراب بالحروف والحذف لانه لا يعدل
عنها الا بعد تعذرها وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل النائب سبعة
ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها
نائب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة
وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة
وهو باب الجمع بالالف والتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذف عن حركة
او سكون وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون وهو باب
الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها معربة والمعرب سابق على المثنى
والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث
السالم لشرف المذكر على المؤنث ثم ما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة
قبل الفعل المعتل لخفاء اخرهما في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يليها ما ناب
فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث
بدا بالاسماء الستة فكان ينبغي ان يثني بما لا ينصرف لكونه معربا وان لزم
منه الفصل بين ما يعرب بالحروف من المعرب بالحركة اذا تقرر هذا فقوله
الا الاسماء الستة وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب
على الاستثناء مما قبله وهذا اول الباب الاول مما خرج عن الاصل وهي ابوه
واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال اي صاحبه وبعضهم عدها خمسة
بنفي الهن منكرا جوازا تمامه كما سيأتي والاسماء الستة علم بالغلبة على
هذه الامثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم

وان



وان اطلقت على غيرهما فبتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او اخا او غيرهما
وقيل هذا اقارب الصهر وقد يطلق على اقارب الزوجة والهن اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس وقيل يختص بما يستقبح التصريح به وقيل به عن الفرج خاصة ومثل
ذو مال في المضاف الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى علم نحو انا الله ذو بكة
او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم وجملة نحو اذهب بذي تسلم فلو قال كما في
العمدة وذو المعربة لكان احسن والتقييد بالمعربة اخراج لذو الطائية فان
المشهور بناؤها وقد تعرب فتجري مجرى ذو المعربة كما قال ابن مالك فالاسماء
جميعها سبعة فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير وتنصب
بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال مبين وتجر بالياء نيابة عن
الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم ولاعرابها بهذه الحروف شروط اربعة ان تكون
معربة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى وكذا الجمع وان تكون مكبرة
فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا
كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها فلو اضيفت الى
ياء المتكلم اعربت على الاصح بحركات مقدرة وكلها تضاف الى الياء الا ذو
وان تكون غير منسوب اليها فلو نسبت اليها كانت معربة بالحركات نبه عليه
ابن الصائغ والهواري وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة فاذا
توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها فيها
لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفوه بالخلو من الميم
فان لم يخل منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه وقد ونه منقوصا و
بحركات مقدرة مقصورا كعصى ولك تثليث فايه قصرا ونقصا واتباعها لميمه
فهذه عشر لغات افصحها فتح فايه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع وانما
اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركة لانها اقوى منها
لان كل حرف بمنزلة حركتين فكرهوا اشتباه المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد
بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون
في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحروف وخصوا هذه

الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحالة الاضافة لانها تقتضي تلك اللام الزايدة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع في باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالاعراب وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير له ذلك واجيب بانه لا بعد في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجح بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه **والافصح استعمال هن مطلقا كغد** اي منقوص معرب بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه محذوف اللام اعتباطا وجعل الاعراب على عينه بعد ان هذا هنك شذ الافصح من هذا هنوك وسد الحديث من تعزا بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا **و**اعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا فهي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد يخف ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد ودم لحذف اللام في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعرب بذلك بالحركات قال في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء والزجاج فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لغيره قال ابن مالك ولم ينبه على قلته فليس بمصيب وان خطئ من الفصل باو فرنصيبا ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا ولا يختص بالهن بل يجوز مثله في الاب والاخ والحم ومنه قوله

من



بابه اقتدى عدي في الكرم ❊ ومن يشابه ابه فما ظلم

وحكى ابو زيد جاء اخك والفراء هذا احمك فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الاب وتالييه ايضا القصر وهو التزام الالف مطلقا في اخرها وهو اشهر من النقص كقوله

ان اباها وابا اباها ❊ قد بلغا في المجد غايتاها

وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وحكى عن الاصمعي انه يقال للمراة حماة **و** الا **المثنى** وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ فيقال اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فيسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله لنحو العمرين **و**يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط **و**هي الافراد **و**الاعراب **و**عدم التركيب **و**التنكير **و**اتفاق اللفظ **و**اتفاق المعنى **و**وجود ثان له في الخارج **و**ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع حينئذ بالالف** نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة **و**الا **الجمع المذكر السالم** بنصب السالم وعطفه على ما قبله قبل انتهاء الكلام على المثنى ليجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده **و**يشترط فيه ما اشترط في المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث المغايرة لتاء تثنية وعدمه علمين او صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب واشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حايض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه الشروط **فيرفع حينئذ** كل من الاسم وتلك الصفة **بالواو** المضموم ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون والاعلون واشار الى ما اشتركا فيه بقوله **ويجران وينصبان بالياء** المكسور ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما

بعلة ستسعنا عنه بخلاف الرفع فانه عمدة في الكلام وانما حملوا النصب على الجر
لانحو الياء ان تكون للجر انه علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء واختص
المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى فيه اكثر دورانا في
الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا الخفيف
في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون
قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد لرفع
توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك
وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلهما لان الالف لا يكون قبلها الا
فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون
ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغيير والانقلاب وحركت
نون الجمع المزيدة لدفع توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين
وفتحت تخفيفا في اللفظ لان ما قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب
ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء
ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة الى
المفرد لكونهما بزيادة عليه والاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب
بالحركات تتمة الاسم اذا ثني وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا
او مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد يا المنقوص واما المقصور فان كانت زائدة على
ثلاثة احرف او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل او اصلية واميلت قلبت ياء
والا فواوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير
ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص فان اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين
ثم يفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل اخر المنقوص
في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف و ثم الحق بكل من المثنى والمجموع
في الاعراب الفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما
لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط فالحق بالمثنى منها اربعة الفاظ لفظان

بشرط



بشرط وهما كلا وكلتا ولا ينفكان عن الاضافة الى الظاهر او المضمر والشرط
في الحاقهما كونهما مع المضمر فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء
كالمثنى لانهما في الاغلب انما اضيفا الى ضمير غايب كانا تابعين للمثنى تاكيدا
له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد ذلك
فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى الظاهر فانهما
لا يجريان على المثنى اصلا فلذلك لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على
الالف كالمقصور نظرا الى جانب اللفظ كقوله تعلى كلتا الجنتين اتت اكلها
و لما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرع
عن الاضافة الى الظاهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط
اشار اليهما بقوله وكذا اثنان واثنتان مطلقا اي سواء اضيفا الى الظاهر
ام الى المضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة
انه لم يثبت لهما مفرد يعني بان اعرابه وان ركبا مع العشرة كجا بذا اثني عشر
واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك بل
اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان
ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء
الى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة تنبيه لم يذكر فيما الحق بالمثنى في
الاعراب ما سمي به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع
الاتية ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجري
مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وانه ادخل
عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان و الحق بالجمع
المذكر السالم في اعرابه اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد
لها من لفظها منها اولوا بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذو نحو قوله تعلى ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يوتوا اولي القربى
ونحوه ان في ذلك لعبرة لاولي الالباب وعشرون اسم جمع وليس مفرده عشرة
لامتناع اطلاقه على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد

ووجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين واخواتها ونحو ثلاثين الى
تسعين باب خال الغابة وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له لاختصاص
ه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك
ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب
خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح
لم يستوف الشروط لان عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة والثاني الجموع
جموع تصحيح لم يستوف الشروط منها اهلون جمع اهل ووابلون جمع وابل وهو
المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين والثالث جموع تكسير ونحو ما لم يسلم
فيه بناء واحده نحو منها ارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا ان
الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله شعر
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني ... نعدام خطيبا فوق اعواد منبر
وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو او هاء لقولهم في الجمع
سنوات او سنهات وفي الفعل علو سانيته وسانهته واصل سانيت سانوت
فقلبت الواو ياء لمجاوزتها منطرفة ثلاثة احرف وبابه ونحوه كل ما كان جمعا
لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة
وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان الحذف فا لا لام وبنحو يد و
دم لعدم التعويض ونحو ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء و
ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه وبنون جمع ابن وقياس جمعه
جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولاكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة
نص يعنيه ان الهمزة حذفت للكثرة والرابع ما سمي به منها او مما الحق به
فمنه عليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام
مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو وشبهه ما سمي به كزيدين و
علما بعينه او ما قبله من الانواع كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف و
ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركة الظاهرة
على النون منونا ان لم يكن اعجميا فان كان كغسلين امتنع التنوين واعرب

اعراب



اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والمجموع يعربان بالحروف هو المشهور من
اربعة مذاهب فيهما وكلها مستشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الحروف
محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو اقوى
المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات ومذهب الزجاج
انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده
بل كل واحدة صيغة مستانفة كما قيل في هذان واللذان عنه غيره ورده الرضي
ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه بالحركات مقدرة على الالف
كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء
له مجرى المفرد والاولات بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل له
من معناه وهو ذات وقطعي او لو في كونه اسم جمع لان اولو مختص بالعاقل
ولم يذكرهما ما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمي به منه كاذرعات
وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم
يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه الثلاثة
قول امرئ القيس شعر
تنورتها من اذرعات واهلها ... بيثرب ادنى دارها نظر عال
وما جمع بالف وتاء مزيدتين وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان
كان جريا على الغالب كما قال الخبيصي الى ما قاله تبعا لابي حيان ليشمل ما كان
مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك
كسجدات ولا يرد عليه ان الذي جمع بالف وتاء نحو المفرد ونحو ما ينصب
بالكسرة وجواب بما قاله ابن الضايع ان الذي بمعنى الذي وقع عليه
جمع
ما جمع بهما ونحو المجموع بهما وهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد
قبل ضم غيره واشترط غيره ان يكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو
قضاة وابيات اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان قال الجبرتي رحمه الله
في شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غيره اخل بمحل
قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر ان يكون الالف مستحقة تتبين الا لاجل الجمع
والتا
ولهذا اقتصر ابن مالك وما بتا والف قد جمعا والذي جمع بالف وتاء قياسا

مطرد في خمسة انواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثني منهما
وصفة مذكر لا يعقل ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثني منه ونحو
ما التاء فان كان قبلها الف او همزة فكالتثنية ونجم حروف المعجم بما كان فيه
الف جاز فيه قصره ومده فالاجماع **فينصب بالكسرة** وجوبا حملا للنصب على
الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم ومقتضاه انه ينصب بها وان
كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى
ان المحذوف اللام ان لم ترد اليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وفي
التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه في الاوضح وسكت عن رفعه وجره لجريهما
على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما تخلف
الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس
في اخره حروف تصلح للاعراب **نحو خلق الله السموات** فالسموات منصوب
بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والز
الزمخشري وابن الحاجب ورجحه في المغني لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل
فيه هو فعل ايجاده وان كانه انا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا
ومثله في هذا الخلاف خلق الله العالم **واصطفى البنات** اتى به كالمثالين
ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع
سما وان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هروبا من
اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة و الا **ما لا ينصرف** وهو الاسم المعرب
الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل
تسع او واحدة تقوم مقام علتين كما سياتي في اخر الكتاب واما الجر فليس
داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع صرفه وانما
حذف تبعا لحذف التنوين لانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على
الكسر فنزل وهو زائد **فيجر بالفتحة** نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون
غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضم فحملت عليها لاقربية **نحو** مررت





**بافضل منه** وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه **الا مع ال** او به لهما سواء كانت
ال موصولة او معرفة او زائدة **نحو** مررت **بالافضل** وباليزيد ونحو قوله
ام انشئتن نجيه ترنيقا تا لغا     تبيت بليل ام ارمد اغتماض او لغا
**او مع الاضافة** ولو تقديرا **نحو** مررت **بافضلكم** وقوله انما اية امن اول في
رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه فانه يجر حينئذ بالكسرة لفظا او
تقديرا على الكسر الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما
فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر
وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسالة
ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين
والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه تزول
منه العلمية بالاضافة ودخول ال والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه
ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة
ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل او بالتابع **و** الا **الامثلة الخمسة**
سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها
وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يضربان
ويستخرجان ونحوهما وكذا الباقي وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت
المخاطبين والاحسن انها ستة قاله المصنف في شرح اللمحة **وهي** كل فعل
مضارع اتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو **يفعلان** بالياء التحتية
للغائبين **وتفعلان** بالتاء الفوقية للمخاطبين **ويفعلون** بالياء كذلك للغائبين
**وتفعلون** بالتاء كذلك للمخاطبين **وتفعلين** بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق
بين ان تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين
في لغة طيء نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون
الا ضميرا وانما بسطت هذه الامثلة كانت ثابتة كما قاله المكودي وكلها
خرجت عن الاصل في جميع الاحوال **فترفع بثبوت النون** المكسورة بعد الالف
غالبا مفتوحة بعد اختيها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة ن

بالواو من حيث الغنة ومن حيث إنهما تحذف للجازم **وتجزم وتنصب بحذفها**
نيابة عن السكون والفتحة **نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا** ولا فرق فيما ذكره بين
أن يكون الفعل المتصل بها صحيح الآخر أو معتله وإن حصل فيه شيء من الحذف
والتغيير كما في نحو أنتن تدعين بالعلة تخشين يعنين وقدم الجزم على النصب
لأن النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لأن الجزم
نظير الجر في الاختصاص **وأما** نحو تحاجوني بالحذف فمن نون الوقاية على
الأصح لا نون الرفع لنفيه الناصب والجازم وما قيل من أن حذف نون الوقاية معهود
للغرض الذي يجيء بها لأجله منظور فيه إذ هو حاصل بنون الرفع نعم ما قاله
جرى عليه في الشذور وعكس في الأوضح وصحح أن المحذوف نون الرفع تبعا
لابن مالك وقد تقدم أيضا أنها تحذف لتوالي الأمثال وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما
كقوله ** أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ** وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي **
**و** الفعل **المضارع المعتل الآخر** وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء سميت حروف
علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله
وتقييده بالفعل المضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال
سواه **يجزم بحذف آخره** وهو حرف العلة نيابة عن السكون لأن أحرف العلة
لضعفها بسكونها صارت كالحركات فتسلط عليها العامل كتسلطه على
الحركات **نحو زيد لم يغز ولم يخش ولم يرم** بحذف آخرهن والحركات قبل ذلك
دليل عليهن **وأما** نحو قوله ** أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ** فضرورة عند الجمهور
ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لأنه آخر الكلمة وهو محل
الإعراب ظاهرا أو مقدرا وقوله تعالى إنه من يتقي ويصبر على قراءة قُنْبُل محمول
وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمحُ الله الباطل سندع الزبانية
**تنبيه** محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصليا وأما العارض
فلا يحذف عند الأكثر وأجازه ابن عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم
وجرى عليه في الأوضح وما ذهب إليه من أن علامة الجزم فيما ذكر حذف حرف
العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها

الإعراب



الإعراب في حالتي الرفع والنصب لأنه إنما قدر الإعراب في الاسم لأنه فيه
أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة إلى تقديره وجعل الجازم
كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم إن وجد فضلة أزالها
وإلا أخذ من قوة البدن **و**ذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها وعلى قوله
لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم
والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عنده
بالجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر
أن من يقول بعدم التقدير يقول إن الجزم حذف الآخر ومن يقول بالتقدير يقول
إن الجزم ليس حذف الآخر بل حذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه المصنف
وغيره فقوله هنا إن الجزم حذف الآخر لا يناسب ما سبق قريبا من أن الفعل
المضارع يقدر فيه الإعراب **فصل** في الإعراب التقديري وهو جار في
الأسماء والأفعال وهو في كل منهما قسمان لأن المقدر في المعرب إما جميع
حركاته أو بعضها فالقسم الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته
شيئان وهما المضاف إلى ياء المتكلم والمقصور وقد أشار إليهما بقوله **وتقدر**
**جميع الحركات الثلاث في نحو غلامي** من كل ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى
ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بحركة المناسبة
والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك أن المقدر
فيه إنما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بأنها مستحقة
قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها **و**تقدر جميعها أيضا في نحو
**الفتى** من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الألف مع
بقاء كونها ألفا **و**يسمى هذا **مقصورا** لامتناع مده أو لأنه قصر عن ظهور
الحركات فيه أي منع منها ومثله المدغم في الياء والمحكي بمن وإعرابه بالحركات
الثلاث مخصوص بالمنصرف أما غير المنصرف فمنه كموسى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه وذهب ابن فلاح اليمني إلى
تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كاملا للثقل ولا ثقل مع

منه
هذا مذهب الجمهور

التقدير والقسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته وهو الاسم المنقوص
المشار إليه بقوله **والضمة والكسرة في نحو القاضي** من كل اسم معرب آخره ياء
لازمة قبلها كسرة لثقلهما على الياء نعم إن ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي
فإن كان فالغة رديئة الضمة والفتحة كجوار كما مر في المقصور وإنما تظهر الفتحة
في حالة الجر لفيا بنيتها على حركة ثقيلة فعملت معاملتها **ويسمى منقوصا** لأنه
نقص منه بعض الحركات أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين كما قيل هذا ما يقدر
في الأسماء وأما ما يقدر في الأفعال فأشار إلى القسم الأول منها وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة في نحو** زيد **يخشى** ولن يخشى في
كل فعل معتل بالألف لتعذر تحريكها وإلى الثاني منها بقوله **والضمة في نحو**
زيد **يدعو ويقضي** من كل فعل معتل بالواو أو الياء لثقلها عليهما **وتظهر
الفتحة في** المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء **في نحو إن القاضي
لن يقضي ولن يدعو** لخفتها **تنبيه** قد مر أن من يقول بتقدير الحركات
في المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه
بحذف الآخر والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركات وحذف الحرف للجازم
وهو مخالف لذلك للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير
بها وليس كذلك بل الحروف أيضا تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف
للياء نحو مسلمي كما مر والنون في نحو لتضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا
ولتضربن ولتضربن وهذا نبه عليه في الجامع ومن مذهب أن الإعراب في
الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج إلى عدها في قسم
التقدير

**فصل** في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه
ونصبه وجزمه **يرفع الفعل المضارع** إذا سلم من نوني التوكيد والإناث وكان
مع ذلك **خاليا من ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم** بالإجماع من النحاة
وأما قول علي رضي الله عنه

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من شيء تبالا

فالجازم فيه مقدر أي لتفد وقول بعضهم فاليوم أشرب غير مستحقب بضرورة

ورابعه

ورابعها تجرده من الناصب والجازم عند الفراء ومن وافقه وهو الأصح وما قيل من أن
التجرد أمر عدمي والرفع أمر وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو
الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذه ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم أنه لا يعمل
في الوجودي بل يعمل لأن هذا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل
غير ذلك وإنما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع إذا دخل على الفعل لكونه
قويا إذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد من حروف
أربعة أولها وأشهرها **بلن** لملازمتها للنصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة
لها على تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي
لتأكيد نفي المستقبل وفي الأنموذج لنفي المستقبل على التأبيد ومحل الخلاف في
أنها هل تقتضي التأبيد أم لا فيما إذا أطلق النفي أو قيد بالتأبيد أما إذا قيد ذلك
بغيره نحو فلن أكلم اليوم إنسيا فلا خلاف بينهم في أنها لا تفيده فبه ظهر
أن من رد على الزمخشري في تأبيد النفي في نحو ذلك لا يثبت وشبهها مما قيد فيه
نفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسئلة ورد ما ذهب إليه الزمخشري في ذلك
بأنه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على أن لن لتأبيد النفي اعتقاده
الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة جعلنا الله من أهل الرؤية وأما استفادة
التأبيد في نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله
ولن يتمنوه أبدا وكون أبدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتي للدعاء
أم لا فيه خلاف واختار في المغني الأول قال فيه وتأتي لن للدعاء وفاقا لجماعة
والحجة قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتم لكم خالدا خلود الجبال لكنه صرح في
الشرح وفي الأوضح بخلافه والأصح أنها بسيطة على وضعها الأصلي ولا يفصل
بينها وبين معمولها إلا في ضرورة الشعر كقوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

**وثانيها كي المصدرية** لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة
المصدرية تقدم اللام عليها **نحو لكيلا تأسوا** إذ لا يجوز حينئذ كونها جارة
لأن حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة

وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كي ان تكرمني او اللام نحو
جئتك كي لتكرمني فانه لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية اما في الاول فلوجوب اتصال
المصدرية والحرف المصدري لا يباشر مثله واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين
الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كي لا يكون
دولة او ظهرتا معا كقوله

اردت لكيما ان تطير بقربتي … فتتركها شنا ببيداء بلقع

جاز الامران اي كونها مصدرية وكونها جارة والثاني ارجح عند بعضهم بالنسبة
لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت … قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

اي كيف تجنحون **و** ثانيها **اذن** قيل ان لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء
**فان قلت** لمن قال ازورك غدا اذا اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك
جزاء لزيارته ومجيئها لهما هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين
على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك وحمله
الفارسي على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذا
اصدقك فقد اجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها
بسيطة وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها [illegible]
لانها اعملوها حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها
عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة وشرط
اعمالها ثلاثة امور **الاول** ان تكون **مصدرة** في اول الكلام فان وقعت حشوا
فيه بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة
مواضع **الاول** ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك واني اذا اكرمك
**الثاني** ان تكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذا اكرمك **الثالث** ان تكون
جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذا لا اخرج وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها … وامكنني منها اذا لا اقيلها

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها

بالاستقراء

بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذا زيد عمرا وليس الرجل اذا ان
زيد اذا انتفى نعم ان تقدمه معها او فاجاز النصب بعدها على قلة الشرط **الثاني**
واليه اشار بقوله **وهو اي المضارع الذي يليها مستقبل** فان كان حالا اهملت
كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذا اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال
فلا تعمل في الحال للتنافي وما اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول **الثالث**
واليه اشار بقوله **متصل** ذلك المضارع بها **او منفصل** عنها اما **بقسم** او بلا النافية
كما في المغني والتسهيل واشار الى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله **نحو اذا
اكرمك واذا والله نرميهم بحرب** على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال
بلا النافية نحو اذا لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به للتاكيد فلذا
لم يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
وبلا النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ
الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم
حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة

اعمل اذا اذا اتتك اولا … وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا اعملتها ان تفصلا … الا بحلف او نداء او بلا

وافصل بظرف او بمجرور على … راي ابن عصفور رئيس النبلا

**و** ينصب المضارع ايضا **بان المصدرية** اي المنسبكة مع ما دخلت عليه بالمصدر
وهي ام الباب لعملها **ظاهرة نحو** والذي اطمع **ان يغفر لي** ومضمرة كما سياتي
والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها
معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك والثانية قال في الاوضح هي التالية لما نحو فلما ان جاء
البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو
الى وارق السلم او بين القسم ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وانتم … لكان لكم يوم من الشر مظلم

زاد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله

فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطي يد في لجة الماء غامر

و محل النصب بان المصدرية ما لم تسبق بعلم أي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن
بلفظ العلم فان سبقت به أهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علم ان
سيكون أي أنه يكون أفلا يرون ألا يرجع إليهم فان سبقت بظن أي بلفظ دال عليه وان
لم يكن بلفظ الظن فوجهان الرفع والنصب نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
قرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب اجراء له على أصله من غير تأويل
وهو الأرجح ولهذا اجمعوا عليه في الم أحسب الناس ان يتركوا ومن العرب من يجزم
بان كقوله ... إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب
ومنهم من يهملها حملا على ما اختها أي المصدرية كقوله
أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
كما أهملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روي في الحديث كما تكونوا يولى عليكم
ومضمرة واضمارها اما جوازا او وجوبا اما جوازا ففي موضعين احدهما
بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء وثم واو مسبوق ذلك العاطف باسم خالص
من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو نحو قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه
ولبس عباءة وتقر عيني ... احب الي من لبس الشفوف
فتقر عيني منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل في تأويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل والتقدير ولبس
عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام مكان الواو والعاطف على قوله قبله
لبيت تخفق الأرواح فيه ... احب الي من قصر منيف
وهو حسن نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء قوله
لولا توقع معتر فأرضيه ... ما كنت أوثر أترابا على ترب ... وبعد ثم كقوله
اني وقتلي سليكا ثم أعقله ... كالثور يضرب لما عافت البقر
وبعد او كقوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع عطفا على وحيا
وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقوله الطائر
فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لأن الاسم المعطوف عليه مؤول

بالفعل

بالفعل لو عوضه صلة لأل أي الذي يطير والثاني بعد اللام الجارة سواء
كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
وما تأخر أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما
بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا و
حزنا فان التقاطهم لموسى انما هو لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة
فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل الحال الى ان
صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو أمرنا
لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء
كانت مؤكدة كالتي في نحو لئلا يعلم أهل الكتاب او نافية نحو لئلا يكون للناس
فتظهر ان وجوبا لا غير كراهة اجتماع لامين و الا في نحو وما كان الله ليعذبهم
بعد ما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفي بما او لم فقط مسند لما اسند
اليه الفعل المقرون باللام كما في المغني فهي فتضمر وجوبا لا غير وتسمى هذه اللام
لام الجحود من تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب
الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتأكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه
يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصريين فهو قول مركب من قولين وذهب البصريون
الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس
بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على لام الجر في موضع
جر والتقدير في نحو وما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم وتقدر
في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه
قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب قال ... سموت ولم تكن اهلا لتسمو
فصرح بالخبر الذي هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه
استعمال لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بأنه
لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع احدها
هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها أي ان وجوبا بعد حتى الجارة لفظا
وتقديرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان

مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية
لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا
كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما نحو حتى
تفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك في التسهيل معنى
ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا واستظهره المصنف في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة
لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل لغيرها لان لما تقرر من ان
عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص والحاصل
نفي مثلي جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب في اكثر من الجر
ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بعدها وامكن حمل ما
انتصب بعدها على ذلك بما قد مر من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل
ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصته
للاستقبال ولا ينصب المضارع بان بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب
في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم لكن
مستقبلا بالنظر الى زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم ... او ان يبين جميعا وهو مختار

قال ابو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد حتى
ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوائل والتقييد
بالجارة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما سيأتي والابتدائية
وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة اشكل

وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل الذي بعدها

لا حالا



لا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وعلم من
كلامه ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتفى وجب الرفع لكن يجب
مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى
انهم لا يرجونه والموضع الثالث ما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد
او العاطفة الصالح في موضعها الى او الا او لا نحو قولك لالزمنك او تقضيني
حقي اي الى ان تقضيني حقي وقوله

لاستسهلن الصعب او ادرك المنى

والثاني نحو

وكنت اذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها او تستقيما

اي الا ان تستقيم والفعل في هذه الامثلة الثلاثة ونحوها مؤول بمصدر معطوف
على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك
وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واشار الى الرابع والخامس
بقوله بعد فاء السببية وهي التي قصد بها الجزاء وواو المعية وهي المفيدة
معنى مع حال كونهما مسبوقين بنفي محض اي خالص من معنى الاثبات نحو
ما تاتينا فتكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا او طلب
بالفعل لا غير لاصالته في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث
فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا فيرويك الله وباسم الفعل نحو صه فنكرمك
فلا يجوز النصب بعد شيء منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان
على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله بنفي محض النفي بالحرف نحو لا
يقضى عليهم فيموتوا وما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو ليس زيد
حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت غير آت فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك
نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ونفس الباقي لكن
وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض
والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم فتصير ثمانية اشياء
وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك
لثبوت ذلك سماعا فتنصب على هذه التسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو

مر وانه وسل واعرض لحضهم ... تمن وارج كذاك النفي قد كملا

غير آت

وادع

مثال النصب بعد الواو والفاء في جواب الامر قول الشاعر

يا ناق سيري عنقا فسيحا   الى سليمان فنستريحا

وقوله

فقلت ادعي وادعو ان اندى   لصوت ان ينادي داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر

لا تنه عن خلق وتاتي مثله   عار عليك اذا فعلت عظيم

وفي جواب الدعا اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا فاحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا او نرد وقوله

اتبيت ريان الجفون من الكرى   وابيت منك بليلة الملسوع

ولا يشترط فيه ان لا يكون بادات تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما   قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ونحو الا تقوم فاقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المومنين في قراءة النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتيت الله فيغفر لك او فيغفر لك وفي جواب الترجي عند القايل به لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح الشذور **تنبيه** نواصب المضارع لا يجوز ان تحذف معمولها وتبقى هي ولو دليل فلو قيل لك اتريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد ان وتحذف اخرج واجاز بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيما يحتج به ظفرا خذنا واحدة فيما يحتج به قال ومنه اكفولهم جئت ولما قال ابو حيان ليس مثله لان حذف الفعل بعد لما لدليل جايز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شي في كلام العرب **فان سقطت الفاء** من المضارع الواقع **بعد الطلب** ولو بلفظ الخبر **وقصد به الجزاء** للطلب السابق عليه بان قدر مسببا

عنه



عنه **جزم** ذلك المضارع وجوبا بادات شرط مقدرة فيه وبفعل الشرط **نحو تعالوا اتل** فاتل تقدم عليه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيبهم ومثله ايتني بيتك ازورك وحسبك حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا اسقطت الفاء عنه من اجاز نصبه قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر

لعل التفاتا منك نحوي ميسر   يمل بك من بعد القساوة للبشر

قال المرادي وبعد اه ليل على ما قد ذهب الكوفيين فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي او بعد الطلب ولم يقصد به بعدها الجزاوجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفا مجزوم بالادات المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المغني وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرا عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب في قولك ضربا زيدا بالنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي **وشرط الجزم** بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك **وبعد النهي** عند غير الكسائي **صحة حلول ان الشرطية مع لا** النافية **محله** اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية ان لا تعد نافية بالنهي لا نافية بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي **وذلك نحو لا تدن من الاسد تسلم** اذ يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو **بخلاف لا تدن من الاسد ياكلك** اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجتمعت السبعة على الرفع في نحو ولا تمنن تستكثر واما قوله عليه الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا

يومئذ بالجزم على الابدال من يغرها بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يغرها
يومئذ الان الاية انما تنسب عن الغرها لا عن عدمه واما الكسائي فلم يشترط
ذلك وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد ياكلك بتقدير ان تدن بنفي نفي
محتجا بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجراء خلاف الكسائي
في مسئلة الامر و يجزم المضارع ايضا بلم وهي حرف جزم لنفي المضارع
وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد وقد تهمل حملا على ما او لا فيرتفع المضارع
بعدها كالاتي في لعلها من ورثة او لغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها
اللحياني وقرا الم نشرح و لما اختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها ان
حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته نحو لما
يقض ما امره ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب
للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم بمصاحبتها اداة الشرط
نحو ان لم ولو لم وبجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من
الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان
قال الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي المستمر نفيه وجه
في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي
في الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا تقول قاربت المدينة ولما
اي ولما ادخلها واما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الاعازب ان وصلت وان لم

فضرورة وبتوقع منفيها نحو لما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان
ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال و يجزم
المضارع ايضا باللام ولا الطلبيتين اي الدالتين على الطلب فيه نحو في ذلك
لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك
ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا
او اخطانا وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضي على السواء
ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمها فعل

المتكلم



المتكلم بقليل جدا سواء بني للفاعل او للمفعول وما في الاوضح من التفصيل فهو طر
يقة لبعضهم واما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل
منه جزمها فعل المخاطب مبني ايضا للفاعل ووجهه الاحوج الى ربطها المتفقة
مع الطلب انا علمنا ان الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا و بقية
الادوات الاتية تجزم فعلين متفقين او مختلفين بان كانا متفقين مضارعين
بالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد او ماضيين بالجزم فيهما لمحلهما نحو
وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما
حكمه نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وهي ان واذما وهما
موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط واي بالتشديد
وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهي نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل وفي
اي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اي يوم تصم اصم للزمان وفي نحو
اي مكان تجلس اجلس للمكان واين واني وهما موضوعان للدلالة على
المكان ثم ضمنا معنى الشرط وايان ومتى وهما موضوعان للدلالة على
الزمان ثم ضمنا معنى الشرط وما ومهما وهما موضوعان للدلالة على ما لا
يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط
وحيثما وهو كاين واني مثال الجزم بان نحو ان يشا يذهبكم واذما نحو

وانك اذ ما تات ما انت امر ... به تلف من اياه تامر اتيا

واي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وباني نحو

خليلي اني تاتياني تاتيا ... اخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وبايان نحو ايان نؤمنك تامن غيرنا ... وبمتى نحو

متى تاته تعشو الى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وبمن
نحو من يعمل سوءا يجز به وبما نحو ما ننسخ من اية او ننسها نات
بخير منها او مثلها وبحيثما نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر

الازمان بعضهم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام وللقاصد ر الكلام
وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف بالاتفاق
وهو ان والثاني ما هو اسم بالاتفاق وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث ما
فيه الخلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح انه
اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان فظرف او حدث فمفعول
مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ وخبره جملة الشرط على ما صحح
في المغني او متعد واقع عليه فمفعول به او على ضميره او متعلقه فاشتغال
وكذا القول في اسماء الاستفهام **ويسمى الفعل الاول** من الفعلين المجزومين
باحد هذه الادوات **شرطا** لتعلق الحكم عليه **ويسمى الثاني** منهما
**جوابا** لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال **وجزاء** ايضا لان
مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا جزاء لان الجزاء هو
الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا وهذه مفقودة هنا واسقط
من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر
خاصة كقوله ﴿ وَإِذَا تُصِبْكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ * فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَمَامَةٍ فَسَتَنْجَلِي ﴾
وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها ق
قياسا على غيرها وكذا اجاز الجزم بها مع ما واما لو فالاصح انها
لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر كقوله ﴿
لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ * لَاحِقُ الْآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ ﴾
ونعلم من كلامه ان الجزم يختص بما ذكر وان ما بعدها فيما لفظ
به وهو الاصح واما غير هذا فهو قسمان قسم لا يخفى ما وهو متى وما ومهما
واني وقسم يجوز الامران وهي اين وان واي ومتى وايان وما ذكره ان هذه ا
الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي اهل البصرة
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يعمل عمله
ولا يختلف كرفع ونصب **واجيب** بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق
حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان هذه العمل فيه عدمه من غير

من

اختلاف

اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما
جزما الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط وال
جواب تجازما كما قيل ان المبتدأ والخبر ترافعا **واعلم انه اذا لم يصلح الجواب لمباشرة ال**
**الاداة** اياها اي الاداة الشرط كأن كان جملة اسمية او فعلية بفعلها طلبي او جامد
او منفي بحرف نفي غير لا ولم او مقرونة بقد او لن او بحرف تنفيس **قرن بالفاء** وجوبا
ليحصل الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب
على الشرط كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما
ذكره قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك قال
ابن حيان وهذا الحسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله
الفاء فالجملة الاسمية **نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** والفعلية
التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية
انواع الطلب المتقدمة منه والنهي وفعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا ف
عسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو فان توليتم فما سألتكم
من اجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بحرف تنفيس نحو وان
خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله
﴿ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ﴾ او نادرا كقوله عليه الصلاة والسلام
فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية
بدليل هذا الحديث وقوله ﴿
وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى * سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمَا ﴾
والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم **او باذا**
**الفجائية** لشبهها بالفاء لكونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما
قبلها **نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون** لانه لابد في

الجملة المقرون بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاعك زيد فسلام عليه ولا مقرونة
بأداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بأن نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فان
كانت احدى هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال فانه
جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كانت جملة
فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره كغيره ان اذا يربط بها
الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشروط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص
ذلك بان وهو ما جرى عليه المصنف في اوضح والمغني لا اطلاق لقوله تعالى فاذا
اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لاكن قال ابو حيان السماع انما ورد
في ان واذا وادوات الشروط يحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا الى السماع
وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا ومنع بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول كلمة او
في عبارته لمنع الخلو وبناء على الغالب كما يشعر به لفظ قد في قولنا وقد يجمع

**فصل** في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة الاسم بحسب التنكير
والتعريف ضربان احدهما نكرة وهو الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس
ولان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة الا ترى ان الآدمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او
رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي الاسم النكرة
ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل فانه شائع في جنس الرجال
الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج موجود
مشاهد او مقدر وجود تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق على المتعدد
لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في
الخارج غير هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد
واما جمعها في قوله فكأنما لمعان برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس
في كل يوم وخاصتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف او تقع موقع ما يقبلها
والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شيء ثم متحيز

ثم

ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة
اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فاذا دخلت تحت
غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى
ما لا يدخل تحته اخص والضرب الثاني معرفة وهو الفرع لما مر وهو ما وضع
ليستعمل في معين وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول
والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود
وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما ترك ذكره هنا لذكره له في باب المنادى كما سيجيء
الاول **الضمير** ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه ليس
بصريح والكناية تقابل التصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله
ويليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى اخره كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض بثم والمضمر هو ما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت
او غائب كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب ففسره حضور من هو له
او لغائب فمفسره اما معلوم اي متعلق في الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور
متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه منازل ولفظا لا رتبة نحو واذ
ابتلى ابراهيم ربه بكلمات او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
او متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة ابواب ذكرها في المغني والشذور
**واعلم** ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة
مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا
وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فهو معرفة نحو جاءني رجل فاكرمته او واجب
بنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه جرى في شرح الشذور وهو اي
الضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى
كالضمير المقدر اما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية
مواضع احدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة او النون نحو اقوم ونقوم
ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم ورابعها فعل
الامر المسند الى الواحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء فهذا وعدا

ونحوهما نحو كانوا ما خلا زيدا وما عدا عمرا اسم ما استعملا بفعل التعجب ن
نحو ما احسن زيدا سابعها اسم الفعل غير ماض كآوه ونزال ثامنها
المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح ما يجب فيه
الاستتار افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير
ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سيأتي او جوازا وهو ما يخلف
ذلك كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة في نحو زيد يقوم وهند تقوم ن
او بالصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او باسم الفعل الماضي نحو
زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم
ابوه وما يقوم الا هو وكذا في الباقي او بارز عطف على مستتر وهو قسيم
له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو اما متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا
يقع بعد الا في الاختيار وينقسم الى مرفوع كقمنا قمت والى منصوب نحو كاف
اكرمك والى مجرور نحو هاء غلامه وينقسم ايضا بحسب مواقع الاعراب الى
ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو
كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم
نحو في اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وما قلى وهاء الغائب نحو قال
له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا
سمعنا مناديا وكافي بنا فنا نلنا المنح او منفصل عطف على متصل وهو
قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا في الاختيار وينقسم الى مرفوع كانا
للمتكلم وحده وفي معناه نحن له ومعه غيره او المعظم نفسه حقيقة او ادعاء
وانت للمخاطب وفروعه انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخا
طبين وانتن للمخاطبات وهو للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين
مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده ن
وفروعه ايانا له اي للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه واياك للمخاطب ون
فروعه اياك واياكما للمخاطبين مطلقا واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات
واياه للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين





واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على
الجار والضمير على المختار في ذلك هو ان وايا وما عداها حروف لتبيين الاحوال من
افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ن
ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل
محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل والضماير كلها
مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية
الضماير مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها الى المفسر ن
اعني الحضور في التكلم والخطاب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحروف الى
لفظ يفهم به معناها الافرادي واخصها اعرفها فضمير المتكلم اخص من ضمير
المخاطب وهو اخص من ضمير الغائب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم
او تأخر ولما كان المقصود من وضع الضماير الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل
قال ولا فصل للضمير في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير المتصل نحو قمت ن
واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك واما قوله
وما اصاحب من قوم فاذكرهم … الا يزيدهم حبا الي هم
فضرورة الا في صورتين فيجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال احداهما
ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع ن
وذلك نحو الهاء من قولك للشيء في عنه سلنيه فيجوز فيها الانفصال ن
لمرجوحية ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء
لملكهم اياكم ولو وصل لقال ملككموهم لاكنه فر منه لثقل الحاصل من اجتماع
الواو مع ثلاث ضمات والاتصال مرجح لانه هو الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا
لم يأت في التنزيل الا به قال الله تعالى ان يسألكموها انلزمكموها اللهم الا ان يكون
ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا ان كان فعلا
ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه وظننتكه فالفصل ايضا ارجح عند الجمهور
لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل فيه قول الناسخ ومنه قوله اخي ن
حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل

نحو اذ بريهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر إخالكه البيت
وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا
في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما افضى الى
الممتنع ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او باحدى
اخواتها سواء كان قبله ضمير او لا وفيه لك ايضا فتث الاولى نحو الصديق كنته
وكان زيد يكون في الهاء الانفصال نحو برهان كنتك عند الجمهور ومنه قوله
لئن كان اياه لقد حال بعدنا البيت عن العهد والانسان قد يتغير
وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما
تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالا او بانما او رفع بمصدر مضاف لمنصوبه او صفة
جرت على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معمولا لحرف نفي او فصله
متبوع او ولي واو مع واما او لا ما بارفنا او ناصبه عامل في ضمير قبله غير مرفوع
اتحد رتبته وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة ثم الثاني من المعارف
العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده
بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم او مخاطب او غائب وليس موضوعا لان
يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لانه اذا استعمل فيه صار جزئيا
ولم يشاركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا
استعمل في واحد ولم يشاركه فيما اسند اليه احد والحاصل انه يعني في بعض
كل نكرة فاذا استعملت في واحد معين ونص على شيء بعينه وبهذا يعني
قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم
ذلك الى قسمين لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره
من حيث الوضع له كزيد وشبهه ويدخل العلم العارض للاشتراك كعمرو مسمى
به كل واحد من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل في اول الامر علما كسعاد
لامرأة وفقعس لرجل وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية
في غيرها كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها وزيد
منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه



كأسامة علم للسبع اي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم
الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجرى من ثعالة بمنزلة قولك الاسد
اجرى من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية
لعلم الشخص عليه فيمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب اخر كالتانيث
في اسامة وثعالة ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة
واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية
مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع فيقال اسد اجرى من ثعلب كما
يقال اسامة اجرى من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لانه لا فرق بينهما بالاعتبار
ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا او مع
قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة ومثلها في الانعام المعرف بلام الجنس
بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اي فردا فبعد منه ثم استعمال علم
الجنس واسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله
على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما يكنى به عن كفلان وفلانة وكذا
بعض الاعداد المطلقة ولا صح ان اسماء الاعداد ليست باعلام ولا مثلها اللحم وان
التصغير مطلقا لا يبطل العلمية والعلم هو باعتبار انه شخصيا كان او
جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة او لقب
وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بضعته كبطة وقفة او
كنية وهو ما صدر باب او ام كابي عمرو وام عمرو قال الرضي والكنية عند
العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها
فائدة ليس في كلامهم تكني بتلقيبه الا ذات وانما هي حواء فيلتقى
ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعا ويجعل تابعا له في اعرابه
بدلا او عطف بيان مطلقا اي سواء كانا مفردين كسعيد كرز ام مركبين
كعبد الله زين العابدين او مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين

وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما بالرفع خبر المبتدأ
محذوف جوازا او بالنصب مفعولا بفعل محذوف **او مخفوضا بالاضافة** اي الاسم
الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم ان لم يريدا وذلك **كسعيد**
**كرز** فيجوز فيه حينئذ الاتباع للاول ونحوه الانفس والقطع عندهما لو كان
مركبا والاضافة حيث لا مانع منهما وهي الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها
اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم
في التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه بان الاضافة لما كانت على
خلاف الاصل لان الاسم واللقب لما كانا مدلولهما واحدا فيلزم من اضافة
احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى
والثاني بالاسم حتى يتخلص من اضافة الشيء الى نفسه والاتباع والقطع
لا يحوجان الى التاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب
الاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على
الاصل واستغنوا بالتنبيه عليهما عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية
او الكنية واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الاخر معربا باعرابه
مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية على الاسم
ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم
وانما لم ار في ذلك نقلا لانه يلزم من تقدمه عليها حينئذ تقدمه على الاسم
بنفسه وهو ممتنع **ثم الثالث** من المعارف **الاشارة** على حذف
مضاف اي اسماء الاشارة فحذف للقرينة الدالة عليه وهو ما وضع لمسمى واشارة
اليه والاشارة اما لمفرد مذكرا او مؤنثا او لمثنى او جمع كذلك فجملة ذلك
ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى جمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد
فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له خمسة وانقسمت
الفاظ بعضها كما سيجيء **وهي ذا للمذكر** المفرد **وذي وذه وتي وته**
باسكان الهاء وذهي وتهي **وتا** وذه وته بالاختلاس وذات بالضم **للمؤنث**
المفرد **وذان وتان** ويشار بالاولى منهما **للمثنى** المذكر وبالثانية للمثنى المؤنث

ويعربان

ويعربان **بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا** عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح
وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين
حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة
للتعريف فهي في حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر
والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح عند
انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا
قائل به كما نبه عليه العلامة خالد **واولاء** بالمد والقصر **لجمعهما** اي
المذكر والمؤنث والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبه جاء التنزيل كهؤلاء
بناتي والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في
لغات القرآن ولم يختص بتمييز كما هو ظاهر في عبارة الاوضح والاكثر مجيئه
للعقلاء وقد يجيء لغيرهم كقوله

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

وتقدم الالفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب **واما البعيد** فيشار اليه
بهذه الالفاظ ملحقة وجوبا **بالكاف** الحرفية في الاخر لتدل على البعيد ولا فرق
في الكاف بين ان تكون **مجردة من اللام** في جميع اسماء الاشارة **مطلقا** اي
سواء كان المشار اليه مفردا او مثنى او مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام
تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبيين احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتانيث فيتبين بها لو كان اسما مفتوحة للمذكر ومكسورة للمؤنث
ويتصل بها علامة التثنية والجمع وللمخاطب خمسة احوال فهذه خمسة
وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في
ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء
المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لا بد
ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف
المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي
الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على

وان كانت اصلها تستعمل
وقد تقدم ان للمشار
اليه خمسة
احوال
ح

هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب بلفظ الثالثة ابراء بها مفتوحة في
الثانية غير مكسورة في الثانية فلها على هذه اللغة حالتان **او مقرونة** تلك
الكاف **بها** فيها لغتان في البعد الا في ثلاثة مسائل **المثنى مطلقا** من غير تفرقة
بلغة دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث **وفي الجمع في لغة من**
**مد** وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كقيس وربيعة واسد واما بنو
تميم وان كان لغتهم القصر فلا ياتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في
او محه حيث قال وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا **وفيما تقدم ها** من اسماء
الاشارة **ها التنبيه** بالف غير مهموزة كراهية كثرة الزوايد فتقول
هذاك ولا تقول هذالك وسميت الهاء ها التنبيه لانها تنبه المخاطب
على المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان قربى
وبعدى وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث
مراتب قربى وهي المجردة من اللام والكاف وبعدى وهي المقرونة
بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ووسطى وهي
وهي المقرونة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة
وعليه المصنف في شرح المفصل وجمع ابن الحاجب **ثم** الراجح من المعارف
**الموصول** وهو ضربان حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم يحتج
الى عايد وهو أنّ وأنْ وما وكي ولو واسمي وهو المراد هنا فهي بقية ذكره
في المعارف التي هي احد قسمي الاسماء وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية
او ظرف او مجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه وهو قسمان نص
ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد **وهو الذي** للمفرد العاقل وغيره
**والتي** للمفرد المؤنث العاقل وغيره **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى
المؤنث ويعربان بالالف رفعا والياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما حقيقة
والاصح انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر
وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ما قلناه في ذين وتين وكذا
على بصيرة في ذلك وله في ذونها وجدنا اثباتها حقيقة ومشددة

وحذفهما

وحذفهما والاصل التخفيف والثبوت قاله في شرح التسهيل وظاهر كلامه في
الاوضح تخصيص حذفهما بحالة الرفع **وللجمع المذكر** شيئان **الذين** ويستعمل
بالياء رفعا ونصبا وجرا ولذلك قال **مطلقا** وربما جاء في حالة الرفع بالواو في قوله
نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا *
وانما لم يعرب الذين كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن المجموع
من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره
كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف الالف واللام **و**الثاني **الاولى** بالقصر
اشهر من المد **ولجمع المؤنث** شيئان ايضا **اللاتي واللائي** باثبات الياء
وقد تحذف وقد يتعاوض الاولى واللاي فيقع كل منهما مقام الاخر قال الشاعر
محا حبها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل *
وقال * فما آباؤنا بامنّ منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا *
اي الاولى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتي للمفرد
المذكر والمؤنث ولتثنية كل منهما وجمعه والى ذلك اشار بقوله **وبمعنى**
**الجميع** من الذي وفروعه **من** وهو موضوع للعاقل نحو عجبت من قام
ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد يأتي لغيره في
ثلاث مسايل احدها ان ينزل منزلة العاقل نحو ومن اضل ممن يدعوا من دون
الله من لا يستجيب له الى يوم القيامة الاصنام نزلوهم منزلة العقلاء
الثانية ان يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق
لشموله الملائكة والادميين والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا
الثالثة ان يقترن معه في عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم
من يمشي على بطنه لشموله كل دابة لهما من قوله والله خلق كل دابة
من ماء **وما** وهو موضوع لغير العاقل نحو ما عندكم ينفد وما عند
الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما
وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتي له مع العاقل نحو سبح
لله ما في السموات وما في الارض وللمبهم امره كقولك من را شبحا

من بعينه لابهامه نحو انظر الى ما ظهر ولانواع من يعقل نحو ما طاب لكم
من النساء **وأي** نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا وهي
ملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى المعرفة ولا تضاف للنكرة خلافا لابن
عصفور ولا يعمل فيها الا المستقبل متقدما عليها لانه خلافا للبصريين وسئل
الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تلح له العلة فقال أي كذا خلقت وأجاب
غيره بأن أيا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة
لها بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له
واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا متأخرا **واعلم** أن لأي أربع حالات تعرب
في ثلاثة منها وهي ما اذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني أيهم هو
قائم أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبني أي هو قائم أو لم
تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم وتبنى في الرابعة على الضم
تشبيها بالغايات وهي ما اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو أيهم أشد وقوله فسلم على أيهم أفضل وفيهما رد على ثعلب المنكر
لموصوليتها أي **وال في وصف صريح** أي خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه
الاسمية **لغير تفضيل** وذلك كاسمي الفاعل والمفعول **كالضارب والمضروب**
بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل وعلى ما غلبت عليه
الاسمية كالأبطح والأجرع وعلى ما دل على تفضيل كالأفضل والأعلم فان
ال في ذلك كله حرف تعريف وأما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فجزم ابن مالك بأنها موصول اسمي وجرى عليه المصنف في الشرح والأوضح
في باب ما لا ينصرف ولكن قال في المغني وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت
فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة بالاتفاق وقضيته أنها حرف تعريف وبه صرح في الأوضح في
باب الصفة المشبهة **وعلى الأول** أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل
الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل فانه لا يعمل باطراد وما ذكره

اليس

ال

اليس من أن ال الداخلة على الوصف الصريح موصول اسمي نحو الأصح بدليل
عود الضمير عليها نحو قد أفلح المتقي ربه وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني
لأنها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معهود لها نحو
لدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف
لمنع دخولها في اعمال اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود
المبعد له من شبه الفعل واللازم منتف قال الرضي ومحل الخلاف اذا لم تكن اللام
للعهد أما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها ووصلها بالظرف شاذ كما في **قوله**

من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه

وبالجملة الاسمية شاذ كما في **قوله**

من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد

ضرورة وكذا وصلها بالمضارع كما في **قوله**

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

على المختار في تخصيص الضرورة **وذو في لغة طي** خاصة دون غيرهم من العرب
كقوله: فان الماء ماء أبي وجدي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت
والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم
كما توهمه بعض المتأخرين اذ ليس فيها واحد بل حرفان الثاني منهما ساكن
والبناء انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي بمعنى صاحب كما
مر وخصه ابن الضائع بحالة الجر لأنه المسموع كقوله: فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض
وما جزم به هنا من أن ذو تطلق عند طي على المؤنث أيضا هو المجزوم به
في سائر كتب ابن مالك وخصه في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات
لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من يثني ذو ويجمعها ومنهم من يستعمل
ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طي بعد تصديره بالأول ويؤيده قول ابن
الضائع الأصح امتناع اطلاق ذو على المؤنث **وذا** حال كونه **بعد ما** باتفاق

ببعضهم

من البصريين أو بعده من لا يستعملها مبنيين على لا ... عنه لهم والمرجح في ذلك
إلى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا أنزل ربكم وقال الشاعر
وقصيدة تأتي الملوك غريبة ... قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلتزمون تقدم الشرط احتجاجا بقوله * أمنت وهذا تحملين طليق
أي الذي تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم
بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تكون عندهم موصولات وأبلغ من ذلك جعلهم أل
الاسم المحلى بأل من قبيل الموصولات كقوله
لعمري لأنت البيت أكرم أهله ... وأقعد في أفيائه بالأصائل
أي لأنت الذي أكرم أهله فأكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة إذا لم تلغ
ولم تكن للإشارة فإن ألغيت بأن كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة بل
تكون مع ما قبلها اسما واحدا إذ الأعلى لاستعمالها لا يعمل فيها بحيث ينقلهم و
يظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت ماذا صنعت أزيدا أم عمرا فإن رفعت البدل بعد ذا
غير ملغاة وإن نصبته كانت ملغاة ويدل على إلغائها أيضا إثبات ألف ما مع
دخول الجار عليها في نحو قولهم عماذا تسأل ومن إذا كانت للإشارة لا تكون ذا
حينئذ تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يكون صلة
حله لغير أل ولما انتهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة فقال
وصلة أل الموصولة أو الوصف الصريح وقد مر الكلام عليه وصلة غيرها
من الموصولات إما جملة وشرطها اسمية كانت أو فعلية أن تكون خبرية وهي
المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها وأن تكون معهودة
للمخاطب ليتميز بها الموصول إلا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن إبهامها
نحو فأوحى إلى عبده ما أوحى وأن لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يجوز جاء
الذي لكنه قائم لأن فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا بد أن تكون الصلة
ذات ضمير غالبا مطابقا للموصول أي مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما
ليرتبط بها وهذا الضمير يسمى عائدا لعوده إلى الموصول وقد يخلفه
الظاهر فيقوم مقامه كقوله * سعاد التي أضناك حب سعادا

أي حيثما وأجاز ابن الطراوة خلو الصلة منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة
عليه نحو الذي يقوم أخوك فيغضب عمرو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما
جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه لأنها من كماله ومنزلة
منزلة الجزء المتأخر ولذا يسمى ناقصا ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفاصل ويجوز
حذفها إذا كان الموصول أل أو على أنها دليل كقوله * نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم
إلينا أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة تنبيه اعلم أن الموصول إن طابق
لفظه معناه وجب مطابقة العائد لفظا ومعنى وإن خالف لفظه معناه بأن كان
مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان أحدهما
وهو الأكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع إليك الثاني مراعاة المعنى
نحو ومنهم من يستمعون إليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من
سألتك ولا يقال من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب حينئذ مراعاة
المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله
وإن من النسوان من هي روضة ... تهيج الرياض قبلها وتصوح
والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ وقد يحذف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع إن كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا لمبتدأ أو ناسخ
أو اسما له لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ جاز حذفه إن أخبر عنه بمفرد ولم يكن
بعد نفي ولا إلا ... حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره نحو لننزعن
من كل شيعة أيهم أشد أي الذي هو أشد ولا فرق في جواز حذف المرفوع
بين صلة أي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إن طالت الصلة
نحو وهو الذي في السماء إله وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم لا سيما
زيد بالرفع فإنه مقيس غير شاذ تنزيلا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية
والمنصوب إن كان منفصلا لم يجز حذفه وإن كان متصلا متعينا للربط وناصبه
فعل تام أو وصف غير صلة أل العائد إليها المنصوب جاز حذفه نحو وما عملته
أيديهم أي عملته أيديهم فيما قرئ وقوله * ما الله موليك فضل فاحمدنه
أي الذي موليكه فضل وأما قوله * ما المستفز الهوى محمود عاقبة

بمثاله وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشتركا في الجواز وليسا
منتبسا وبين في الحذف فانه نوعان لانه لعينه والمجرور نوعان مجرور بالاضافة ومجرور
بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس باسم مفعول نحو فاقض ما
انت قاض اي ما انت قاضيه وقوله
تحرك ما انت رب الطوارق بالضحا ولا جار اجيراته الطيما الله دافع
والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف للموصول
او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ولم يكن العائد
محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو ويشرب مما تشربون اي منه
وقوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
اي ركنت اليه وقولك مررت بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين العائد
للربط كمررت بالذي مررت به في داره او جر العائد بغير حرف نحو جاء غلام الذي
انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف مماثل لما جر
به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به لان احد الحرفين للسببية او لفظا
ومعنا لا متعلقا كمررت بالذي سررت به او كان محصورا كمررت بالذي ما مررت الا به
او نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مُرّ به او حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت
فيه لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها
تعتبر جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة
على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير ال ما جملة كما مر او ظرف
او جار ومجرور تامين اي تم بهما الفائدة نحو جاء الذي عندك او في الدار
فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكذا هما اذا وقعا صلتين متعلقان باستقر وشبهه
مما هو فعل حال لكونه محذوفا وجوبا لا بمستقر وشبهه مما هو اسم لان المراد
بها في اصطلاح النحاة كالتفسير والتسهيل في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق
احدهما شمل الاخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان والاسلام
والمشرك والكافر ثم الخامس من المعارف ذو الاداة اي ال من
التعريف وهي ال بجملتها للتعريف عند الخليل وسيبويه لان الخليل الهمزة

عنده

عنده اصلية ولهمزة قطع كهمزة ام وانما حذفت في الوصل لكثرة الاس
ستعمال وسيبويه يخالفه في اصالة الهمزة وهي عنده همزة وصل زائدة
لا انها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من
الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته
بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها ونازعه ابو حيان في ذلك وردها
وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام
الخليل ما يدل على ان الهمزة اصلية مقطوعة في الوصل كهمزة ان وام لا
اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل ليتمكن بها الابتدا
بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه
في احد قوليه المشهور عنه وصححه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره
المصنف في حواشيه وقال انه من تحسين بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه
مقابل بمثله او مجاب عنه لانه رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته
هنا وفي الشذور والمراد بترك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها
ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او بالفتح
التبست بلام الابتداء او بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف و
اللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وتكون ال للعهد وهي التي
عهد مصحوبها اما ذكرا نحو في زجاجة الزجاجة وفائدتها التنبيه على
ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا
نحو اذ هما في الغار وجاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه
او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهي التي لم يعهد مصحوبها
اصلا وهي ثلاثة انواع كالتي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث
هي هي اي لا باعتبار شيء كاهلك الناس الدينار والدرهم اي جنسهما
وجعلنا من الماء كل شيء حي اي حقيقة الماء المعروف وقيل المني وهذه لا
من
يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او لاستغراق افراده وهي التي يخلفها كل حقيقة
نحو وخلق الانسان اي كل فرد من افراد الانسان ضعيفا ونعرفها بصحة الاستثناء



من مه خولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لا يستغني اف صفاته وهي
التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحمودة انه لو قيل زيد
كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من
الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز
نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي الماوى وفيه ابن مالك يجيز

اي هي ماواه

الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن
ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغايب
وقد تلخص من كلام المولف ان ال المعرفة اما عهدية او جنسية وكل منهما
ثلاثة انواع كما مر وقد تكون زايدة كاللات ونحوه حكوا الاول والاول وقد
مر انها تكون موصولة وابدال اللام في ال المعرفة ميما لغة حميرية كقولهم
في الرجل والفرس امرجل امفرس وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين
قال له السايل يا رسول الله أمن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر
امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن النمر من طي حيث قال الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصلني ... يرمي وراي بامسهم وامسلمة

قسم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الى واحد مما ذكر من
الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولانه
واقع موقع نكرة كجاء وحده وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر
فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة الاشارة وكذا
الباقي الا المضاف الى الضمير فكذلك فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم اي
في رتبته والا نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف
وقيل ان ما اضيف الى معرفة فهي في رتبة ما قبلها قال المصنف ويرد على بطلانه
قوله في تحذروا التوليج المتعب بوصف المضاف الى المعرفة بال المعرف
بها والصلة لا تكون اعرف من الموصول ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف
الى معرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل
في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها

لا يتعرف



لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علق في بابه بشي كان فيه الحكم الذي يذكر مطلقا
في باب اخر

## باب في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما

من الاحكام والمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه
او وصفا رافعا لما انفصل واغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفايدة مع المبتدا
غير الوصف المذكور وبداهتها وفي الجامع بالمبتدا مثل الفاعل فتحا لمن يرى انه
اصل المرفوعات وخالف في الشذور فبدا بالفاعل نظرا الى انه اصلها كما قال
وذهب جماعة الى ان كلا منهما اصل واختاره الرضي قال ابو حيان وهذا الخلاف
لا يجدي فايدة المبتدا والخبر كلاهما مرفوعان باتفاق كالله ربنا ومحمد
عليه الصلاة والسلام نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعهما
على اقوال اصحها ان المبتدا مرفوع بالابتدا وهو التجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد وقدم ما فيه والخبر مرفوع بالمبتدا وصح رفعه به وان كان يقع جامدا
لان اصل العمل الطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا
لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة واعلم
ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفايدة والمبتدا
مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان المقصود من الكلام اعلام السامع
ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قد لا يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية
واورد على الاول مجي الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل مخصص
بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم لانه انما حصل تخصيصه بالحكم بعد ما
كان يفيد الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشي قبل معرفته وقد قالوا ان
الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت فلا يبتدا بنكرة الا اذا افادت

ذلك

والفايدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة
وانهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين
العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ويقع المبتدا
نكرة ان عم كل فرد من جنسه او خص فردا من ذلك الجنس بالعام نحو ما
رجل في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع

افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية ومنه ءاله مع الله كذا قاله في انوار وفي
يفهم انه معه والخاص نحو ولعبد مومن خير من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف فـ يخصص
المنكر فيحصل فائدة لبيننا للعبد الذي لم يوصف وتحتمل ان تكون من الاول ايضا
ومن الخاص قوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد
للتخصيص بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة وقوله رُجَيْل
جاءني لانه بمعنى رجل صغير جاءني ويقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا
او مشتقا فيتحمله مالم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا ويجب ابراز المتحمل وان امن
اللبس اذا جرى الوصف على غير من هو له ويقع الخبر جملة لها اي فيها رابط
وجوبا يربطها بالمبتدا الذي سيقت له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه
ان علم ونصب بفعل او وصف او جر باسم فاعل او حرف تبعيض او ظرفية او
مسبوقا بمماثل لفظا ومعنى نحو وكلا وعد الله الحسنى وقوله أَخُوكَ فَالَّذِي
تُوصِي بِهَا أَنْتَ مُفْلِحُ اي مفلح به وروابط الجملة بما هي خبر عنه او صلة في المغني
الى عشرة على خلاف في بعضها واقتصر منها على اربعة احدها الضمير وهو
الاصل في الربط ومن ثم يربط به مذكورا نحو زيد ابوه قائم وعمرو قام اخوه و
محذوفا وما مر والثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير ان قدر
ذلك مبتدا ثانيا والا بان قدر تابعا للباس على انه بدل او عطف بيان فالخبر
مفرد والثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو زيد قام زيد واكثر وقوع ذلك
في مقام التهويل والتعظيم نحو القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول
وما اسم استفهام مبتدا ثان والقارعة خبره وهما خبر المبتدا الاول و
المعنى اي شيء هي القارعة كما تقول اي رجل زيد اذا اردت التعظيم و
التفخيم لشانه والرابع العموم بان تكون جملة الخبر مشتملة على اسم
اعم من المبتدا فيكون المبتدا احد افراده نحو زيد نعم الرجل فال في الرجل
للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل
الربط ومنه قوله فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا والربط بالعموم تبع فيه هنا
وفي اوضحه جماعة من النحاة وذكره في المغني كالمبرد منه ثم قال ويلزمهم

ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج
المثال والبيت فانهما من المذكور قبيل مراجعه ولما كان من الجمل الواقعة ما لا
يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة الخبر
فيها نفس المبتدا في المعنى اي فلا يحتاج الى رابط لاكتفائها عنه لانها معنى
للمبتدا والمعنى على المعنى هذا ان قدر هو ضمير الشان والا بان قدر ضمير المسؤول
عنه فالخبر مفرد وهو الله احد خبر بعد خبر قال الدماميني تبعا للمرادي و
والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما
في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا
ظرفا زمانيا او مكانيا حال كونه منصوبا لفظا بما تعلق به نحو والركب
اسفل منكم والرحيل غدا ويقع ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك
نحو الحمد لله رب العالمين وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد
امس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا في التقدير الى
المفرد والجملة قال وتعلقهما حينئذ اما بمستقر ونحوه مما هو اسم فاعل وهو
اختيار طائفة محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الاخبار ا
لافراد وصححه في الاوضح ورجحه ابن مالك بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل
والظرف فيه ورد كقوله فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع
واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعينه
اتفاقا بعد اما واذا الفجائية لامتناع ان يليهما الفعل او استقر ونحوه مما
هو فعل اختيارا كثير البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والجار وهو
والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره
في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل
بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة
كلها وان كان حقيقة في الحال محذوف وبني وجوبا وذلك المتعلق المحذوف
من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما

وطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولعله لا يجمع بينهما الا تشديدا وظاهر
كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وقد صرح في التسهيل قال في المغني
وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقديره الكون الخاص لدليل وبجواز
حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله تعالى
الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول ويقتل والاصل فيه
ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي
ترجيحه مؤخرا او ما يقتضي ايجابه وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان
يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي
حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف كائنا او
كاين فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
والا لكان الظرف في موضع الخبر فتقدير كان اخرى معه ويتسلسل التقدير
**فـايدة** اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة واللغو
ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود وسواء وجب حذفه نحو ايوم الجمعة
صمت فيه او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول
مستقرا والثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان
مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه وهو في
الفعل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في
المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا
وملغى وكانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول قال الدماميني **فـائدة** كل
ظرف وجار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى لا بد ان يتعلق بالفعل او
ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه والمتعلق اما ان يكون
ملفوظا به او مقدرا والمقدر اما ان يكون واجب الحذف او لا وواجب الحذف
ثمانية مواضع ذكرها في المغني **ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر**
المعبر عنه باسم **الذات** فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز

كان



كان يكون المبتدا ابتدا كما يقال زيد اليوم عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر ك
ذا او في زمن طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك
وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك
اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفائدة اما نحو
قولهم **الليلة الهلال** مما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر **فهو**
**متاول** بحذف اسم المعنى مضافا هو المبتدا في الحقيقة فتقديره الهلال ليلة
فالاخبار عنه انما هو عن المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تاويل بل الليلة خبر عن
الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون اخر **ولما**
كان من المبتدا ما لا خبر له لانه في معنى الفعل الذي له مرفوع يغني عنه
نبه عليه بقوله **ويغني عن الخبر** في حصول الفائدة **مرفوع وصف**
يكتفي به فاعلا كان او نائبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب **معتمد** ذلك الوصف ليصح
الاكتفاء بالمرفوع **على اداة استفهام** حرفا كان او اسما **او** اداة **نفي**
كذلك فالاستفهام بالحرف **نحو** ـه **أقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا** ـه
**ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا** ـه او بالاسم نحو كيف جالس العمران **و**
النفي بالحرف نحو **ما مضروب العمران** وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان وفي
بالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله ـه ـه ـه
ـه غير مأسوف على زمن ـه ينقضي بالهم والحزن ـه
والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان ولا فرق في المرفوع
ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله ـه ـه
ـه خليلي ما واف بعهدي انتما ـه اذا لم تكونا لي على من اقاطع ـه
وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدا
حقيقة واعتماده على ما ذكر شرط لازم عند جمهور البصريين وما وهم
خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا
او لا فان تطابقا افرادا نحو اقائم زيد جاز في الوصف وجهان الابتدائية و

او فعلا

والخبر ثنا الا في نحو قايم اليوم امراتة بيتعين الاول وهذا ايضا في قولهم انه متى وقع تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره وان تطابقا في تثنية وجمع نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون تعين خبرية الوصف على لغة الفصحا لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا او نايبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر **وقد يتعدد الخبر** جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت يجوز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هي حية تسعى والتعدد على ثلاثة انواع احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه كاتب شاعر فان استعملته بالعطف جاز ايضا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد اذ المعنى هذا مُزّ ولهذا لا يلي علي ولهذا امتنع توسط المبتدا بينهما وتقدمهما عليه على الاصح ثالثها ان يتعدد لتعدد ما هو صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ... وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما بخبرين او اخبر لفظ الوحدة لا يقال الا مجازا كما في الشرح من حكايته الاجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم **فايدة** اذا تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الروابط في المبتدات فتخبر عن اخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قايم والمعنى ابو اخي خال عم زيد قايم والاخرى ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير بعدد الاخر الاول وتالي المتلو نحو زيد هند

الاخوان



الاخوان الزيد ون ضاربوهما عنده باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان **واعلم** ان الاصل في الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتاخر عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا **ولكنه قد يتقدم** عليه حيث لا مانع اما جوازا **نحو في الدار زيد** او وجوبا بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام **وذلك نحو اين زيد** اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد عليه الصلاة والسلام او معنى نحو انما قايم زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها اذ لو اخر للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة **وقد يحذف كل من المبتدا او الخبر** جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الاخر في **نحو سلام قوم منكرون** اي سلام مبتدا والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اي **عليكم** وقوم خبر لمبتدا محذوف اي **انتم** قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال العبدي الاولى الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قايم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا ان لم ينبه عليه بما اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت بزيد الكريم او بمخصوص نعم وبيس مؤخرا عنهما كنعم الرجل زيد اذا قدر خبرا او بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا ففيه نبه عليه بقوله **ويجب** اي الحذف في اربعة في الخبر

مسائل الاولى والثانية **قبل جوابي لولا** الامتناعية اي الدالة على امتناع
الثاني لوجود الاول **والقسم الصريح** وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق
به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله بخلاف غيره نحو علي عهد الله
فلا يعلم ذلك الا بقرينة ذكر جوابه بعده فهذه يجوز فيه الاثبات والحذف
وعل وجوب الحذف في الاولى ان يتعلق الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب
في لولا وهذا المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد
لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدا جاز الحذف
ان دل عليه دليل والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد
بالاسلام لهدمت الكعبة **والثالثة قبل الحال الممتنع كونها خبرا** عن المبتدا
المذكور قبلها بان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سياتي
او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او مؤولا به نحو
اخطب ما يكون الامير قائما ويجوز تقديم الحال على المصدر عند البصريين
وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر و
معموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الى اخره الصالح جعلها خبرا
للمبتدا فالرفع فيه واجب نحو ضربي زيدا شديد واما قوله حكمك مسمطا اي
حكمك لك مثبتا فشاذ **والرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة** في معنى المصاحبة
بان تكون نصا في المعية كما سياتي ان شاء الله فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت
زيد وعمرو واردت الاخبار بالاقتران بينهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية
والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى
الاقتران والاصطحاب واشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربعة على طريق
اللف والنشر المرتب **نحو لولا انتم لكنا مؤمنين** فانتم مبتدا والخبر محذوف
اي حاضرون بدليل الخبر صحة ناشئ وهذا انما هو اذا تعلق فيه الامتناع
عن النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر فيه لدليل جائز لا واجب فالاولى التمثيل
بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي
دالة على امتناع لوجوده والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على

وجوده

وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده يمنع من الاتيان
فصح الحذف لتعيين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده **ونحو لعمرك لافعلن**
فعمرك مبتدا والخبر محذوف اي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده
وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل
في القسم مرادا به الحياة **ونحو ضربي زيدا قائما** فضربي مبتدا وهو مصدر عامل
في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستتر في كان المحذوفة وهو ساد مسد
الخبر والاصل ضربي زيدا حاصل اذا كان او اذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو
الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي
لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة
والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا
القائم ولما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية
مقرونة بالواو موقعه كما في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
**ونحو كل رجل وضيعته** بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت
بذلك لانها اذا تركها صاحبها ضاعت فيكون فيه ضيعها او يجوز فيه ضاع
بتركها فكل مبتدا رجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا والخبر محذوف
اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران
ووجب لقيام الواو مقام مع

## باب في ذكر ما ينسخ المبتدا والخبر

**النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع** من حيث العمل احدها
ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس وافعال
المقاربة **والثاني** عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان **والثالث** ما ينصبهما
معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا
والخبر اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدا بالنوع الاول غير متعرض
لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلاثة اقسام احدها
ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية **كان وامسى واصبح واضحى
وظل وبات وصار وليس** وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال

واحال وراح وقول الشارح بشرط تقدم نفي او شبهه نفي او دعاء وهو
اربعة زال ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول منهما متعد
الى واحد ومصدره الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال وما فتئ وما انفك
وما برح وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤا وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي
اي لا تفتؤا ولا ابرح ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت
فنسيانه ضلال مبين والدعاء نحو قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وفيه ايماء الى رد ما بالمخاصمة كما في البيت القسم الثالث ما يعمل هذا
العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام لا غير كاعط ما دمت
مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها
تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما او كانت مصدرية غير ظرفية
لم تعمل وانه لو مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا
اي من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل
المذكور بدليل قوله ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان
كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها
والصحيح فعليتها لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها
كما تقدم فيرفعن هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدا تشبيها بالفاعل
ويسمى اسما لهن حقيقة وفاعلا مجازا وينصبن الخبر تشبيها بالمفعول
ويسمى خبرا لهن حقيقة ومفعولا مجازا الا انه يشترط في المبتدا الذي تدخل
عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف
ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه او لمصحوب لفظي
او معنوي نحو وكان ربك قديرا واما قوله وكوني بالمكارم ذكريني
فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فان جامع





لهما واما اقتضاء كل منهما من نسبة العمل الى هذه الافعال هو مذهب البصريين
واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا في الاسم لم يتغير عما كان عليه
والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين
والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويلزم على مذهبهم ان تكون هذه
الافعال ناصبة لا رافعة وكذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم
كما في المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان
جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين
وقوله وليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو يعجبني ان يكون في
الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تاخيره
لاجل الضمير قال الدماميني واما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها
فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع
وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء
وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي وكتاخير مرفوع الخبر في
نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا
كان زيد وجهه للزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي
وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح
بدليل قوله اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم
العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل
بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجواز زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب
مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت العروض وهو
قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا
وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التاخير
كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه لا يجوز تقدمه
عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز
من قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون

يوم منصوب بفعل مقدر رابط يجيء بون لا بالخبر او انه ظرف والظرف يتوسع فيه ما
لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهب ولم يجز ما طعامك زيد
آكلا لان هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا ومنه اطلقوا
منعه و لا خبر دام بانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما بالاتفاق لان معمول صلة
الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا
يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان
هذا مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما
لا يقتضي منعها بالاتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري فيعجبني ان تكون
عالما واما نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع مع ما دام لان ما لها
صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما
ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه
مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو
المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم
هو الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها ها التنبيه فان لم
يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان
لاحدهما فقط فهو للاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة
هو الاسم والاخر هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون
مزاجها عسل وماء و تختص الخمسة الاول وهي كان وظل وما بينهما
بمرادفة صار الدالة على تحويل الموصوف عن صفته التي كان عليها الى
صفة اخرى اما باعتبار العوارض والحقائق فيصير المعنى واحدا نحو وكانت
هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة وقوله أمست خلاء وأمسى اهلها احتملوا البيت
وقوله فاصبحتم بنعمته اخوانا وقول الشاعر أضحى يمزق أثوابي ويضربني البيت
وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة
صار تختص صار وليس وما رادفهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماض فلا يقال



صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذا الباقي لان هذه الافعال تفهم الدوام
على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتنافيا و
تختص غير ليس وفتئ وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاستغناء
بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك
وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها انها تدل على الحدث والزمان ومعنى الاول
معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثاني انها لا تدل على الزمان
فقط قال في المغني والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن مالك
مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرح على التسهيل وفي الارتشاف
وهذا الخلاف مبني على الخلاف في انها هل تتعلق بها الظروف والجار والمجرور
او لا فمن قال انها لا تدل على الحدث اجاز تعليقهما بها ومن قال لا منع ذلك
واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان
ذو عسرة اي وان كان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل في المساء والصباح
نحو فسبحان الله حين تمسون اي حين تدخلون في المساء وحين تصبحون
اي تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اي بقيت واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى
وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد بات بمنى اي عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم
اي نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي
بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو
ظل اليوم بمعنى دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا
ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل
واما ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما اوهم خلاف ذلك مؤول
و تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو
وكان الله على كل شيء قديرا و بجواز زيادتها متوسطة بين شيئين
متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل

ومن مواضع قوله بوجه كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذي كان هو بنته
والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم والظاهر زيادتها بين ما وفعل التعجب
نحو ما كان احسن زيدا ومعنى زيادتها انها لم يؤت بها للاسناد وفهم من قد
قوله كان انها تراد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لا تراد وهو كذلك
وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسط انها لا تراد في صدر الكلام
ولا اخره وهو كذلك لان ما ذكر اولا يكون معتنا بشانه وما ذكر اخرا يكون
محط الفايدة وكلاهما ينافي الزيادة وجوز الفراء زيادتها اخرا قياسا على
الغاء ظني اخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما
اعتيد استعمالها فيه **و** تختص بجواز **حذف نون مضارعها المجزوم** ا
اي بالسكون اذ هو الاصل المتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم
والمجزوم بالحذف **وصلا** فلا تحذف من المجزوم بالسكون حالة الوقف
نحو لم اك لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف
واحد او حرفين يجب الوقف عليه بهاء السكت كقه ولم يقه فلو حذف ت
كلم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولا من اجتلاب حرف
لم يكن والثاني يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم
فاجتلاب لم اكن لان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون **ان لم** ت
**يلقها ساكن** فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها
بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى قوله شعر
اذا لم تك الحاجات من همة الفتى شعر وهذا ونحوه محمول عند المانع المحتج
في المنع بتطلق الحركة على الضرورة كقوله شعر ولاك اسقني ان كان
ماؤك ذا فضل شعر **ولا ضمير نصب متصل** فلا تحذف من المتصل به نحو ان
يكنه فلن تسلط عليه اذ الضماير ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف
معها بعض الاصول فاذا ثوبيت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم اك
بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون
للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك قوله وان تك





حسنة يرفع حسنة **و** تختص ايضا بوجوب **حذفها** وحدها وابقاء اسمها
وخبرها **معوضا عنها** بعد الحذف **ما** الزايدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية
الواقعة في كل موقع اريد به تعليل فعل بفعل كما **في مثل** قوله شعر
شعر ابا خراشة اما انت ذا نفر شعر فان قومي لم تاكلهم الضبع شعر
اي فخرت لان كنت ذا نفر فقدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم
حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت
ما عوضا عن كان المحذوفة وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في
المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه ب
اما زيد ذاهبا ذهبت وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب
حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين كان وما لامتناع الجمع بين العوض والمعوض
ماو
وجوزه المبرد وجرى عليه في الشرح **و** تختص ايضا بجواز حذفها **مع** ا
**اسمها** ضميرا كان او ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين
كما **في مثل** قول الحريري شعر فان وصلا الله به فوصل شعر وان صدا فصم كالطلاق شعر
وقولهم الناس مجزيون باعمالهم **ان خيرا فخير** وان شرا فشر اي ان كان عملهم
خيرا فجزاؤهم خير **و** قوله صلى الله عليه وسلم **التمس ولو خاتما من حديد**
اي ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر شعر لا يامن الدهر ذو بغي
ولو ملكا شعر اي ولو كان الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء
الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع وان كان في عملهم خير وفي هذا ونحوه
اربعة اوجه مشهورة وان ضممت اليه وان شر فشر كان في المجموع بالقسمة
العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية
كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا هي
النافية للخبر **و** لما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل ا
على ليس وهو ما ولا ولات وبدا بما فقال **وما النافية عند الحجازيين**
**كليس** في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على
المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل نفي

عنه فهي مهملة وهو القياس لانها حرف لا يختص بقبيل بل يدخل على الاسماء والافعال
والافعال واصلها ان لا تعمل قال الشاعر

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب ... فاجاب ما قتل المحب حرام

اي هو تميمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون لعملها
اربعة شروط اشار الى الاول بقوله ان تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم
الخبر نحو ما مسيء من اعتب بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا او مجرورا خلافا
لابن عصفور واشار الى الثاني بقوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله

بني غدانة ما ان انتم ذهب ... ولا صريف ولكن انتم الخزف

بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن
اسمها بان فبعدت عن الشبه ورواية ذهبا بالنصب اول على ان ان نافية مؤكدة
لما لا زائدة والى الثالث بقوله ولا بمعمول الخبر بان يسبق به نحو وما كل من
وافى منى انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا ينصب في معمول
خبرها بالتقدم الا اذا كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك
زيد مقيما وما بي انت معنيا لتوسعهم فيهما ما لم يتوسع في غيرهما ولم ينبه
على هذا الشرط في الشرح والى الرابع بقوله ولا الخبر بالا بالرفع عطف على
الضمير المستكن في يسبق اي ولم يسبق الخبر بالا فلو سبق بها نحو وما محمد الا
رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وان لا
يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به واذا توفرت هذه
الشروط عملت كليس نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها
بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما
لكن قاعد او بل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في
المنفي واما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب اجود وكذا لا
النافية للوحدة او للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لاكن
عملها قليل جدا ولم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط له ما تقدم في عمل ما
من الشروط الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما مر تنكير معموليها



فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني مستندا لقول النابغة

وحلت سواد القلب لا انا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع نصه في التسهيل بانه نادر
وتاوله المانعون على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا نصب على الحال والتقدير
ولا ارى باغيا فلما اضمر الفعل ابرز الضمير وانفصل والغالب في خبرها ان يكون
محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

وكذا يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش وهي لا زيدت عليها التاء لتانيث
اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال في الاوضح
وعملها باجماع من العرب ولاكن لا تعمل الا في الحين نص عليه سيبويه فاخذ
بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسم الزمان
وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال وتختص لات
بالحين او مراده وصرح في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة
وفي الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالتوسط في المسألة ولا يجمع بين
جزءيها اي اسمها وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف احدهما لتحقق عملها
والغالب في كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء المنصوب نحو ولات حين
مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا
ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب
بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع
ليس ومرفوع ليس لا يحذف وهذا ايراد نقض وجوابه ما لم ينص هو في اصله
وابهم كلامه انه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم ينص على لا النافية
لان عملها نادر وذكرها في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين
الى المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا
بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد ... الا على اضعف المجانين

في الكلام

والنوع الثاني من انواع النواسخ انّ بالكسر والتشديد وأنّ بالفتح
والتشديد وهما موضوعان للتاكيد اي لتاكيد الحكم المفهوم من جملتهما ونفي
الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يوتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من ذلك
الحكم والتردد فيه وبعضهم فرق بينهما من حيث انّ إنّ المكسورة الهمزة لا تغير الجملة
المقرونة بها بدخولها عليها وانّ المفتوحة تغيرها في حكم المفرد ولذلك
لهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول
بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان تكون للتاكيد الايجاب والنفي ويشهد
له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملائم لقول البيانيين في نحو ان زيدا ل
لقايم فيه توكيدان لا اكثر كما في النفي بنا ما يناسب الاطلاق ولكنّ بالتشديد
وهي موضوعة للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا
شبيها بالاستثناء فتقول زيد شجاع فيتوهم من اثبات الشجاعة لزيد اثبات
الكرم له لان من شيمة الشجاعة الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تاتي ب
لكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي ولا بد ان يتقدمها كلام اما
مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا اسود ل
لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرو شارب ويمتنع ك
ان يكون مماثلا له باتفاق قاله ابن حيان في النكت الحسان وقد تاتي للتوكيد
نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ وكأنّ بفتح الهمزة والتشديد للتشبيه
المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وانّ المفيدة للتوكيد
سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اسد اصله ان زيدا كالاسد ف
فقدمت الكاف على ان ليؤذن الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ا
ان للجار وصارا حرفا واحدا مدلولهما على التشبيه والتاكيد وقيل انها ك
بسيطة لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان تكون لمطلق التشبيه ويليها
المشبه دائما بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليها المشبه به او للظن على راي
بعضهم نحو كان زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تاتي للظن
ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فمؤول وليت وهي

موضوعة

موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما فان عوده
مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن
ولكن فيه عسر ويتعلق التمني بالمستحيل كثيرا وبالممكن قليلا ولا يكون في ا
الواجب وخرج في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع وطمعية
في وقوعه والا صار ترجيا ولعل وهي موضوعة للترجي وهي لتوقع ا
المحبوب المتيقن حصوله نحو لعل الله يرحمني او للاشفاق وهو توقع ا
المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجي الا في الشيء الممكن بخلاف
التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فاعترفا واما قول فرعون لعلي ابلغ ا
الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني ولو عبر بالتوقع
لكان احسن لشموله لما ذكر او للتعليل على راي الكسائي والاخفش نحو
فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اي لكي يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور ل
للترجي وتاتي للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك
لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه وقد خرج اليه
مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند المانع محمولة على الترجي والحديث
على الاشفاق وعقيل يجيز جر الاسم الاولى وجر اسمها وكسر لامها ال
الاخيرة وهي حينئذ غير عاملة عمل ان كما في المغني وكلامه في الاوضح
يشعر بخلافه فينصبن هذه الاحرف المتقدمة المبتدا اتفاقا بعد دخولها
عليه ويسمى اسما لهن ويرفعن الخبر اي خبر المبتدا ويسمى خبرا لهن
لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة الرفع ا
الى الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا
لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان هذه الاحرف شبهها
بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملت ع
عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معها كمفعول قدم وفاعل اخر ت
تنبيها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار تكون كالعمد وفي الاسماء

كالمضاف فأعطيا اعراب المضاف والمضاف كذا قيل في تقرير العلة وهي منافية
في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها ويبتني على هذا الخلاف خلاف في جواز
العطف بالرفع على اسمها قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف
لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك
وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله ان لم تقترن بهن ما الحرفية
الزائدة فان اقترن بهن نحو انما الله اله واحد وقيل انما يوحى الي انما الهكم
اله واحد وكانما يساقون الى الموت وهم ينظرون ولكنما اسعى لمجد مؤثل
ولعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصهن
بالاسماء ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترنت بها عن العمل ولا يستثنى
من ذلك الا ليت فيجوز فيها حينئذ الامران الاعمال وهو الراجح لبقائها على
اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على اخواتها وقد روي بهما قول
النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا قال ابن مالك في شرح الكافية ورفعه اقيس لا
وما اقتضاه كلامه من وجوب الاهمال فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح
وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرج
بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اي ان فعلك حسن ويحتملهما قوله
انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد
ولم يقع في الشرع وفي بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكن ما يقضى
الخ لما الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اي فما يجوز في ان المكسورة
ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بان اسكن نونها لا في الاهمال الكثير لزوال
اختصاصها بالاسماء وانما اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما
قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم ويكثر كون الفعل الداخلة
عليها ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثر
اكثرهم لفاسقين ووقع غير الناسخ بعدها نادرا والمضارع اندر كقوله



ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه واذا اهملت لزم الخبر اللام في الغالب
كما سيأتي لئلا يتوهم كونها نافية واما لكن اذا خففت من الثقيلة
فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل قوله تعالى ولكن كانوا هم
الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه
عن العرب واما ان المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخفف
بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية
ولكن يجب في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير الشان تبع في هذا
ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز عنده ان يكون غيره وهو
ظاهر عبارة المصنف في الشذور والاوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت
او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر
الاسم واما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله
بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
وكون الجملة مفصولة من ان ان بدأت بفعل متصرف غير دعاء اما بقد نحو
قوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو قوله تعالى علم ان سيكون
منكم مرضى وقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
او بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان لن نجمعه ايحسب ان لم
يره احد او لو الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم وقل من ذكرها
من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله علموا ان يؤملون فجادوا
والطلق الثاني هنا وفيه في الاوضح بلا ولم ولن بما اقتضى ذلك انه مقصور على
احدهما وابهم كلامه ان الجملة ان بدأت باسم او بفعل جامد او دعاء لم يحتج
الى فاصل بينها وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس
للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة بعضهم واما
كان اذا خففت فتعمل وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان
المفتوحة لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب
كونه ضمير الشان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها

في اللفظ كقوله كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم في رواية نصب ظبية
ويبطل العمل لمتصل ما الزائدة بعدها ولا يكون الخبر فيها منفصلا بأحد شيئين
لا غيرا ما يليه نحو كأن لم تغن بالأمس أو فعل نحو بحمد وربما كان فيه آلة أيما فإن كان
خبرها مفردا أو جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل كقوله ووجه مشرق النحر
كأن ثدياه حقان ويروى كأن ثدييه حقان وتسمى كذا كرلبت ولعل لأنهما
لا يعملان والحاصل ما خففه من هذه الحروف لا يخرج على ثلاثة أقسام
قسم يجوز إلغاؤه وهو أن المكسورة وقسم يجب إلغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع
إلغاؤه وهو أن المفتوحة وكأن المخففة بعدها وهذه الأحرف لا يتوسط
خبرهن بينهن وبين أسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وإن عملن
عمل الأفعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالأولى
إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما
مع تأخيرهما عن العامل نحو إن في ذلك لعبرة مثال للمجرور إن لدينا أنكالا
مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو إن عنده ... عنده وإن في الدار
صاحبها وكذا لا يجوز تقدم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا إيلاؤه لهن
إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا فيجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف
خبرهن إذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب إذا سد مسده واو المصاحبة
أو حال ومصدر مكرر ونحو ليت شعري إذ ارد فيما استعمل في الكناية
الكبرى وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما جزم ابن عصفور وجزم به في
شرح المنظومة ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا واعلم أن
لهمزة إن ثلاث حالات وجوب الكسر إذا لم يسد المصدر مسدها ومسد
معموليها ووجوب الفتح إن سد ذلك وجواز الأمرين إن صح الاعتباران وعلى
الحالة الأولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعة فقال وتكسر إن
إذا وقعت في الابتداء أي في ابتداء الكلام حقيقة أو حكما نحو إنا أنزلناه
ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها
بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام وبعد القسم أي بأن تقع جوابا له سواء



وجد معها اللام نحو يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين أو لا كما في والكتاب
المبين إنا أنزلناه لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة ولا يعارض ما نقل من إجازة
الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في لا وقع وغيره نحو
أو تحلفي بربك العلي إني أبو ذيالك الصبي
لأن من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم وبعد القول بأن تقع مع معموليها محكية
به نحو قال إني عبد الله لأن محكي القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها
فإن وقعت بعد القول غير محكية وجب فتحها في نحو ولا يحزنك قولهم إن
العزة لله جميعا وفتحها في أخصك بالقول أنك صالح ونحو أتقول أن زيدا
عاقل وقبل اللام الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل نحو والله يعلم إنك
لرسوله لوجود اللام إذ لو فتحت أن للزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء
لها الصدارة لكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام
وإن تأخرت لفظا لكنها بمرتبتها التقدم على أن وتكسر أيضا إذا وقعت في
أول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية
والمضاف إليها ما يختص بالجملة كإذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في الكا
فية وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل قال بعض العلماء ولا وجه جواز الوجهين
بعد حيث الكسر باعتبار كونها لمضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى
المصدر ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف
إليه أن يكون مفردا وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى
على أن الكسائي جوز إضافتها إليه سماعا ومن ثم قال المرادي ويتخرج الفتح
على مذهب الكسائي وعلى ذلك ينبغي جوازهما أيضا بعد إذ ويؤيده جوازهما
بعد إذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة تتمة تفتح أن وجوبا إن
أو وقعت فاعلا أو نائبا عنه أو مفعولا غير محكية أو مبتدأ أو خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجمل
أو تابعة لشيء من ذلك وتكسر أو تفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية أو فاء
الجزاء أو أما أو لا جرم أو واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت

في موضع التعليل أو خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وفيه
بسط في الأصل والكلام على هذه الأمور **ويجوز دخول اللام** لأنها ابتدائية
عند إرادة المبالغة في التأكيد **على ما** أي الذي أو شيء **تأخر من خبر إن المكسورة**
وإن تقدم معموله نحو إن لو زرته وإن زيدا لأبوه قائم فلو تقدم الخبر امتنع دخول
اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا خاليا من قد وتقدم أن اللام
هي لام الابتداء الداخلة على المبتدأ وإنما أخرت كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى
اللام المزحلقة والمزحلفة وزحلقت دون إن لئلا يتقدم معمولها عليها **أو من اسمها**
عن خبرها نحو إن في ذلك لعبرة ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفا أو مجرورا أو
عن معمول خبرها نحو إن فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم يقتضي أن تأخر
الاسم على الخبر شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط أن لا يلي
إن لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا **أو ما توسط** بين الخبر والاسم أو بين
الاسم وغيره **عن معمول الخبر** نحو إن زيدا لطعامك آكل وإن في الدار لعندك
زيدا جالس فلو تأخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا
أو الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وإن صحبت الخبر أيضا وهو
ما صححه ابن مالك وأبو حيان وصحح بعضهم المنع لأن الحرف إنما أعيد
للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره إلا في
ضرورة وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط في
دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط أن يتصل المعمول بإن كما مثلنا
**أو من ضمير الفصل** نحو إن هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين
الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه لتأدية المعنى
أو لأنه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف عن السقوط والصحيح أنه اسم وأنه لا محل له من الإعراب ومن في
قوله من خبر إن للبيان **تنبيه** لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع
في مواضع وخرجت على زيادتها نحو **أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ**
وقوله **وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ** قال البدر ابن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله



**إِنَّ الخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ ... وَخَلَائِفٌ ظُرُفٌ لَمِمَّا أَحْقِرُ**
**ويجب** دخولها **مع إن المخففة** المكسورة الهمزة **إن أهملت ولم يظهر المعنى**
لأنها لما أهملت صارت بصورة إن النافية فخيف اللبس فجيء باللام دفعا له
وتسمى اللام الفارقة فإن أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال
النفي لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحو إن زيد لن يقوم أو معنوية كأن يكون الكلام في
سياق المدح كقوله **أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ**
لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح
أن هذه اللام هي لام الابتداء وهو ما صحح في الأوضح وهو مذهب سيبويه و
اختاره ابن مالك وذهب بعضهم أنها لام أخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف
تظهر فيما إذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد
علمنا إن كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة إن ومن جعلها لاما
أخرى فتحها **ومثل إن** المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر **لا النافية
للجنس** لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية
وتسمى لا التبرئة لأنها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه
وخرج بالنافية لا الناهية فإنها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة
فإنها تعمل عمل ليس لكن تقدم أن المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس
فكان الأولى التعبير بلا المحمولة على إن كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة
ابن الحاجب قال ويعني في نفي إرادة الجنس وغيره بالقرائن والأصل أن لا تعمل
لما تقدم في ما النافية لأنها لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وإنما
تعمل بشروط أربعة الأول أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق
**والثاني** أن لا يدخل عليها جار **والثالث والرابع** أن لا يفصل بينها وبين
اسمها فاصل وأن يكون هو والخبر نكرتين وإليه أشار بقوله **لكن عملها
خاص بالنكرات المتصلة بها** فلا تعمل في معرفة وما أوهم خلاف ذلك
يؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فإذا وجدت هذه الشروط عملت

وجوبا ان افردت وجوازا ان تكررت نحو اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم
ممقوت او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما عندي
ظهر نصبه وكان معربا بالاتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من تمام معناه
سواء كان ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف
لعمله فيما بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف الى نكرة ولا شبهه
بان يكون مفردا او مثنى او مجموعا بني معها على ما ينصب لو كان معربا لتضمين
معنى من الجنسية بان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر
او مؤنث اي على الفتح كما في نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا نسوة في الدار
ومنه نحو لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وبني عليه او على الكسر مع عدم
التنوين عند الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما في نحو لا مسلمات وقد روي بهما
قوله نلذ ولا لذات للشيب استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بناء المركبات
قال المصنف وسواء جمع والتزمه ابن عصفور وبني على الياء على الاصح ان كان
مثنى او مجموعا على حده كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم ان لا
اذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال ولك في نحو لا حول ولا قوة
الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين وان
تحققت ففي الثاني ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق
بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان والنصب على جعلها زائدة وعطف
الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا خلة
بنصب الثاني والكلام حينئذ جملة واحدة والرفع على اعمالها عمل ليس
او زيادتها وعطف ما بعدها على محل الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع
بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وبعده الاوجه الثلاثة
جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأة
فالصفة اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبنية كما في نحو لا رجل ظريف
ولا ماء باردا عندنا بالفتح على ان الصفة والموصوف تركبا تركيب خمسة
عشر ثم ادخلت لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة

لمحل

لمحل اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة في ذلك التوكيد
اللفظي المتصل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة الموصولة على ما سيأتي
نحو لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان ان اجريناه في النكرات
وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد وزيد فيها ولك ايضا
فيه رفعه اي الاول على الابتداء وعلى اعمال لا عمل ليس واذا رفعته فيمتنع
حينئذ في الثاني النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز فيه
الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا لغو فيها ولا تأثيم والرفع على اعمالها عمل
ليس او زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل
فجملة التركيب خمسة اوجه وجهان في الاول وثلاثة في الثاني ولو قلت
لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد وان لم تتكرر
لا مع المعطوف نحو لا حول وقوة او فصلت الصفة من موصوفها نحو لا رجل فيها
ظريفا او كانت غير مفردة بان كانت مضافة او شبيهة بها سواء كان الموصوف
مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا ولا غلام رجل صاحب بر عندنا او كانت
مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا امتنع في المسائل
الاربعة في المعطوف والصفة الفتح لعدم لا في الاولى وامتناع التركيب في
الباقي لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد وجاز فيهما
الرفع والنصب كقوله فلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ يروى برفع
ابن ونصبه **تتمة** اذا علم خبر لا جاز حذفه بل كثيرا عند الحجازيين
ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضَيْرَ اي علينا ولا اله الا الله
اي موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة
والسلام لا احدَ اغيرُ من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا كقولهم لا عليك
اي لا باس عليك **الثالث** من انواع النواسخ ظن من الظن بمعنى
الحسبان لا بمعنى التهمة وقد ترد بمعنى علم ورأى بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد
بمعنى ظن وحسب وهي كظن ودرى في لغة بمعنى علم والاكثر تعديها
بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها وخال ماضي يخال

وهي كظن لا ماضي يخول بمعنى يتكبر و زعم وهي كظن والاكثر وقوعها على أنّ وأنْ
وصلتهما فتسد مسد مفعوليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل و ك
الاكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم ك
في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول سيبويه زعمت
وهو كثير ولا ينافي ما ذكرناه لانه يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا في صحة القول
لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن استعماله
في الصحيح قول ابي طالب شعر ودعوتني وزعمت انك ناصحي ولقد صدقت وكنت
ثم امينا شعر و وجد بمعنى علم لا بمعنى حزن او غضب وعلم بمعنى تيقن لا بمعنى عرف
وخرج بقوله القلبيات اي القائم معانيها بالقلب ما اذا كان معانيها غير
قلبية فانها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى ابصر كرأيت الهلال بمعنى ابصرته
وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض ك
كالبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذيب الصيد اذا ختله واستخفى ليفترسه
وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن او هزل نحو زعمت
الشاة اي سمنت او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى
بصارة ايضا وعلم بمعنى انشق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا
انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا اختصت بانها تدخل على المبتدا او الخبر
بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما معا مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه وقوله شعر شعر شعر شعر
شعر رأيت الله اكبر كل شيء شعر محاولة واكثرهم جنودا شعر
وقوله شعر حسبت التقى والجود خير تجارة شعر رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا شعر
وقوله شعر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط شعر فان اغتباطا بالوفاء حميد شعر
وقوله شعر ما خلتني زلت بعدكم ضمنا شعر وقوله شعر زعمتني شيخا ولست بشيخ شعر
وقوله انا وجدناه صابرا وقوله تعالى فان علمتموهن مومنات والاصل في هذه
الافعال ان يعملن ولا فرق فيه بين ما يتصرف منهن عن العمل فيعملن بمرجوحية
ويلغين برجحان والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تاخره

ان تاخرن



ان تاخرن عن المفعولين نحو قوله القوم في اثري ظننت فاخر الفعل واهمل
لضعفه بالتاخير وما قبله مبتدأ وخبر ويلغين بتساو وان الاعمال والالغاء ان توسطن
بينهما نحو قوله ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور شعر
لتوسط الفعل بين اللؤم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط ايضا وانما
كان الاعمال والالغاء مع التوسط على حد السواء لان ضعف العامل بالتوسط
سوغ معا ومنه الاعمال ابتداء فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال
ارجح لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي وبه جزم في الاوضح ويفهم من كلامه
ان الالغاء جائز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وان تقدم
عليه غيره وهو كذلك على المشهور و هذه الافعال ان وليهن ما له صدر ك
الكلام وهو واحد من ستة وهي ما مطلقا او لا او ان في جواب قسم ملفوظ
به او مقدر اذ ليس لها صدر الكلام الا حينئذ النافيات لها وليهن نحو علمت
ما زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم
او لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية ومنه قوله شعر اني رأيت
ملاك الشيمة الادب شعر ولام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله
شعر ولقد علمت لتاتين منيتي شعر او استفهام سواء تقدمت اداته على المفعول
الاول نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام
كما سيأتي او اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان ك
الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه ك
غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح الكافية بطل عملهن
اي عمل هذه الافعال في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود المانع عن العمل ك
وهو اعتراض ما له صدر الكلام ويسمى ذلك تعليقا لانه ابطال في اللفظ
مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة
به ليصح العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها ولا فرق في
الاستفهام بين ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى ونحو علمت
متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب

مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام
له صدر الكلام **تتمة** ذكر ابو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات
لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في التسهيل وشرحه
وذكر بعضهم ان من جملتها لو وجزم به في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه ايضا
كقوله: وقد علم الاقوام لو ان حاتما ... اراد ثراء المال كان له وفر
ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما لغيره دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم
يكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز حذفهما
**تنبيه** قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين
عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام
متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا منطلقا وافي الدار
تقول عمرا مقيما و: اجهالا تقول بني لؤي ... فان لم يستوف الشروط تعينت
الحكاية **باب** في ذكر الفاعل واحكامه **الفاعل** هو
اسم او ما في تأويله اسند اليه فعل تام او ما في تأويله واسند اليه على جهة
قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه **مرفوع** بما اسند اليه ورفعه
اما حقيقة **كقام زيد** وعمرو قائم ابوه **ومات عمرو** وخالد مبنية اخوه او حكما
كالمجرور بمن الزائدة نحو ما اتانا من احد او باضافة المصدر اليه نحو ولولا دفع
الله الناس وشمل المثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند اليه
واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند اليه قائما به كالثاني **و** منها
انه **لا يتأخر عامله عنه** بان يتقدم الفاعل عليه لانهما كالكلمة
الواحدة فامتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها
**و**استدل ابو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر
وجها اخذها من الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل
مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو
زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في وان احد من المشركين استجارك
واما نحو قول الزباء: ما للجمال مشيها وئيدا ... فضرورة او مؤول **و** منها ان

عامله

عامله **لا تلحقه علامة تثنية** اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا او مضمرا بارزا
**و** لا علامة **جمع** اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان
وقاموا رجال وقمن نساء **بل يقال قام رجلان وقام رجال وقام نساء** بتجريد
العامل من علامة التثنية والجمع وبهذا جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون
وقال نسوة **كما يقال** مع المفرد **قام رجل** بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان
لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم
فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الابهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل
**وشذ** الحاقهما بالعامل المسند لما بعدهما من مثنى ومجموع كقول الشاعر
وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله: يلومونني في اشتراء النخيل اهلي
فكلهم الوم وقولهم: نتج الربيع محاسنا ... ألقحنها غر السحائب
وهذه لغة طيء فتسميها النحويون لغة اكلوني البراغيث وعليها جاء
ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و**
ملائكة بالنهار وقوله ايضا لورقة ابن نوفل **او مخرجيهم** بتشديد الياء
قاله لورقة ابن نوفل ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوي
هم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار او مخرجيهم وبعضهم من علماء
ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة
بل هي علامات للفعل كالتاء في قامت هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع
مع المفرد او المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان
الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه وجمعه
لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من
لفظه فان يكون مفرد التأنيث مع ان في الالحاق زيادة تقل بخلافه ثم
**و**منها ان عامله **تلحقه علامة التأنيث** في اخره ان كان ماضيا او وصفا
وفي اوله ان كان مضارعا **ان كان الفاعل مؤنثا** حقيقيا وهو ما له فرج
**كقامت هند** وتقوم هند وزيد قائمة امه او مجازيا **و**هو بخلافه

نحو طلعت الشمس وتغيب الشمس واليوم طالعت الشمس فيه من جهة
الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقي التانيث ولو
مثنى كقامت الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات او الى ضمير
متصل عايد على المونث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة
واما قوله ولا ارض ابقل ابقالها فضرورة ويجوز الوجهان اي الحاق
العامل العلامة وعدمه في اربعة مسايل والالحاق ارجح في جميعها احدها
في العامل اذا اسند الى مجازي التانيث الظاهر المتصل نحو طلعت او طلع
الشمس او المنفصل نحو قد جاءتكم موعظة وقد جاءكم بينة وكلامه في
الشرح يقتضي ان التانيث في هذا ارجح وكلامهم صريح في خلافه كما
سنراه والثانية في العامل اذا اسند الى الحقيقي التانيث المنفصل من
الفاعل بغير الا نحو قامت اليوم هند وحضر القاضي امراة ونحو اذا جاءك
المومنات وقوله اني امرؤ عزه يمنعني واحدة وخرج بقوله الحقيقي غيره
نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره
قال الدماميني في التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر في خلاف
ذلك فان الكتاب العزيز فيه كثير فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى
الظاهر غير حقيقي كثيرة فانشيت فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي
موضع ووقع فيه ما ترك فيه العلامة في الصور المذكورة نحو خمسين
موضعا والاكثرية احد الاستدلالات على ارجحيته فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما ذكرته موافق لمقتضى عبارة
الشرح والثالثة في المشار اليها بقوله والمتصل بعامله فاعل باب
نعم وبيس وذلك نحو نعمت او نعم المراة هند فالتانيث على مقتضى الظاهر
والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة بل المراد الجنس
فيه حوه او نه موه عموما ثم خصوا من اراد واحد حده او فيه مبالغة في ذكره
مرتين والرابعة في العامل اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع تكسير
لمذكر نحو قالت الاعراب او لمونث كقامت الهنود ام اسم جمع كقامت

النساء

النساء او اسم جنس كاورقت الشجر فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجماعة
والتذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع الا جمعي التصحيح المذكر
والمونث فحكم غيرهما اي في التذكير والتانيث فيجب التذكير على الاصح في
نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في نحو قام زيد لان سلامة
نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو جاء
البنون لتغير نظم واحده وقد صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق
على ذلك ويجب التانيث في نحو قامت الهندات مما هو جمع لمونث سالم
كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وجمع المرادي وغيره
واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات او مغيرا كالبنات فحكمه حكم
جمع التكسير ونقل الشاطبي الاتفاق ايضا في الصورة الثانية ولما كان
هذا مظنة سؤال وهو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه
الوجهان فلم منعتم التانيث في نحو ما قامت الا هند مع انه حقيقي التانيث
اشار الى رده بقوله وانما امتنع في النثر ان يقال ما قامت الا هند بتانيث
الفعل لان الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف وما والفعل
مسند اليه وما بعد الا بدل والتقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة
امتناع ما طلعت الا الشمس واقتضى كلامه جواز التانيث في النظم
وخصه بعضهم بالاخفش كقول الشاعر

ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا الا بنات العم

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وجمع المرادي بنقله
وصرح المصنف في الشذور بمرجوحيته ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت الا
صيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جايز مطرد فيحذف اذا
رفع فاعل المصدر في نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فالطعام
مصدر مضاف الى فاعله محذوف والتقدير او اطعامه يتيما بالاضافة الى
الفاعل ويحذف في باب النيابة عن الفاعل في نحو وقضي الامر اصله و
الله اعلم قضى الله الامر ويحذف في باب التعجب عنه وجوبه ما يدل



عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر
واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سياتي في بابه لكنه لما ان
غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء
في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل كفى لا لمعنى وفي هذه الاربعة
مواضع يطرد حذف الفاعل وبقاؤه في البقا فاعل الجماعة المؤكدة بالنون
نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هند فانه قد فرغ محله ولا يمتنع حذفه في غيرهن
لانه عمدة وكالجزء من الكلمة ولذلك لا يجوز حذفه بل ان ظهر في اللفظ فذاك
واضح والا فهو ضمير مستتر راجع لما ذكر نحو زيد قام او لما دلت عليه كقوله فان كان
او دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها
اي ولا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني وما
دل عليه الحال المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت الروح والاصل
في الفاعل ان يلي عامله لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا
كان ضميرا لكراهية توالي اربع متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة
فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل
عنه وان يتاخر عن الفاعل لانه فضلة وقد يجاء بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل
ويتاخر الفاعل عنه اما جوازا كما في نحو ولقد جاء ال فرعون النذر وقو
قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
ولا يضر هنا اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في المرتبة واما وجوبا
وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في
واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
وذلك لا يجوز الا في الضرورة او في مواضع مخصوصة واجازه ابن جني في النثر
بقلة وتبعه ابن مالك لان استلزام الفعل مع المفعول يقوم مقام تقدمه وقال
الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو ضربني زيد
اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع امكان اتصاله وهو لا يجوز الا فيما
استثني الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده

العلماء

العلماء او بالا على الاصح نحو ما ضرب عمروا الا زيد وقد يجب ذلك الاصل الذي هو
ايلاء الفعل الفاعل لعامله وتاخر المفعول عنه وذلك في ثلاثة مواضع ايضا
احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل نحو ضربت زيدا اذ لو قدم على
الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك ان تاخير المفعول
انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقدمه على عامله جائز كما صرح به
في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع
التقدم في الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر لعدم ظهور
الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الاخر سواء كانا مقصورين ام
اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى ياء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى
عيسى او غلامي غلامي او هذا ذلك او من في الدار من على الباب فيتعين
مثل هذا كون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاجب محتجا بان العرب
تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز
ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق
وشرعا على الاصح وبان الزجاجي نقل الاتفاق على انه يجوز في نحو ما زالت
تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما
اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية فلا يجب التاخير بل يجوز التقديم
كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضربت موسى سعدى الثالثة
ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمروا او بالا على الاصح نحو ما ضرب
زيد الا عمروا وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل اما جوازا نحو
فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسألتين
احداهما ان يكون له صدر الكلام نحو فايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول
مقدم لتدعوا وما موصولة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله
من جهتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وان
وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فاما اليتيم فلا تقهر ونحو وربك فكبر
والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تاخره جوازا ووجوبا وتوسطه

وجوبا وللمفعول اربع حالات تاخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما
وجوبا وجوازا وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ **وان كان الفعل**
العامل في الفاعل **نعم وبئس فالفاعل اما** ظاهرا او مضمرا فالظاهر يجب ان يكون
اما معرفا **بال الجنسية** على احد القولين او العهدية على القول الاخر والقول
بانها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات
**نحو نعم العبد انه اواب** وبئس الشراب **او مضافا للذي** اي ال الجنسية **فيه**
**نحو ولنعم دار المتقين** وبئس مثوى المتكبرين او مضافا الى مضاف للذي فيه
كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر معرفا بال
او مضافا للذي فيه هو الغالب كما قاله المرادي وقد حكى الاخفش ان ناسا
من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما
كقوله صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد ونحوه او نحو ما يوهم
ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون المرفوع بعدهما
فاعلا هو عند القائل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط
ينبغي ان يكون تابعا لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به المدح وهو
واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله **او مضمرا** فيهما **مستترا** وجوبا
مفسرا لكونه مبهما **بتمييز** بعده تابعا للمذكور غالبا **مطابق** ذلك التمييز
**للمخصوص** بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما **نحو بئس للظالمين بدلا**
ونحو نعم امرأة هند ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص
بالمدح او الذم مبتدا والجملة خبره تقدم عليهما او تاخر والرابط بينهما
العموم مستفاد من المحل فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان
مضمرا بتامله ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال
نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه بدليل نحو انا وجدناه صابرا
نعم العبد اي ايوب عليه السلام **باب** في ذكر النائب
عن الفاعل وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه **يحذف الفاعل** للجهل به
كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم **فينوب**

عنه

**عنه في احكامه كلها** من وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه
للاتصال به وتانيث العامل لتانيثه وامتناع حذفه وغيرها لكن من
الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته في الاوضح
**مفعول به** اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولذا لا ينوب عنه
غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله **فان لم يوجد** في
اللفظ **فينوب** عنه **ما** اي الذي او شيء **اختص او تصرف من ظرف** زمان
او مكان نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في
الظرفية وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما **او مجرور**
في غير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم
الجار له وجها واحدا اي الاستعمال كمنذ ورب وما اختص بقسم او استثناء
وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو ما نقل فيه الارتشاف
عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره
وفي الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو
يعلم الخ لا حظ له لفظا ولا محلا **او مصدر** نحو اذا نفخ في الصور
نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما
اختص بنوع ما من الاختصاص كتقييده بالعدد او كونه اسم نوع وابهم
عطف نحوه الاشياء باو انه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في
الجامع تبعا لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة بما
ذكر انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول
معه ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار مما لا يتاتى النيابة بدونه
بقوله **ويضم اول الفعل** المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا او
تقديرا **مطلقا** اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا
**ويشاركه** في الضم **ثاني** الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة وان لم تكن
للمطاوعة **نحو تعلم** وتضورب **وثالث** الماضي المبدوء بهمزة الوصل **نحو
انطلق** واستخرج **ويفتح ما قبل الاخر** لفظا او تقديرا ان كان **مضارعا**

مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان ولا مضموما
في الاصل ويكسر كذلك ان كان ماضيا نحو ضُرِبَ زيد بضم اوله وكسر ما قبل
اخره ويُضرَبُ عمرو بضم اوله وفتح ما قبل اخره واما الفعل الجامد فلا يبنى
للنائب اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز وعليه
فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الحدث اقيم والا نحو ضمير
المصدر ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما وذكر في الجامع انه لا يخبر اذا
كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول وكذا في الفعل الثلاثي المعتل
العين نحو قال ما عينه واو وباع ما عينه ياء والكسر مخلصا نحو قيل وبيع
والاصل قُوِل وبُيِع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه
ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني
لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا والكسر مشما ضما تنبيها
على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة
ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى رَوْمًا مع ان القراء لم يعبروا وهذه
اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض والضم مخلصا
نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
ومنه قوله: حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ * تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ
وقوله: لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ * لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان
حصل لبس وهذا مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يحصل لبس
فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول فلا يجوز عنده الكسر في
الاول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار و
انقاد مما اعل عينه

**باب الاشتغال**

اي اشتغال العامل
عن المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه
بالعمل في ضميره او ملابسه لولا ذلك لعمل فيه او فيما يناسبه والمراد بالعامل
هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام

ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما يجب رفعه و
ما يستوي فيه الامران هكذا ذكر النحويون وتعرض المصنف لشيء في
بيانها بقوله يجوز في نحو زيد ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه
او رجلا يحبه رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير و
الجملة بعده في محل رفع على انها خبر والرابط بينهما الضمير وجملة
الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين ونصبه باضمار عامل على الاصح موافق
للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط مقدم على الاسم لا مانع فيقدر في المثال
الاول ضربت فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك
وفي الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت الى الاسم
بنفسه وفي الثالث اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه
لان من ضربه فقد اهانه زيدا فالاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة
واجبة الحذف لان المذكور عوض من المقدر فلا يجمع بينهما فلا موضع
للجملة التي هي بعده من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ
فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء فان كان لا
يصلح كما في نحو رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي ويترجح النصب
على الرفع في نحو زيدا اضربه او لا تضربه مما الفعل المشغول فيه طلب ولو
بصيغة الخبر وانما رجح للطلب الواقع بعد الاسم لان في الرفع الاخبار
بالطلب عن المبتدا وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد من
ذلك وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير في محل رفع و
اما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانما اجمعت القراء
السبعة فيه على الرفع مع ان الفعل بعده طلب لانه متأول عند سيبويه
على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى
عليكم حكم السارق والسارقة ثم استونف الحكم وذلك لان الفاء لا
تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله والزانية والزاني فاجلدوا وهو
ويترجح ايضا في نحو والانعام خلقها لكم بعد خلق الانسان من نطفة

ما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل بين ذلك
العاطف بأما وانما رجح للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف
جملة فعلية على مثلها ونحوه اولى من التخالف بأن يفصل عما قبله بأما نحو قام
زيد وأما عمرو فاكرمته فترجح الرفع لان أمّا تقطع ما بعدها عما قبلها
وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته قاله في الاوضح
ويترجح ايضا في نحو أبشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته مما الاسم
السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كان والنافيين وحيث
مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما رجح لغلبة وقوع الفعل
بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان يفصل بين الاسم والهمزة
بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا اذا
وقع الاسم السابق جوابا للاستفهام منصوبا كزيدا ضربته جوابا لمن
قال ايهم ضربت او من ضربت او كان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير
صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر والمانع يتوهم ذلك مع
نصب لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا الى ذلك
اول الباب ووجب النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا
وقع بعد ادوات شرط كما في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه ومتى عمرا لقيته
فاحسن اليه او ادوات تحضيض في نحو الا عمرا لقيته وهلا زيدا اكرمته
او ادوات استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا احمدته وانما وجب لوجوبه
اي لوجوب الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها
بالفعل بالافعال وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات
الشروط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر الا اذا كانت ادات الشرط اذا
مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام ووجب الرفع على الابتداء اذا
وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما في نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو لان اذا الفجائية لا يليها الا المبتدأ وخبر نحو اذا الفهم
مكرر اي اتيا فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه اي لامتناع وقوع الفعل

لا يعمل

بعدها

بعدها ولهذه ايضا متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتدا وكذا
يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كما اذا
الاستفهامية وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما
صحبته وخالد ان رايته فاكرمه لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما
قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولم تذكر هذه القسم افادة لتمام القسمة
وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في
الاوضح ويستويان اي الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير
مفصول بأما مسبوقة بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما في نحو زيد قام
ابوه وعمرا اكرمته لاجله او بعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب
للتكافؤ الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية
العجز فان راعيت صدرها رفعت او عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين
حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط في
الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها ونحوها جزم به
في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي
لا للاخفش فيهما او نحوه جزم باشتراط ذلك ومنع النصب في المثال المذكور
لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافي قال ونحوه المختار وليس منه
اي من باب الاشتغال وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الكتب لعدم
صحة تسليط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء
في الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه في موضع
رفع صفة لكل او في موضع جر صفة لشيء وفي الزبر خبر كل والمعنى
وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به
بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو
سلط العامل على ما قبله لا امتنع اعمال النصب فيه فرفع زيد واجب
اما على الابتداء او على انه فاعل بفعل تقديره أذهب زيد ذهب به ولم ينبه
على هذا في الشرح تتمة الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع

بأن يكون علماً لابتداء أو على الفاعلية بإضمار فعل وثاني قسمي الأقسام الخمسة
ذكره في التوضيح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى
فيجب الابتداء في نحو خرجت فإذا زيد يضرب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد
ويجب الفاعلية في نحو إن امرؤ هلك ويترجح في نحو أبشر يهدوننا ويستويان
في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده

## باب التنازع في العمل

وهو أن يتوجه عاملان متصرفان فأكثر ليس أحدهما مؤكداً للآخر إلى
معمول فأكثر متأخر عنهما **يجوز** لك إذا تنازع عاملان أن تعملا في العمل كقام
وقعد أخوك أم اختلفا كما **في نحو ضربني وضربت زيداً إعمال الأول منهما**
في الاسم الظاهر وإعمال الثاني وهذا الوجه **اختاره الكوفيون** لكونه
بالسبق **فيضمر في الثاني المعمل كما يحتاجه** من مرفوع ومنصوب ومجرور
مطابقاً للمتنازع فيه إذ لا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدم رتبة
لأنه معمول للأول نحو قام وقعدا أخواك وقاما وضربتهما أخواك وقام
ومررت بهما أخواك وقد يحذف منصوباً للضرورة وعن السيرافي إجازة
حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب إلا أن يمنع مانع فيظهر **و** إعمال
**الثاني** في الظاهر وإعمال الأول **و**هذا الوجه **اختاره البصريون** لقربه
ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لأن إعماله
في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ثم ذكر لك سيبويه قال المرادي وإذا
تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قال الشيخ خالد
الأزهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأول لسبقه على الثالث
أو بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستويان في ذلك الأمران
لم أر فيه ذلك نقلاً **فيضمر في الأول المعمل مرفوعه فقط** فاعلاً كان أو نائبه
مطابقاً للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر
لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفي هذا الباب نثراً ونظماً
**نحو** ضربوني وضربت قومك حكاه سيبويه وقوله
**جفوني ولم أجف الأخلاء إنني** ... **لغير جميل من خليلي مهمل**

وأوجب الكسائي حذفه فراراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً والفراء إضماره
مؤخراً إن طلب الثاني منصوباً لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل
والإعمال لهما في المرفوع وهو مشكل فإن اجتماع مؤثرين في أثر واحد
ممنوع في الأصول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرة الحقيقية قاله
الرضي وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك إن استغني عنه
كضربني وضربت زيداً ومررت ومر بي زيد ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار
قبل الذكر من غير ضرورة فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس
كرغبت ورغب في الزيدان عنهما أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من
باب كان أو ظن نحو ظننت وكان زيد صديقاً إياه وظنني وظننت زيداً قائماً
إياه وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه لحذفه اللبس في الأول ولكون
المنصوب عمدة في الأصل في الثاني لأنه صح في الأول جوازه فيه في الثاني
قال لأنه حذف له دليل **وليس منه** أي من هذا الباب ما قام وقعد إلا زيد
لانعكاس معنى المعمل ولا نحو **وعزة ممطول معنى غريمها** لزوال الارتباط
قاله في الجامع ولا قول امرئ القيس
**ولو أنما أسعى لأدنى معيشة** ... **كفاني ولم أطلب قليل من المال**
على جعل الواو عاطفة **لفساد المعنى** إذ لو وجه كفاني ولم أطلب إلى قليل
للزم من ذلك اجتماع النقيضين لأن لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم
كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفياً والمنفي فيهما مثبتاً إذ
امتناع الإثبات نفي وامتناع النفي إثبات فيكون السعي لأدنى معيشة
منفياً إذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب
القليل مثبتاً إذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى
فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين أن
يكون مفعول أطلب محذوفاً أي نفيه يره ولم أطلب الملك ويدل عليه قوله بعد
**ولكنما أسعى لمجد مؤثل** ... **وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي**

## باب

في ذكر المنصوبات وهي أسماء المفاعيل

لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوب ابدا اما
ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول
والرفع اثقل والنصب اخف فاعطوا الاثقل للاقل والاخف للاكثر ليكون ثقل
الرفع موازيا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول وهو خمسة
على المشهور احدها المفعول به وقدمه على غيره من المفاعيل لانه
احوج الى الاعراب ازالة للالتباس بالفاعل وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه
فعل الفاعل وذلك كضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه
وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل
الا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت
زيدا ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع
عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له
اما فعل نحو وورث سليمان داود او وصف نحو ان الله بالغ امره او مصدر
نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع رفعه ونصب
الفاعل و[illegible] بعدهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالتباس
ولا يقاس على شيء من ذلك والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به عائد
على ال اي الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا
خيرا ووجوبا فيما سماه ذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم او على الاختصاص
نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او على الاغراء نحو السلاح السلاح او على
التحذير نحو الاسد الاسد او على النداء كما اشار اليه بقوله ومنه
المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد اصله ادعو زيدا فحذف الفعل وعوض عنه
حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع
بين العوض والمعوض عنه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك

يقوله

بقوله وانما ينصب المنادى لفظا اذا كان مضافا سواء كانت الاضافة محضة
كيا عبد الله ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون
منادى الا المضاف الى الضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما او كان شبهه وهو ما اتصل به شيء من تمام
معناه اما فعل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل كيا حسنا وجهه
او مفعول كيا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا او مجرور كيا خيرا من زيد ويا رفيقا
بالعباد ومثال المعطوف عليه قبل النداء نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته
بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف
والرضي قوله يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل او كان نكرة غير مقصودة
سواء كانت جامدة او مشتقة كقول الاعمى وفي معناه الغريق يا رجلا
خذ بيدي ويا واقفا انقذني وقد اشار الى الثاني بقوله والمفرد وهو ما
ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف والنكرة المقصودة المعرفة اي المعين سواء
كان معرفة قبل النداء ام بعده ينصب محلا لان اعراب المبني اعراب محلي
ويبنى لفظا على ما يرفع به من حركة او حرف لمشابهته كاف الخطاب في
نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وبني على
الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلي وكانت على صورة الرفع للفرق بينه
وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس
به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لالتبس به عند حذف
الفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر اولى من قول بعضهم يبنى على
الضم لشموله المبني على الضم كيا زيد والمبني على الالف نحو يا زيدان والمبني
على الواو نحو يا زيدون ومن المبني على الضم النكرة المقصودة نحو يا رجل
لمعين ثم المبني على الضم اذا كان صحيح الاخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت
نحو يا موسى ويا قاضي وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه
ويا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون مضموما ومنصوبا وقد روي

واذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم جاز ان يفتح فتحة اتباع له
مابعده نحو يا زيد ابن عمرو **فصل** في الكلام على المنادى له
الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم او الى المضاف اليها **وتقول** يا غلام مرتبا
به الاضافة الى الياء **يا غلام** بالحركات **الثلاث** على الميم من غير ياء **وبالياء**
**فتحا** اي مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا **واسكانا** اي ساكنة نحو
يا عبادي فاتقون **وبالالف** نحو يا اسفا على يوسف وهذه ستة لغات لاكنها
متفاوتة في القوة والضعف فافصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها
ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم
اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا له
للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز
هذه اللغات مشروط بان الاضافة فيه للتخصيص كما في التمثيل والجامع
احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه الا لغتان
اثبات الياء مفتوحة وساكنة ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها لا
مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يا فتاي ويا قاضيّ ولا
يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقيا ساكنان ولا تحريكها
بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء **و** تقول في يا ابي ويا امي زيادة على
اللغات الستة **يا ابت ويا امت** بالفتح والكسر للتاء المزيدة عوضا له
عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم لاكن الفتح اقيس وسمع ضمها له
تشبيها بنحو ثبة وعمة ونحو شاة وقد قرئ بهن وهذه تسع لغات
جايزة في الاب والام مضافين للياء في الندا وسياتي ان فيهما لغتين له
اخريين فالمجموع احدى عشر لغة على خلاف في بعضها **و** تقول فيما اذا نودي
المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ ابن ام وابن عم **يا ابن ام ويا ابن عم**
ويا بنت ام ويا بنت عم **بفتح** آخر كل منهما للخفة وقيل على انهما ركبا
وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح **وكسر** ذلك ايضا وهو في الاكثر له
على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين في السبعة له

واذا

وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في الندا فخففا بالحذف بخلاف غيرهما
فحكم الياء فيهما كحكمها في غير الندا نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي **والحاق** له
**الالف والياء للاولين** وهما يا ابت ويا امت **قبيح** لما فيه من الجمع بين العوض
والمعوض منه او بدله وسبيله ذلك الشعر ومنه قوله ش يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ
عَسَاكَ ش وقوله ش يَا أَبَتَا أَصْبَرَ رَاكِبًا بَشِيرُ ش في مستعلي احبه وقوله
ش يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ش لَنَا أَمَلٌ بِالْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَايِشَا ش
**والحاقها للاخيرين** وهما ابن عم وابن ام **ضعيف** اي لا يجاء به الا في
الضرورة كقوله ش يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي ش وقوله ش يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا له
شُقَيِّقَ نَفْسِي ش **فصل** في احكام توابع المنادى و له
**يجري ما افرد او ما اضيف** حال كونه **مقرونا بال من نعت المنادى المبني**
العلم والنكرة المقصودة **وتاكيده وعطف بيانه وعطف نسقه المقرون**
**بال على لفظه** اي المبني فيرفع مراعاة للفظ **او على محله** فينصب مراعاة
للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريمَ الا بالرفع والنصب ويا تميم اجمعون
او اجمعين ويا سعيد كرزٌ وكرزًا ويا جبال اوبي معه والطير قرئ بالرفع له
والنصب والاول مختار الخليل والمازني تشبيها على انه منادى ثان والثاني مختار
ابي عمرو ويونس لان ما فيه ال لا يلي حرف الندا فلم يجعل لعطفه كلعطف
ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع وهذه
خمسة صور يجوز فيها الرفع والنصب لاكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية
فان من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما افرد او اضيف وانما له
الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة
غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد
وبيان ونسق مقرون بال منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله
الحسن او الحسن الوجه ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد
الله والحارث وسياتي حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف
المجرد فقد اشار اليه بقوله **و** يجب **ما اضيف** من نعت وتوكيد وبيان له

حال كونه مجردا من ال على محله دون لفظه فينصب بفتحة كما لو كان منادى
نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم ويا زيد ابا عبد الله وانما
لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل ويجري نعت اي واية في تعينه رفعه
لمتبوعه على لفظه فيرفع فقط لانه مقصود بالنداء نحو يا ايها
الانسان يا ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل وقرئ شاذا قل يا ايها
الكافرين ولا ينعت اي الا بما فيه ال او باسم الاشارة عاريا من كاف الخطاب
يا ايهذا الرجل والبدل والنسق المجرد من ال كالمنادى المستقل فيبنيان
على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع في
خلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اي مبنيا كان او معربا نحو يا سعيد كرز في
ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل
في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق بالمجرد
لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقدير يا منادى في
اذ حرفا التعريف لا يجتمعان معا ولك في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم في
مضاف اليه نحو قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
وجهان الاول فتحهما على ان الاول منادى مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما
ونصب على التاكيد او على ان الاول مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني
ونصب الثاني على انه عطف بيان او بدل او باضمار يا او اعني وقال المبرد في
كلاهما مضافان الى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على
معمول واحد والوجه الثاني ضم الاول منهما على انه منادى مفرد معرفة
وهو الارجح ونصب الثاني على ما سبق وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم
الثاني ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل
رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو

## فصل في ترخيم المنادى

وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق واصطلاحا حذف
بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم نداء وترخيم
ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر فقال ويجوز ترخيم المنادى

لا مطلقا بل المعرفة لانها اكثر نداء مما هو خلافها التخفيف بحذف اخرها فلا
يرخم يا رجلا لغير معين لانه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا
ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكي خلافا لابن مالك ولا المبني قبل النداء
كحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع وهو اصطلاحا حذف اخره تخفيفا
على وجه مخصوص ونص على ذلك لانه محل التغيير فالمنادى ان كان
مختوما بتاء التانيث ومجردا عنها فذو التاء يرخم مطلقا اي سواء كان
علما ام لا ثلاثيا ام لا كيا طلح ويا ثب في نداء طلحة وثبة وغيره وهو المجرد
منها انما يرخم بشرط ضمه فغير المضموم كالمضاف كيا عبد الله والمحكي
لا يرخم وان كان علما وعلميته فغير العلم كالنكرة المقصودة لا ترخم وان
كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم اطرق كرا ان النعام
في القرى ياصاح وهو قياس على شاذ وجاوزته ثلاثة احرف فلا يرخم
الثلاثي وان كان محرك الوسط وجوزه الاخفش مطلقا والفراء محرك الوسط
اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب
في ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد
هذه الشروط جاز ترخيمه كيا جعف في نداء جعفر ثم المرخم فيه لغتان
احديهما قطع النظر عن المحذوف فلا ترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام
موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو
لم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول في جعفر يا
جعف ضما اي بضم اخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك
الضمة التي قبل الترخيم به ليدل ان هذه يجوز ابناء عدمها وتلك لا وفي ثمود يا ثمي
بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتعذر وقوعها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي
الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب في اخره واو لازمة قبلها ضمة والثانية
ان ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يعل ان كان حرف علة وهي
الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف فتحا بقاء فتح الفاء وفي منصور
يا منص بقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو بقاء الواو وعلى صورتها من غير

انه الا انهما في حشو الكلمة لبنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل بفتح اللام
ثم اعلم ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كعامر واما حرفان
واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله وحذفان من نحو سلمان ومنصور و
مسكين حرفان اي الحرف الاخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم وكان
ما قبل الاخير حرف لين ساكنا زائدا مكملا اربعة فصاعدا قبله حركة من
جنسه او لم تكن بها فتقول فيهما يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف سفرجل
ونحو ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله ومن نحو معدي
كرب مما هو مركب تركيبا مزجيا الكلمة الثانية فتقول فيه يا معدي وشمل
كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما سمي به من العدد المركب كخمسة عشر
ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم ان المرخم
انما يرخم بشرط ضمه وكان هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في الندا
يجوز ترخيمه في الضرورة على الغيبتين بشرط صلاحيته لان ينادى ويجاوزته
ثلاثة احرف وان لم يكن بالتا.

## فصل في الاستغاثة والندبة

والاستغاثة نداء من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة وتتضمن
المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل معه من احرف النداء
الا يا خاصة ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها
وله ثلاث حالات احدها انه يجر بلام مفتوحة وهي اكثر احواله الثانية
ان يزاد في اخره الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من الالف واللام ويجعل
كالمنادى المطلق وهذا قليل اذا تقرر هذا فعلى الاول يقول المستغيث
اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث وجوبا لتنزله
منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هي زائدة او متعلقة
بيا او بالحرف او بافعل وانما اعرب المستغاث لتركيبه مع اللام فاشبه
المنادى المضاف واذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل
نحو يا لزيد العادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل
غالبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف

الذي



الذي لم تتكرر يا فيه نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر لامه لامن
اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث ايضا
لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يا لي للمناسبة وان تكرر
معه يا فتحت اللام نحو يا لقومي ويا لامثال قومي * لاناس عتوهم في ازدياد *
وعلى الحالة الثانية تقول يا زيدا لعمرو بالحاق الالف في اخره عوضا من اللام
في اوله ولا يجوز يا لزيدا لعمرو وعلى الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو بضم زيد
كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله

الا يا قوم للعجب العجيب * وللغفلات تعرض للاريب

وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنتصف من نفسك
والندبة هي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع
منه لكونه محل الم او سببه نحو

حملت امرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بامر الله يا عمرا

وقوله

فواكبدا من حب من لا يحبني * ومن عبرات ما لهن فناء

وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن
ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وا من حفر بير زمزماه فهو في قوة
قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب
ولا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا حرفان وا وهي الغالبة فيه وهي
المختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم
ان كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله
واضاربا زيدا ولك زيادة الالف في اخره وهي اكثر احواله واليها اشار
بقوله والنادب وا اي ويقول النادب وا زيدا بالالف في اخره مفردا كان
او مضافا للظاهر نحو وا امير المومنيناه او للضمير نحو وا راساه او شبيها
بالمضاف نحو واطالعا جبلاه او مركبا نحو وامعديكرباه ويحذف لهذه الالف
ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وا من نصر محمداه
ونحو وا ابا بكراه وضمة اعرابية او بنائية نحو وا منذراه فيمن اسمه منذر او كسرة

كذلك نحو واعبد الملكاه واحمد اماه فان اوقع خط بالضمة والكسرة في لبس ذلك
ابقيتا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلاميه وواوا بعد الضمة نحو وا
غلامهموا واغلامكمو الا انه لو ابقيتا لا لبس ولهم لا لاضافته الى خطاب المخاطب
ونداء الغايبين والمثنى ولك الحاق الهاء بعد الف الندبة وبعد مدتها وقفا ذ
نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكوه لان الغرض مد الصوت والتطويل له
وامتنع ذلك اذا اتصلنا لانزامه وصلا نعم نرام ببيت ضرورة مضمومة ومكسورة
ومن ذلك قوله الا يا عمرو واعمرواه واعمرو بن الزبيراه واجاز الفرا اثباتها
في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع يتكلم
على المفعول الثاني وهو المفعول المطلق اي الذي يصدق
عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على
المفعول به خلافا لبقية الفاعيل لانه صدق المفعولية عليها مقيدة بالادات
وهو المصدر الفضلة اي المستغنى عنه المسلط عليه عامل فينصبه
من مادته لفظه وذلك كضربت ضربا او عامل من معناه بان وافقه في
المعنى وان لم يكن من مادته وذلك كقعدت جلوسا الا ترى انهما متحدان
في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد
جده وبما بعدها نحو سمعت حمدت نثك وفت الجلالة لك وانتصاب المصدر
المراد به بالفعل المذكور بعوقه مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ذ
ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق على ثلاثة اقسام مؤكد
لعامله ان كان مصدرا او لا فالمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصادقات
صدقا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه اتفاقا باتفاق لانه ك
بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جنس محتمل للقليل والكثير ومبين لنوع
عامله بان يدل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى
او باضافته كضربت ضرب الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد
كضربت الضرب اي الذي تعرفه ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ك
ختم بتاء الوحدة كضربته وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين

ومبين

ومبين لعدده اي عامله بان يدل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات
وهذا جايز تثنيته وجمعه باتفاق واهمل ابن مالك في التسهيل في المختص
وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا وجعل هذا المختص قسمان معدود
وغير معدود وناصبه اما فعله او وصفه كضاربا او مصدر مثله كعجبت من ذ
من ضربك زيدا ضربا شديدا او شرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على
الحدوث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية او مقالية كقوله
للقادم او لمن قال ما قدم عليك خير مقدم اي قدمت ووجوبا سماعا نحو ذ
سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا في مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء ذ
وانت تسير سيرا وما انت الا سيرا وهذا ابني حقا وله علي الف عرفا واكثر
ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس
علما وقد ينفك عن المصدر ربما الى ما هو جاري مجراه كما ان المصدر يكون
غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يعلم من التخريج مع قوله
وقد ينوب عنه غيره فينتصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على
المصدر فمما ناب عن المبين للعدد اسم الالة كضربته سوطا اي ضربا
بصوت فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم
ثمانين جلدة اي جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر واقيم العدد مقامه
ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كليته او بعضيته مضافا للمصدر نحو ذ
فلا تميلوا كل الميل اي ميلا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ومما
ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل
غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر
نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل في الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته ذ
مقتا وفرحت جذلا وليس منه اي من النايب عنه صفته كرغدا في قوله
تعالى وكلا منها رغدا وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير
وكلاها حالة كون الاكل رغدا اي ليل اما متعلق الجار والمجرور والمصدر في
قولهم سير عليه طويلا ودل ذلك على انه حال لا مصدر ولا يجاز افامته

مقام الفاعل اذا المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع ان تنتصب مفاعيل تبع
فيه سيبويه لا كما زعم الفارسي الاوضح تبعا لابن مالك و الثالث من المفاعيل
المفعول له اي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله وهو المصدر
القلبي المفهم العلة بمعنى اللام اي الواقع علة لحدث شاركه
المعلل وقتا وفاعلا اي في الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية كجئت
اجلالا لك او باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة
للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد
وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعث عليه وليس
غاية له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط
فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات
وخرج به غيره كالسببية وبالقلبي نحو جئتك قراءة العلم كما اعتقده في
الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف في هذا الفارسي فاجاز جئتك ضرب
زيد اي لتضربه ويؤخذ منه انه لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا وبالمفهم
العلة نحو جلست رغبة في الخير وبالمعلل حدثا بقية المفاعيل اذ لا تعليل
فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمن العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما
كما سياتي فان فقد المعلل حدثا عامله شرطا مما شمله النفي فجر
وجوبا بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء
وفي والكاف والظاهر انه مراد وان الشرط ما لابد منه ولا يعيبه نظم
بقافية المصدرية نحو خلق لكم فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا
فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امراة دخلت
النار في هرة اي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو
واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف
ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك
فلذلك جر باللام والهزة هي النشاط والارتياح ومثله فبظلم من الذين

هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم وانما كرره لما تقدم وفاقد
الاتحاد في الوقت نحو فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا
لبسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت
الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ونضت بتخفيف الضاد
المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل
هو الذي يبقى في ثوب واحد ومثله فلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي
لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه
وتعينه حتما فالمستوفي لجميعها يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل كما قال في
الالفية وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من ال والاضافة او
مضافا او محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان
في الثاني والرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى
ظرفا وهو ما سلط عليه عامل ينصبه من فعل وشبهه وان لم يكن
واقعا فيه على معنى في الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان
تسليط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو يخافون يوما الله
اعلم حيث يجعل رسالاته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به
لوقوع الفعل عليه لا فيه وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان بيان لما
ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم
الخميس او حينا او اسبوعا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت
وحين وساعة وينصب على جهة التوكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة
الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام فان المراد بها واما المعدود وهو فهو
من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف في
الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص ولكم كيوم فمعدود
وما اولهما فمختص ومعدود وما كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر
وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين او اسم مكان مبهما بالجر

وهو ما لا يختص بمكان بعينه وبعد الظرف يشعر بأن الزمان ينتصب مفعولا فيه
مطلقا وأن اسم المكان لا ينتصب منه إلا ما كان مبهما وهو ثلاثة أقسام
أحدها الجهات الست كالأمام والخلف واليمين وعكسهن أي الوراء
وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست
حالات ونحوهن في الإبهام كعند ولدى وناحية ومكانا وثانيها المقادير
أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والميل والبريد وثالثها ما صيغ
أي اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت مقعد زيد ورميت
مرمى عمرو وقمت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرت مجلسك فإن
صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما تعين
ذلك مع غيرها أي الأقسام الثلاثة من أسماء المكان كصليت في المسجد
وقمت في الدار وأما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا
وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب إذ قد عامله مستقرا
أو نحوه فإن قد رفعه في المقعد وجره في المزجر فلا شذوذ وما أفهمه كلامه
من أن المصوغ للمصدر قسم من المبهم هو ما ذهب إليه الجمهور نظرا إلى أنه لا يختص
بصفة معينة وبعضهم جعله قسيما له نظرا إلى أنه دال على جهة معينة
وهو ظاهر عبارة الشذور وما أفهمه أيضا من أن ما صيغ من مصدر عامله قسم
من المبهم فمخالف لما في الأوضح والجامع والشذور من أنه قسيم له لا قسم
منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وحمله أبو حيان ويحمل
ما في الأوضح عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك
يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبا كما إذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو
حالا و الخامس من المفاعيل المفعول معه أي الذي فعل
معه الفعل وأخره للخلاف في كونه قياسا دون غيره ولوصول العامل
إليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع في القرآن بيقين وهو اسم فضلة
واقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية حال كونها مسبوقة
بفعل ولو تقديرا أو اسم مشتمل على ما فيه حروفه أي الفعل ومعناه كـ

فالأول

فالأول كسرت والنيل والثاني أنا سائر والنيل والنافية متروكة وبقيلها
تخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت
عظيم فإنه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة
العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وبالواو
المصاحبة نحو جئتك مع زيد وبعتك العبد بثيابه وإن أفاد المعية ونحو
مزجت عسلا وماء إذ الواو فيه للعطف والمعية فيه استفيدت من العامل
ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها
نحو كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء منه له ونحو هذه لك وأباك فلا
يتكلم به خلافا لأبي علي لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى أنبه وأشير
واستقر قال بعض العلماء والمالح بغير الفعل فيه كما قدره في مالك وزيد
حيث وجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي التي تقدر بالفعل في
مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى وتأخر
الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا خلافا في هذا لك وأباك فإنه ليس
فيه إلا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا انتهى ثم الاسم الصالح
لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات وإليها أشار بقوله وقد يجب أي النصب
على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان كقولك لا تنتهي عن
القبيح وإتيانه لا تنه عن القبيح وإتيانه فلو عطفت لكان المعنى لا تنه
عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه [illegible] بالقبيح
وإتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة أو
صناعيا ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا فلو عطف للزم في الأول
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيده بضمير منفصل أو فاصل
ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وذلك
لا يجوز على الأصح من القولين فيهما ويترجح النصب على القول الآخر
و يترجح في نحو كن أنت وزيدا كالأخ من جهة المعنى إذ لو عطف زيدا
على ما قبله لكان الأمر متوجها إليه أيضا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد

أي تأمر مخاطبك بأن يكون معه كلام كذا في الشرح قلت مقتضى هذا
التعليل وجوب النصب لا رجحانه ويتقيد بجواز الرفع بالعطف بظاهر
كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر إذ شرط عطف المفرد على مثله
صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح
لذلك إذ لو باشر للزم أن يكون فعل الأمر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا
قدر ابن مالك في نحو اسكن أنت وزوجك فعلا محذوفا أي وليسكن واقره
عليه في المغني بل تابعه عليه في الأوضح وابهم قوله كلام أنما بعد
المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كلا الأخوين **ويضعف في نحو قام**
**زيد وعمرو** لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيد وكيف
أنت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بتكون مضمرة ولبست ناقصة والأصح
أن عامله ما سبقه من فعل أو ما في معناه وأنه مقيس ولا يتقدم على المصاحب
**ولما** انتهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا
بالحال فقال **الحال** تذكر وتؤنث لفظا ومعنى وهو الأصح
وهو نوعان مؤكدة وسيأتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون
ذكرها وإليها أشار بقوله **وهو وصف** ولو تقديرا **فضلة** أي ليست أحد
جزئي الكلام **يقع في جواب كيف** فخرج بالفضلة نحو الفائز زيد وزيد
قائم وبما بعده نعتا نحو رأيت رجلا راكبا والتمييز نحو لله دره فارسا فإنهم
صالحين لذلك والغالب في الحال أن تكون منتقلة أي غير لازمة لصاحبها
مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها وتأتي من الفاعل كجاء زيد راكبا
ومن المفعول **كضربت اللص مكتوفا** ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن
المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا
أو كان كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو أن اتبع
ملة إبراهيم حنيفا أو كان عاملا في الحال عمل الفعل نحو إليه مرجعكم جميعا
**والحال شرطها** من حيث هي **التنكير** خلافا ليونس والبغداديين مطلقا
والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وإنما شرط ذلك لأن المقصود بها بيان

هيئة

هيئة صاحبها أي كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير
فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن الزيادة وخروجا عن الأصل لغير غرض
وقد تقع بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم
التنكير نحو اجتهد وحدك أي منفردا وادخلوا الأول فالأول أي مترتبين
**وشرط صاحبها** وهو من الحال وصف له في المعنى **التعريف** لأنه مخبر عنه
بها في المعنى والأصل فيه التعريف **أو** ما يقوم مقامه من المسوغات في إيضاح
المعنى وهو إما **التخصيص** بوصف أو إضافة أو بمعمول غير مضاف إليه **أو التعميم**
بأن يتلو نفيا أو شبهه من نهي أو استفهام **أو التأخير** بأن يتأخر عن الحال
فالأول **نحو خشعا أبصارهم يخرجون** فخشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو
أعرف المعارف والثاني نحو **في أربعة أيام سواء للسائلين** فسواء حال من
أربعة لاختصاصها بالإضافة ومنه
نجيت يا رب نوحا واستجبت له * في فلك ماخر في اليم مشحونا
وقولك عجبت من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو **وما أهلكنا من قرية إلا لها**
**منذرون** فجملة إلا لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي ونحو
لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا * وقوله يا صاح هل حم عيش باقيا * والرابع
نحو * **لمية موحشا طلل** * يلوح كأنه خلل *
فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجيء الحال منه تأخيره
عنها أو الوصف أو هما وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل
تأخيرها عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال
وصاحبها وهو في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة
من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه عند
الخليل ويونس ويجوز تقديمها على صاحبها إلا لمانع وكذا على عاملها
إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه إلا لمانع أيضا وقد يجب ذلك
ويجوز حذفها إلا لمانع ككونها نائبة عن خبر كضربي زيدا قائما و
جوازا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو منفيا عندها نحو لا تقربوا الصلاة

وانتم سكارى ونحوه عاملها جوازاً كقولك للمسافر راشداً مهدياً اي اذهب
ووجوباً كضربي زيداً قائماً وزيد ابوك عطوفاً **و** من المنصوبات **التمييز**
اي المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لا في اشتهر اطلاق المصدر عليه
والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة **وهو اسم فضلة نكرة لا**
**جامد غالباً يفسر ما انبهم من الذوات** او النسب فخرج بالفضلة
غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتي
بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله **وطبت النفس يا قيس عن عمرو**
اي نفساً وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع
لابهام ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص او موضح ورافع لابهام انما
حصل ضمناً لا قصداً وربما يقصد بمعنى خاص وان لزم منه معناه اهـ
**واعلم** ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوباً وفضلة ومفسراً للابهام
الا ان الحال يخالفه من ثلاثة اوجه **احدها** انها في الغالب تكون مشتقة
او مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامداً وقد وقع مشتقاً قليلاً نحو
لله دره فارساً **ثانيها** انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذات واخرى
لبيان النسبة **ثالثها** انها تقع جملة او ظرفاً او جاراً ومجروراً وقد علم مما مر
ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتي وتمييز مفرد وهو المراد بقوله
**والاكثر وقوعه بعد** ما يفيد **المقادير** من مساحة **كجريب نخلاً** او كيل
كقفيز براً **وصاع تمراً** او وزن كرطل زيتاً **ومنوين عسلاً** والجريب مقدار
معلوم من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصا وهو المن
الوزن فيعرب بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير
شبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحاباً وشبه الكيل نحو
نحي سمناً وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيراً وقولهم على التمرة مثلها
زبداً لتحمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم
حديداً فان الخاتم فرع الحديد **و** اكثر وقوعه ايضاً بعد **العدد** الصريح
وهو من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين باب خال الغاية **نحو**

اني

اني رأيت **احد عشر كوكباً** وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً وواعدنا موسى
ثلاثين ليلة الاية وهذا الى اخرها لك نحو ان هذا اخي له **تسع وتسعون نعجة**
**ومنه** اي تمييز العدد **تمييز كم الاستفهامية** بان تكون بمعنى اي عدد ويقتضي
ابهامه ووجه النصب **نحو كم عبداً ملكت** ما لم يجر كم بحرف كما سيأتي فعبداً
منصوب على التمييز لكم وهي مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس
والمقدار ولهذا افتقر تمييزها عما قبلها **واما تمييز كم الخبرية** بان تكون
بمعنى عدد كثير **فمجرور** ابداً باضافتها اليه حملاً لها على ما هي مثله بمعنه
له من العدد وهو [illegible] اما مفرد وهو اكثر وابلغ **كتمييز المائة فما**
**فوقها** من المميز [illegible] فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر
الا مراد كما تقول مائة عبد والف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي
معنى الجمع نحو كم قوم هدموا وقد تمييز المائة بمفرد منصوب **كقوله**
**اذا عاش الفتى مائتين عاماً** وقد تضاف الى جمع نحو ثلاثمائة سنين
على قراءة الاضافة **او مجموع كتمييز العشرة** مفردة **فما دونها** من الثلاثة
الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشرة مائة وثلاث
مائة رجل فمجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة
رجال او ثلاثة رجال جاءوك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس
او اسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عنده ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم
وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط يفسدون وليس مما جر ونه خمسة ود
صدقة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين تمييزان وليس كذلك كما في
الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى ان تمييز الاحد عشر والتسعين
وما بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطاً
امماً فالتمييز محذوف اي فرقة واسباطاً بدل من اثنتي عشرة **ولك في**
**تمييز كم الاستفهامية** اذا كان منفصلاً بها **المجرورة يجرها بالحرف**
وجهان **جر** بمن مضمرة على الاصح ويجوز اظهارها لا بالاضافة كم المبتدأ لانها
بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه بخلاف ما كان بمنزلته **ونصب**

على التمييز وتقول بكم درهم او بكم درهما اشتريت عبدك وفيه دما بالمجرورة ك
لانها ان لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها وفي
كلامه دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية او خبرية ويشتركان
في الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز و
يفترقان من عشرة اوجه ذكرتها الا بناء في شرحي على الالفية واشار الى
النوع الاول بقوله و قد يكون التمييز مفسرا للنسبة في الجملة اسميا ك
وفي الوصف الى المرفوع كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة
كاعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو
قسمان لانه اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول عن مضاف فاعل كاشتعل
الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف اليه ثم
جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا
اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا ومحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا
الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا واوقع
الفعل على الارض ومحول عن مضاف غيرهما فمحول عن مبتدأ وذلك بعد اسم
التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر
من مالك فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار انا
اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك ابا واجمل منك
وجها او غير محول عن شيء اصلا وهذا هو القسم الثاني نحو امتلأ الاناء
ماء ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء
فانه غير محول وهو قليل في الكلام و والحال والتمييز قد يؤكدان ان
فلا يفسران نعيته ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التاكيد فالحال المؤكدة وهي
ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا
ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا ومعنى فقط نحو ولا تعثوا في الارض
مفسدين لان العثو هو الفساد معنى ومثله وولى مدبرا فتبسم ضاحكا
واما مؤكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا ونحو جاء الناس قاطبة

واما



واما المضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد ابوك
عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون جملة زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا
تقديره احقه او اعرفه ومثله انا ابن دارة معروفا بها نسبي والتمييز ك
المؤكد نحو قوله وهو ابو طالب ابن عبد المطلب
ولقد علمت بان دين محمد * من خير اديان البرية دينا
فدينا تمييز كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا
ما ورد ووافقهم في المغني ومنه جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما
قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وامهم زلاء منطيق
وجوزه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق خلافا لسيبويه
وموافقيه في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له فجعلا
عندهم حالا مؤكدة او واعلم ان ناصب التمييز مفسر ان كان مفردا والفعل
وشبهه ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني
والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة ونص في ك
الالفية على قلته و لك في تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه الا اذا
كان المفرد عددا مركبا واما النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن ان كان
غير محول نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما
احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر مالا و منها المستثنى
وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
واثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غيره انما هو على سبيل ا
الاستطراد وافادة لتمام القسمة وان كان مما ليس الكلام فيه واما
الاستثناء فهو الاخراج بالا او احدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد
وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وادوات الاستثناء ثمانية وهي
اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو
مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير و
وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على الاستثناء بالا فقال بالا لانها اصل ادوات

الاستثناء وغيرها بعد ردها وإن كان الأولى البدل فيها لأنه متعين نصبه على
كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما يفعل في الشعر ويرجع المستثنى بإلا له أحوال
لأنه إذا كان من كلام تام بأن كان المستثنى منه مذكورا موجبا بفتح الجيم
بأن لم تسبق بنفي أو شبهه وجب نصبه بعدها على الاستثناء سواء كان المستثنى
متصلا نحو فشربوا منه إلا قليلا أو منقطعا نحو قام القوم إلا حمارا تأخر
المستثنى على المستثنى منه كما مر أو تقدم نحو قام إلا زيدا القوم فإن
كان الكلام تاما لكن بعد منه الإيجاب بأن اشتمل على نفي أو شبهه ترجح
عند البصريين البدل أي اتباع المستثنى في إعرابه بدل بعض من كل والنسق
عند الكوفيين على النصب في الاستثناء المتصل فإن كان المستثنى من جنس
المستثنى منه نحو ما فعلوه إلا قليل منهم برفع قليل على أنه بدل من الواو
في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على أن الاتباع أر
أرجح إجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم
وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون ولا يمنع ترجيح البدل تأخر
صفة المستثنى منه على المستثنى خلافا للمازني كما سيأتي وإذا تعذر
البدل على اللفظ يبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها
إلا عمرو وما زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة على البدلية
حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء وترجح النصب على البدل في المنقطع
بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه عند بني تميم نحو ما قام أحد
إلا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضا على البدلية إن صح حذف
المبدل منه وأقام البدل مقامه استشهد بقوله شعر

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما لهم به من علم
إلا اتباع الظن بالنصب في قراءة السبعة ونحو من نعمة تجزى إلا ابتغاء
وجه ربه الأعلى بالنصب وأجيب عن البيت بأن المراد من الأنيس
ما يؤانس فهو أعم من الإنسان فيكون متصلا لا منقطعا وبعد الكلام





ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما أي في المتصل والمنقطع الكائنين
في كلام تام غير موجب فإن تقدم فالنصب حينئذ واجب كقول الكميت

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وإنما امتنع في الأول البدل لأن التابع لا يتقدم على متبوعه ومثله في وجوب
النصب عند المازني تقدم المستثنى على جزء من الكلام نحو ما زيدا إلا ما جاء أحد
بغير جائز أو بعد التمام من الكلام المنفي بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه
فعلى حسب العوامل الواقعة قبل إلا فيكون المستثنى ولا عمل لإلا فيه بل
العمل لما قبلها فإن اقتضى الرفع رفع ما بعدها نحو وما أمرنا إلا واحدة
أو النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق أو الجر جر نحو ولا تجادلوا أهل
الكتاب إلا بالتي هي أحسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لأن ما
قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق
لجواز ما قام إلا هند وامتناع ما قام هند وشرط صحة التفريغ تقدم
نفي أو شبهه فلو قال أو بعد أي التمام والإيجاب لكان أولى ويستثنى أي
بغير وسوى خافضين للمستثنى لإضافتهما إليه بمعنى إلا أي
غير لفظا وسوى تقديرا بإعراب الاسم الذي بعد إلا وهو المستثنى
بها على التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غير أو سوى
زيد ويترجح عند تميم في نحو ما فيها أحد غير أو سوى زيد حمار والبدل
في نحو ما جاءني أحد غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من
فاعل أو مفعول أو غير ذلك في نحو ما قام غير أو سوى زيد وما رأيت
غير أو سوى زيد وما مررت بغير أو سوى زيد وكون سوى كغير فيما
تقدم هو مذهب الزجاج واختاره ابن مالك لورودها فاعلا في حكاية
الفراء أتاني سواك ومنه أي قوله شعر

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

واسما لليس في قوله شعر

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذًا لَصَبُورُ

ومجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي

عدا ومن سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج
عنه الا في الضرورة وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا والى
اختاره في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة
وضمها مقصورة وفتحها ممدودة **و يستثنى بخلا وعدا** مجردين عن ما **وحاشا**
ولا تجب ما **نواصب** للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة متعدية الى ذي
الاستثناء فاعلها فيها ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على
البعض المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء في محل نصب حال مجملة النصب
او مستأنفة فلا محل لها قولان في ابن عصفور منعها الثاني **او خوافض** له على
تقدير كونها حروف جر واختار في المغني انها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز
في نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي
تعين الجر او حاشاني تعين النصب ومحل القول في خلا وعدا وا ما اولى حاشا ان
مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها
حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه
التنزيه نحو قال حاش لله كانه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية
للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني ويؤيده ذلك قراءة بعضهم
حاشا لله بالتنوين يعني كقولهم رعيا لك **و يستثنى ما خلا وما عدا**
**وليس ولا يكون نواصب** للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب
النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف الا في
نحو في التسهيل على انها لا توصل بفعل جامد بل جعلها على ذلك مشكل
وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما الزائدة ورد في المغني وموضع ما ان
وصلتها نصب بلا خلاف الا انه قيل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا
او على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه
قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما
مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق
في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطعا وفهم من كلامه

ان جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما ونحو كذلك

## باب في ذكر المخفوضات

وهي ثلاثة اقسام مخفوض
بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض
بالمجاورة واسقطه لشذوذه كالمرفوع بهما وقدم الاول لانه الاصل ثم انه
نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط فاشار الى الاول مبتديا
به لعمومه بقوله **يخفض الاسم اما بحرف مشترك** بين الظاهر والمضمر
وهو سبعة **من** نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو اجتنبوا الرجس
من الاوثان و التبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله و لابتداء
الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام من اول يوم انه من
سليمان و للبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة و للتعليل نحو مما
خطيئاتهم اغرقوا و للتأكيد بعد نفي او شبهه نحو ما لباغ من مفر
هل من خالق غير الله و للاستعلاء نحو ونصرناه من القوم و للظرفية
نحو ماذا خلقوا من الارض **والى** نحو الى الله مرجعكم واليه ترجعون وهي
لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل
و للمصاحبة نحو ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم و للظرفية نحو

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... الى الناس مطلي به القار اجرب

**وعن** نحو يوسف اعرض عن هذا عفا الله عنك وهي للمجاوزة كسميت
عن البلد و للبعدية نحو طبقا عن طبق و للبدل نحو يوما لا تجزي نفس عن
نفس شيئا و للاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه و للتعليل نحو الا عن موعدة
وعدها اياه ولغير ذلك **وعلى** نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهي
للاستعلاء اي العلو وهو حسي كما مر ومعنوي نحو على العرش استوى
و للمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم و للظرفية
نحو على ملك سليمان و للمجاوزة نحو

اذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله اعجبني رضاها

و للتعليل نحو لتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك **وفي** نحو في جنة النعيم

وفيهما ما تشتهيه الانفس وتلذ الاعين **و** هي للظرفية اي حلول الشيء
في غيره حقيقة ومجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللمظروف تحيز نحو الماء في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء
نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر رجلان علم او فقدا معا نحو في
نفسه علم **و** للمصاحبة نحو ادخلوا في امم **و** السببية نحو لمسكم فيما
افضتم **و** للاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك **واللام**
نحو لله ما في السموات له ما فيهما **و** هي للملك نحو المال لزيد **و** للاختصاص
نحو الجنة للمومنين **و** للاستحقاق نحو النار للكافرين اي عذابها **و** للتعليل
نحو واني لتعمي وبي لذكراك هزة **و** للتعجب نحو لله دره **و** للاستعلاء نحو
يخرون للاذقان **و** للقسم نحو لله لا يوخر الاجل **و** للعاقبة نحو
لله ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب
ولغير ذلك **والباء** ولا فرق بين ان تكون **للقسم** نحو بالله لافعلن وبه
لتفعلن **او غيره** من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله **و** استعانة
نحو كتبت بالقلم **و** ظرفية نحو نجيناهم بسحر **و** مصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر
**و** سببية نحو فبما نقضهم **و** تعويض نحو بعت هذا بهذا **و** توكيد
نحو وكفى بالله شهيدا كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي
اياك لم ترني **و** بدل نحو ما يسرني بها اي بدلها اني شهدت بدرا بالعقبة **و**
تعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسئل به خبيرا **و** الصاق
حقيقة نحو بقلبي غرام اي لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت
بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه ثم الى الثاني بقوله **او مختصا**
**بالظاهر** اي يخفض **و** هو سبعة ايضا **رب** وهي موضوعة للتكثير و
التقليل لا الى التقليل فقط استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو
كانوا مسلمين وللثاني صدر الكلام من بين الحروف الخفض ولا تجر بها الا
خاصا من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل واخيه
والغالب في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها ومضيه





وقد تحذف فيجر بها عملها وذلك بعد الواو وكثير كقوله
وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي
وبعد الفاء قليل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد بل قليل
كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده
وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا او امراة او رجلين
او امراتين او رجالا او نساء **ومذ ومنذ** ولا تجر بهما الا نوعا خاصا من
الظاهر وهو الزمان المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه لابتداء الغاية
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او حاضرا وهما فيه للظرفية نحو ما رايته مذ
يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما خبرا عنهما ومعناهما الابتداء او الامد
ويرى انهما ظرفين مضافين للجملة بكثرة وللاسمية بقلة **والكاف** وهي
للتشبيه نحو زيد كالاسد **و** للتعليل نحو واذكروه كما هداكم **و** للتوكيد
نحو ليس كمثله شيء ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ **وكذلك حتى** **و** هي
لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا لاخر او متصلا بالاخر فلا يقال سهرت
البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غيره دخل فيما قبلها اما
لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولكونه جزءا الا يوم
لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان
كان جزءا مما قبلها ولم ينقطع رمي خولها نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثا
فالجر بها جائز ويجوز العطف **فائدة** متى لم تكن قرينة على دخول
الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه فواضح انه يعمل به والا فاقوال
احدها الدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر في القرينة
عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة لم تحلت
انها فالاتفاق بمنزلة الواو **والواو** اي واو القسم نحو والله والنبي والكعبة
وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين **والتاء** اي تاؤه ولا تجر بها الا
لفظ الله ورب مضافا للكعبة او لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة
وتربي لافعلن وقولهم تالرحمان وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا

وعدا وحاشا ونحو من الكلام عليهما ومنها ايضا لعل ومتى وفي ولولا وانما اسقطها
لان الجر بهما شاذ **تنبيه** قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر
على اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وهو الباء ورب وقسم يستعمل حرفا
واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو
حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى وتخلا عنه اثما
مر في الخبيص ان اللام جاءت فعلا في قولك لزيد او من خبر لك اذا كانا امرا
من ماز يميز والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر لمؤنث من وفى يفي واسما
من الاسماء الستة **ولما** فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم على الثاني **او**
**باضافة اسم** جامد او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه المضاف     نحو
كما في الاصح وغيره وهو الاصح للنضال ضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا
بعامله لا الاضافة بنفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش ولا الحرف
المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول
منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن
النون ليقام المضاف اليه مقامه في نحو ضارب زيد وتصح جاء بي ملابستي
ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الدال
على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي واعجبني زيد اذ المضاف في الاول وان
كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان كان عاملا ليس بوصف وهذه
الاضافة ثلاثة اقسام لانها اما **على معنى اللام** كالتي للملك او شبهه
تحقيقا حيث يمكن النطق بها **كغلام زيد** وتقديرا حيث لا يمكن نحو لك
كذا مال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بان يوتي مكان المضاف بما يرادفه
به او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب **او على معنى من** البيانية وذلك
اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار عنه **كخاتم حديد** وثوب
خز ولك في هذا نصب الثاني على التمييز او الحال واتباعه للاول بدلا
او عطف بيان او نعتا بتاويله بالمشتق اي مصوغ من حديد **او على معنى**
**في** الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاول **كمر الليل**

وشبهه

وشبهه الدار واختاره ابن مالك لكثرة وروده في الكلام الفصيح بالنقل
الصحيح واكثرهم نفى هذا القسم وما اوهم معنى في على معنى اللام مجازا
**وتسمى** هذه الاضافة المتقدمة لما ذكر محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال
**ومعنوية** لان فائدتها امر معنوي **لانها** مفيدة **للتعريف** اي لتعريف المضاف
بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد امس **او للتخصيص** اي لتخصيص
المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل امس قال في المغني والمراد
بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام
لم يتعين بعينه كما تعين غلام زيد وغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام
كغير ومثل اذا اريد مطلق المغايرة والمماثلة او واقع موقع نكرة لا تقبل
التعريف كجاء زيد وحده ولا اب له ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
**او باضافة الوصف** عطف على قوله او باضافة اسم اليه فيكون قسيما
له اي تخصيص الاسم كما مر باضافة الوصف العامل عمل الفعل **الى معموله** بان
كان بمعنى الحال او الاستقبال سواء كان اسم فاعل **كبالغ الكعبة** وضارب
زيد الان او غدا او صفة مشبهة كعظيم الامل **وحسن الوجه وتسمى**
هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال **ولفظية** لان فائدتها
امر لفظي **لانها لمجرد التخفيف** في اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم
مقامه او لرفع القبح كما في حسن الوجه فان جره تخلصا من قبح رفعه بخلو
الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر
مجرى المتعدي فلا يفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به في نحو
هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لان
اصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم بالاختصاص موجود قبل الاضافة
**ولا تجامع الاضافة** وجوبا **تنوينا** ولو تقديرا لانه يدل على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما **ولا نونا تالية للاعراب** وهي
نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو ومطلقا
عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين

في بعضها

فإنهما تجامعها لأنهما غير ثابتة للإعراب بل هو ثابت للأخرى وعليهما ولا ما فيه
أل إلا في المقصود منهما إما لسد التعريف وهو حاصل لما فيه أل يعني هما ولضعفه
لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الظالمين ولا يزيدكم بل يجب حذفها
المنافي للعلم ويعد ربما زيد الشيوع إلا في الضارب زيد مما المضاف فيه وصفا
مجموعا على حد المثنى والمضاف إليه معموله ونحو الضارب الرجل مما المضاف
إليه الوصف بأل أيضا ونحو الضارب رأس الرجل مما المضاف إليه مضافا لما
فيه ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف إليه مضاف لضمير يعود
على ما فيه فيه بعض هذه المسائل الخمس اغتفر فيهما الجمع بين أل والإضافة
والعلة أنها لا تجوز فيه ذلك على الراجح والأمور التي يختص بها الاسم بالإضافة
عشرة ذكرناها في المغني **باب** في ذكر الأسماء العاملة
عمل أفعالها **يعمل عمل فعله سبعة** وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف
والمجرور المعتمد على فعل لهذا تكون عشرة أحدها **اسم الفعل** وهو ما ناب
عن الفعل وليس بفضلة ولا متأثرا بعامل وبه ل على تسميته فقوله بعض علامات
الاسم كالتنوين والتعريف وعدم لفظه أوزانه أوزان الفعل والصحيح أنه لوله
لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الإعراب وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الماضي
**كهيهات** بتثليث التاء وشتان وهو قليل **و**ما هو بمعنى الأمر **نحو صه**
ومه ونزال وهو الغالب **و**ما هو بمعنى المضارع نحو **وي** وأوّه وأف وهو مع وقال
الأول وهيهات بمعنى بعد كقوله

فهيهات هيهات العقيق ومن به … وهيهات خل بالعقيق نواصله

وشتان بمعنى افترق كقوله

شتان هذا والعناق والنوم … والمشرب البارد في ظل الدوم

وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندى
وصه بمعنى اسكت ومه ونكفف بمعنى كف وعليكم بمعنى الزموا نحو عليكم
أنفسكم ووي بمعنى أعجب كقوله وا بأبي أنت وفوك الأشنب
ومثله وي وواها وأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ونحوه الأنواع

خلافا



كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن
فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعي كقرقار ومن نوعيه مما مثلنا أن اسم
الفعل ضربان مرتجل وهو ما صيغ من أول الأمر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو
ما وضع لغيره ثم نقل إليه كعليك وإليك ثم إنه يعمل عمل مسماه فيرفع
الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها لأنه
يخالفه بلزوم البناء مطلقا والتجرد من العوامل وأن منه ما ينون لزوما
نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير وأنه لا يؤكد بالنون
**ولا يحذف** ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه
كما سيأتي **ولا يتأخر عن معموله** لقصوره وضعفه عن مسماه بسبب كونه
فرعا في العمل خلافا للكسائي **و**تمسكه بقوله تعالى **كتاب الله عليكم**
وما أشبهه لا حجة فيه لأنه **متأول** على أنه مصدر منصوب بإضمار فعل
مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم إلخ فكأنه قال كتب
الله عليكم فتعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف **و يجزم الفعل المضارع في**
**جواب الطلب منه** أي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل نحو
قوله **مكانك تحمدي أو تستريحي** فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم
بفعل شرط محذوف والتقدير فإن تثبتي تحمدي **ولا ينصب** في جواب الطلب
منه وإن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب
على الراجح **و** الثاني منها **المصدر** وهو اسم الحدث الجاري
على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع ويتعدى إلى المفعول
بواسطة وغيرها ومنه يتعدى إلى مفعولين فأكثر ومن مرائه يجوز حذف
عامله وأنه لا يغني عن إسناده إلى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله
**كضرب وإكرام** إشارة إلى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد ولأن عمل المصدر
مشروط بأمرين أحدهما وجوبي وإليه أشار بقوله **إن حل محله فعل**
**مع أن** المصدرية والزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس
أو غدا أي من أن ضربت زيدا أمس ومن أن تضرب زيدا غدا **أو مع ما** أختها والزمان

حال بمعنى تعجبت من ضربك زيدا الان اي مما تضربه الان فان لم يحل محله ذلك
امتنع عمله كما في ضربا زيدا وضربت ضربا زيدا فلا يجوز نصبك زيدا بضربا
خلافا لابن مالك في الاول ولهذا اجعل الثاني في نحو فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ
منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر والامر الثاني عدمي وهو المشار اليه بقوله
ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لبعده بتشبيهه عن الفعل
بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسيء
حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل ولهذا لا يعمل محذوفا وما اشبهه
ولا محدودا بالتاء فلا يقال ضربتك زيدا الا بصيغة الوحدة لبينونة الصيغة
التي اشتق منها الفعل فان ورد لم يشذ وقد او منعوتا قبل تمام عمله فلا
يقال عجبت من ضربك الشديد عمرا لا بل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا
يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو اعجبت ابادي المفرط لمصلحة ولو قال
ولا متبوعا لكان اولى فان حكم ساير التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم
وجود حروف الفعل ولا مفصولا من المعمول اي من معموله باجنبي لان
معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا متاخرا عنه اي
عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان معموله بمنزلة
الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديمه في
معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره
على ما ذكر انه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وهو كذلك
لانه عمل لكونه اصلا للفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وانه لا يشترط
فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المصدر المثنى
والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو
اصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب باعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس
عليه انتهى ثم المصدر يعمل مضافا ومنونا ومعرفا بال و لاكن
اعماله حالة كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه اكثر
استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وفان لان الفاعل عمدة فاضافة العامل





اليه انهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه
لكونه فضلة نحو ولولا دفاع الله الناس ربنا وتقبل دعاء اي دعائي
اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم
الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل به بدليل
قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد
يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب
يوم الجمعة زيد عمرا واعماله حال كونه منونا اي مجردا من ال والاضافة
اقيس من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما اي ان يطعم يتيما واعماله مقرونا بال الشاذ لبعده
من مشابهته الفعل باقترانه بال نحو قوله عجبت من الرزق المسيء الاهه
بنصب المسيء ورفع الاله بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان الاضافة
كال تبعد به بال وهلا بعد معها المصدر من الفعل واجيب بانها متأخرة
عنه فهو قبله واقع موقع الفعل بخلاف المقرون تتمة يجوز في تابع
الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ
والرفع حملا على المحل وفي تابع المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز الجر حملا
ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل والثالث
منها اسم الفاعل وهو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر
فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما او
متعديا وانما عمل لمشابهته المضارع في الزنة والتذكير والتانيث ودلالته
على المصدر واحتماله احد الازمنة نفي ودخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم
الفاعل بقوله ضارب ومكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل
ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل الاخر
ثم انه ان صغر او وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف
من خصايص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف فان كان مقرونا بال كالضارب
عمل عمل فعله مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا او غير معتمد

لوقوعه حينئذ موقع الفعل الذي هو الصفة ان تكون فعلا نحو جاء الضارب زيدا امس
او الآن او غدا او كان مجردا منها وبشرطين لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب
كونه حالا او استقبالا لا ليتحقق شبهه بصفته للمضارع واعتماده ولو تقديرا
على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا او على استفهام نحو اضارب
زيد بكرا الآن او غدا ومحيين خالد بشيرا او مكرم ابوك محمدا او على مخبر
عنه نحو زيد ضارب خالدا الآن او غدا ومختلف الوانه اي صنفا او على موصوف
نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا وسقيا لها لعاجلها اي با رجلها او على
ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجد هذان الشرطين لا
يوجب عمله بل يجوز اضافته الى معموله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره
وان فقد شرط منهما فان انتفى مفعولا اخر تعين نصبه نحو انت حاسب خالدا
ثوبا الآن او غدا ولك في تابع المعمول المجرور باسم الفاعل نحو مبتغي جاه وما لا
من نقص في الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل
من وصف او فعل عند الجميع ومنهم من اطلق ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
الماضي او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف في ذلك الاول الكسائي فاجاز عمله
محتجا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فباسط بمعنى الماضي وقد
عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له لانه على ارادة حكاية الحال الماضية بان
يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل ان الواو في وكلبهم
للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني الاخفش
فاجاز عمله واحتج بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي
اذا الطير مرت ولا حجة له فيه لجواز حمله على التقديم والتأخير بجعل
الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
وفقه بان خبيرا كظهير في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر
كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطي
حكم ما هو على زنته حكمه والرابع منها المثال ولو مثنى ومجموعا
وهو ما اي اسم حول للمبالغة والتكثير في الفعل من صفة اسم فاعل

الثلاثي

الثلاثي الى صفة فعال بتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفاء
كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة بكثرة
ولهذا واتفق جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر
العين وبعدها ياء كسميع او فعل بكسر العين من غير ياء كحذر
والتحويل اليهما بقلة ولهذا امتنع بعضهم اعمالهما واما الكوفيون
فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل وزيادة عليه بالمبالغة
فبعد شبهها عنه وقد رووا المنصوبات بعدها معمولا والصحيح جواز
اعمالها حملا على اصلها وهو اسم الفاعل لا فاتها ما يفيده مكررا
ولورود السماع به نحو ما حكاه سيبويه اما العسل فانا شراب بنصب
العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين وان
الله سميع دعاء من دعاه وقولهم
اتاني انهم مزقون عرضي ... جحاش الكرملين لهم فديد
والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة والخامس منها اسم
المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن
وقع عليه ومثله بقوله كمضروب ومكرم للاشارة الى انه يصاغ من
الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع بميم مضمومة في اوله
وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعدى بحرف الجر لانه ليس
له مفعول كممرور به او بهما او بهم او بهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل
بخلاف المصوغ من المتعدي ويعمل عمل فعله المبني للمفعول فيرفع نائب
الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده وما سواه مما يتعلق
بالرابع انه كان منصوبا لفظا او محلا وهذا في المثال واسم المفعول كاسم
الفاعل في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف
ولك في اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد
الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحول
الاسناد ثم اضيف وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة والسادس

منها الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد في امور
ستاتي ولهذا اعملت عمل النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لما بينتها الفعل
به لا لتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من القاصر وهي الصفة المصوغة
من فعل قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها على جهة
الثبوت فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له واستمراره في ساير
اوقات وجوده لا انه متجدد حادث وقد يعدل عن ذلك تحويل الصفة على
سبيل الافادة الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن
حاسن وفي ضيق ضايق قال تعالى وضايق به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة
تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبها وفي التذكير
والتانيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لاكن النصب هنا
في التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة وتتميز عنها باموره منها انها
تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها للزمن الماضي الدايم اي
الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير مجارية
للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن
وظريف وجارية له نحو طاهر وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها
انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في
العمل بخلافه منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع في
نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون اجنبيا اي اسما ظاهرا
منفصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما في نحو زيد حسن وجها اي منه فلا
يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم
وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ الا ضميره او سببيه كاسم الفاعل
اللازم والمراد بمعمولها ما عملت فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح
لان عملها في الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها مشبه
بالمفعول به ولا يراعى له محل في العطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل
ولو ظرفا ولانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعدى بالاضافة في

الجها والتي تونث بالالف وتخالفه في عملها فتنصب مع قصوره وتجوز اضافتها
الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها
حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله ولمعمولها بالنسبة
لعملها فيه ثلاث حالات احدها ان يرفع على الفاعلية باتفاق بعد
اخلائها من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او على الابدال
عنه بعض من الضمير فيها وثانيها ان ينصب على التمييز او على
التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة كزيد حسن وجها او عليه فقط ان
كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال والثاني متعين في المعرفة و
ثالثها ان يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد حسن الوجه لانها كانت
الصفة بال وهو مجرد منها ومن الاضافة كالحسن الوجه او مضافا لمجرد
منها كالحسن وجه اب او مضافا للضمير الموصوف كالحسن وجهه او لمضاف
لضميره كالحسن وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه ال لشيء مما ذكر واذا
خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض
ناش عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة
عين مرفوعها في المعنى وعين منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة من
الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن اعرابهما وتغييرهما واحدهما
ستة وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي رافعة او ناصبة
او جارة فهذه ستة حالات لانها اما بال كالوجه او مضافا لما فيه ال كوجه
الاب او للضمير كوجهه او لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجردا من ال و
الاضافة كوجه او مضافا للمجرد منها كوجه اب فالصور ستة وثلاثون
صورة من ضرب ستة في مثلها الممتنع منها الا ربع التي استثنيت والبقية
جايزة لان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف
ستة والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات واشار بهذا
اسم التفضيل واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد
كما ستعرفه وهي الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها

على غيره في اصل الفعل وشرط التفضيل ان يكون على وزن افعل سواء صيغ من
فعل لازم **كاكرم** او متعد كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لا
لان اصلهما اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاءا على القياس
واما قوله وجب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه
فعل التعجب كما سياتي في بابه **ويستعمل بمن** ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا
جرد من ال والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي لابتداء الغاية
ارتفاعا وانحطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينهما وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز
تقديمها مع ما على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى اسم
استفهام فيجب حينئذ نحو ممن انت افضل ومن غلام من انت افضل **ومضافا النكرة**
مطابقة للمفضل وجوبا **فيفرد ويذكر** في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا
وان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيد او هند او الزيدان او الهندان
او الزيدون او الهندات افضل من عمرو واما قوله

كَأَنَّ كُبْرَى وَصُغْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فاما لحن او لم يقصد حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان ا
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين
والهندات افضل نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فالتقدير
اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر **ويستعمل بال فيطابق** وجوبا
موصوفه افرادا وتذكيرا وفروعهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات او الفضل **ومضافا لمعرفة فوجهان** اي المطابقة اجراء له مجرى
المعرف بال نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو و
لتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل
غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة
والتي قبلها لا يستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف **ولا ينصب**

المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا **المفعول** على الاصح **مطلقا** اي سواء كان ظاهرا او
غيره بل يصل اليه باللام كزيد اوعى للعلم وابذل للمعروف او بالباء فيما يفهم
اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل
مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب واجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان اول
بما لا تفضيل فيه قال الدماميني ونعم اي محسن فينصب حينئذ والتاويل فيما انه
يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة
كما انه اذا صح الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان في الشرح من حكاية
الاجماع على منع عمله فيه نظر ويرفع الضمير المستتر في كل لغة **ولا يرفع في**
**الغالب** اسما **ظاهرا** ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه **الا في مسئلة**
**الكحل** فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها
ان يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا على
نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه
عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وافردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين
ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال وقد يحذف الضمير
الثاني وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او
ذي المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن ولا يجوز ان يلي المرفوع
فيه مبتدأ او فعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي وقد يرفع
الظاهر في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعليها احترز
بقوله في الغالب

## باب التوابع

وهي جمع تابع
وهو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فاطلاق التابع
على الحروف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما تقع فيه التبعية
والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل فيه مقدر
خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع فلا يجوز الفصل بين التابع
ومتبوعه باجنبي ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله**

في اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن
فصل في التوكيد جعلها ستا ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها
اربعا والاولى ان يبتدا بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق بل قيل
هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في التسهيل
احدها النعت ويراد به الوصف والصفة وهو التابع هذا الجنس
المشتق او المؤول به اخرج به غيره مما عدا التوكيد اللفظي المشتق
فانه اخرجه بقوله المباين للفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث وصاحبه
كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به ما فيه
معناه من الاسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب
والمنسوب فجاءني زيد هذا ابو الفاضل ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل
دمشقي اي منسوب اليه مشتق ومن المؤول به الجملة الخبرية في نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله وقوله وقد امر الليل [illegible] وكذا المصدر المستلزم
افراده وتذكيره في نحو مررت برجل عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل
عند البصريين وفايدته حقيقيا كان او غيره تخصيص لمتبوعه ان كان نكرة
فجاءني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات
او توضيح له ان كان معرفة فجاءني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح
رفع الاشتراك في المعارف او مجرد مدح له نحو الحمد لله رب العالمين او ذم
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبادك
الضعفاء او توكيد لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم
من ضربة انها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم
[illegible] امس الدابر وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين
والاخرين او تفصيل كمررت برجل عربي او عجمي او ابهام نحو تصدق
بصدقة قليلة او كثيرة قال [illegible] الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب
بان المتكلم عالم بحال من ذكر فيقال لك ارايت القاضي بلدنا تقول رايت
قاضيكم الحكيم الفقيه وليس للتوضيح لان مراده [illegible] لا ايضاح للمخاطب




وهو بالعرض في شانه عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فانه غرض
المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه و
النعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الا
الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير سواء
رفع ضميرا او اسما ظاهرا فلا ينعت معرفة بنكرة محضة فنحو [illegible] ما ينبغي للرجل
مثلك او خير منك يفعل هذا ويجب في النعت ان يكون مساويا للمنعوت في
التعريف او دونه فنحو بالرجل اخيك بدل ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا
عايدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه لما بعده فما في نحو جاءني
رجل حسن وجهه في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير والتانيث وواحد
من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع ليصير به هذا مع ما مر مطابقا في
اربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من التبعية فيما في الملتزم افراده وتذكيره
كافعل من لما مر او تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة
صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة والا اي
وان لم يرفع ذلك بان رفع ظاهرا او ضميرا بارزا فهو بالنسبة الى الخمسة
الثانية كالفعل الحال محله فيعرف بعد ذلك ويطابق في التذكير والتانيث
المرفوع لا المنصوب كمررت برجلين قايمة امهما وبرجال قايم اباؤهم
كما في الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع
جمع تكسير فجرى مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولذا قال والاحسن
جاءني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير ثم قاعد غلمانه بالافراد
الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحى
وقيل افراده ارجح مطلقا فجرى بانه مجرى الفعل وقيل ان اتبع مفردا او مثنى
ثم يلي افراده بالاتفاق قاعدون غلمانه بجمعه جمع سلامة وهي ضعيفة
لانه على لغة اكلوني البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو تعددت عن
التبعية المعلوم موصوفها به وبدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل
منزلة المعلوم لا مرها رفعا بتقدير هو في حالة النصب والجر ونصبا

بنعمه بر بعلي حالة الرفع والجر نعمه بره اعني في نعت التوضيح او امدح
في المدح او اذم في الذم او ارحم في الترحم او غير ذلك مما يناسب الصفة
ولا يجوز اظهار الفعل الا في النعت للتوضيح والتخصيص واذا اجرت الصفة
على مشار به او كانت للتوكيد او ملتزمة الذكر كالجماء الغفير امتنع قطعها
كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا يعرف حقيقته بين تعدده الا بها والقطع
فلو احتاج في حال تعدده الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض
القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله رفعا الخ
اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها
لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتضى الاستيناف ● فائدة ● اعلم
ان الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به
كاسم الفعل والضمير ولو لغائب لانه لما اشبه الحرف من جهة افتقاره
الى ما يفسره لم ينعت ولانه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القائل

أضمرتُ في قلبي هوى شادنٍ ... مشتغلٍ بالنحو لا ينصفُ
وصفتُ ما أضمرتُ يوماً له ... فقال لي المضمر لا يوصفُ

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به
لجموده وقسم ينعت وينعت به وهو اسماء الاشارة والمعرف بال وقسم
ينعت به ولا ينعت وهو اي في مررت برجل اي رجل ● الثاني من التوابع

التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به
اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول افصح وحده ابن مالك بانه تابع
يقصد به كون المتبوع على ظاهره ● وهو قسمان لانه اما لفظي وهو
اعادة اللفظ الاول او موافقه ويجري في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو
قوله: أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح
ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده وفيه مع
فاعله وقد اجتمعا في نحو قوله
فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس



وفي الحرف نحو قوله: لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت علي مواثقاً وعهودا
ومنه قوله: وقلن على الفردوس اول مشرب ... اجل جير ان
كانت ابيحت دعاثره ويشترط في الحرف غير الجواب الا يعاد الا مع
ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا ان زيدا قائم وما ورد بخلاف
ذلك شاذ ولك ان تقول ظن ابن الناظم ان التاكيد في مثل هذا الحرف وحده
ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر
اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وفيه في الاية والجامع بينهما خاصة ان
نحو اولى لك فاولى الاية ثم اولى لك فاولى فان حصل وجب تركه كضربت
زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك والفرض انه لم يقع
منك الا مرة واحدة وليس منه ما ذكر في قوله دكا دكا لانه لم يؤت به
للتاكيد انما هو اي غير مؤكد للاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى
مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري في
وفي قوله صفا صفا للناظم بل هو على الحال ايضا اي مصطفين او ذوي صفوف
كثيرة وقيل ان المكرر فيهما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه
في التسهيل وفي كلام ذكا والمختار في علمته الحساب بابا بابا ان المكرر هو
بعينه فكلاهما منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في
الخبر نحو هذا حلو حامض او معنوي قسيم قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر
امر متبوعه في النسبة بان يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره
في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون
بالنفس والعين فجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت على المؤكد
بفتح الكاف لاحتمل ان الجائي خبره او متاعه بارتكاب المجاز فبذكر المؤكد
ارتفع ذلك الاحتمال وصار ظاهره الحقيقة وتكون العين متاخرة عنها
اي عن النفس وجوبا ان اجتمعا في اللفظ فجاء زيد نفسه عينه لان النفس
عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة ويجمعان جمع
قلة على افعل بضم العين مع غير المفرد من اثنين او جماعة لاجل ذلك مع

الجماعة واجب ومع الا تشبيه راجع ويليه الا مراد تقول جاء الزيدان او زيد و
عمرو انفسهما او اعينهما او جاء الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم
وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا
يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد
كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما وعلم مما مر انه لا يؤكد
بنفوس وعيون وانه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او نفسهما واذا
كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهية اجتماع تثنيتين فيما هو
كالشيء الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى و القسم الثاني بكل
وكذا الجميع وعامة واستظهر الغرابة التوكيد بهما لغير المثنى من مفرد
او جمع والاخير لما يؤكد بهما ان تجزأ الغير اي كان ذا اجزاء يصح وقوع
بعضها موقعه اما بنفسه كجاء القوم كلهم جميعهم او عامتهم او بعامله
كبعت العبد كله او جميعه او عامته و لما كان الغرض من هذه الالفاظ
رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكره ليصح توهم
ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد و يكون بكلا وكلتا له اي المثنى ان
انصح وقوع المفرد موقعه ليصح توهم ارادة البعض فيه كالكل كجاء الزيدان
كلاهما او امراتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه
اطلق المثنى واراد به واحدا فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة
ذلك لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع
جاء زيد كله لعدم الفائدة فهذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور
الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد فيه بالنسبة للتقوية لا لرفع الاحتمال
واتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لا
لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى
ذلك كجاء زيد وعمرو وبكر كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما و جميع الالفاظ
المتقدمة يضيف مطابق للمؤكد افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
ليرتبط به وليعلم على من تعود له كما مثلنا واما نحو قوله ص



ص يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ص بكل فيه نعت اي الكاملين في الحسن
كما في مررت بالرجل كل الرجل و يكون باجمع للمفرد المذكر و جمعاء للمؤنث و
وجمعهما بجمع اجمع اجمعون وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر
الا بعد كل فلهذه كانت غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع و
والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر
ان التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع
احتمال التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى
لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لا يقتضي بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على
اتحاد الوقت وعلم من كلامه ان اجمع وجمعاء لا يثنيان وان ما عداهما من الفاظ
التوكيد معرفة واما اجمع فيصرح في الشرح بانه معرفة بنية الاضافة
ومثله جمعاء تتمة اكدوا بعد اجمع باكتع فابتع وبعد جمعاء
بكتعاء فبصعاء فبتعاء وسمع مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع اجمع
نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ
التوكيد القطع الى الرفع او النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها
لنكرة بخلاف النعت كما قال و هي بخلاف النعوت المتعددة لواحد نحو جاء
زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله
تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية فلا يجوز ان تتعاطف المؤكدات بل تورد
متتابعة من غير فصل كما تقدم لاتحاد معناها فتنزلت منزلة الشيء الواحد
واذا نعت لمعرفة وضرب وجملة قال في الجامع فالاوجه ان يبدأ بالمفرد
بالظرف فالجملة و المؤكدات لا يجوز ان تتبع نكرة مطلقا عند البصريين
لما تقدم من انها معارف بالاضافة و قدر مقوله ص
ص لكنه شاقه ان قيل ذا رجب ص يا ليت عدة حول كله رجب ص
واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وحمله في
الاوضح وقال ابن مالك وهو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان في
صحته شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه

فابصع

التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب اورد منها ومن الوارد
قول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد
من الفاظ الاحاطة كما في البيت ومن ثمة شهرا مكان حولا وغيرهما به
قاله في الاوضح ◦ الثالث منها **عطف البيان** اي معطوف
البيان سمي به لانه تكرار للزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه وخ
الحرف لانه عين الاول **وهو تابع موضح** لمتبوعه ان كان معرفة **ومخصص**
له ان كان نكرة كالنعت لكنه يخالفه في انه **جامد غير مؤول** بمشتق وقد
تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح او مخصص بقية التوابع
غير النعت وبما بعده النعت **فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة** اشياء تقدمت
في النعت **كاقسم بالله ابو حفص عمر** فعمر عطف لابي حفص ذكر لايضاحه
وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف **ونحو هذا خاتم حديد** فحديد
عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير
وافهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون
في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف واوجب البدلية فيما
استند اليه المجيز محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول
لا يبين المجهول ويدفع بان بعض النكرات قد تكون اخص من بعض والاخص
يبين غيره **ويعرب بدل كل من كل** لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده
لكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد **ان لم يمتنع** الاستغناء عنه
او **احلاله محل الاول** فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند
قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار
العامل وهو من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ
**كقول الشاعر أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا**
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل لانه لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف
المعرف المقرون بال للخالي عنها وعن الاضافة لما يليها وهو غير جائز كما تقدم **وقوله**

ايا



**أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا**
فعبد شمس ونوفلا عطف بيان على اخوينا لا بدل لانهما لو كانا كذلك لكانا
في تقدير النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول
نحو يا زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال والنساء
**تنبيه** تعين عطف البيان على ما ذكر مبني على ان البدل لا بد ان يكون
صالحا للحلول محل الاول قال المصنف في حواشيه على التسهيل وفيه نظر
لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد اجازوا في
انك انت قمت ان تكون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد
علي بن مسعود في كتابه المستوفى في اولى ما يقال في نعم الرجل زيد
ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد ◦ وقال الامام الرازي وهذا
الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد و
مذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مطرحا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغيره
اخي كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطته لم يصح كلامك
وعليه الرضي والسعد التفتازاني وقد ذكروا فروقا اخر بين البيان و
البدل تطلب من المطولات ◦ الرابع منها **عطف النسق**
بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه
اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو التابع يتوسط
بينه وبين متبوعه في اتباع احد حروف العطف الاتية ثم العطف
اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
او على المحل وله ثلاثة شروط امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون
الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز اي الطالب لذلك المحل او على التوهم
وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله
هناك ◦ وحروف العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ
والمعنى وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام وما يقتضي التشريك
في اللفظ فقط وهي ثلاثة بل ولا ولكن والعطف يكون **بالواو لمطلق الجمع**

بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيبا ولا معية فتعطف الشيء على مصاحبه في
الحكم نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو لا
احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فالمعية
للمعية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد ظهر لك أن استعمالها في كل
من هذه الثلاثة من حيث إنه جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا للواو أحد وعشرين
حكما تختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات **والفاء**
للجمع في الحكم مع **الترتيب** المعنوي والذكري وأكثر ما يكون هذا في عطف
مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي الآية **والتعقيب**
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه
تقول قام زيد فعمرو إذا كان عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة
إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزويج
والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومعه ما قد وأما قوله تعالى أهلكناها
فجاءها بأسنا فمعناه أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا وقوله تعالى فجعله
غثاء أحوى فمعناه فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية
فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة
نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب **بانت سعاد فقلبي اليوم متبول**
وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو إن جاءني فأنا أكرمه و
حينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب إن الفاء
السببية لا يلزمها التعقيب **وثم** للجمع مع **الترتيب** كما تقدم **والمهلة**
أي التراخي في الزمان نحو ثم إذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب
عليه وهداه وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل
منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله **جرى في الأنابيب ثم اضطرب**
**وحتى** للجمع مع **الغاية** بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة
أو نقص فينقطع الحكم عنده **والتدريج** بأن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا

الى



إلى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها
ولو تقديرا كما في قوله
**ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها**
إذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيها بالبعض نحو أعجبتني الجارية حتى
كلامها ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها أن يكون اسما ظاهرا
قال المصنف والضابط أن ما صح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا **لا للترتيب**
فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافا لمن زعمه لأنك تقول حفظت
القرآن حتى سورة البقرة وإن كانت أول ما حفظت ومات كل أب لي حتى آدم
ومقام عسى أنها للترتيب فمراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل
التدريج كما أفصح به ابن الحاجب والمغني أي وحملها إليه في المطول
الكافي في شرح القواعد وإذا عطفت بها على مجرور فالأحسن إعادة الجار
فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كعجبت
من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني وجزم به في الجامع
ورده ابن حيان والعطف بها قليل ولهذا أنكره الكوفيون **وأو لأحد
الشيئين** نحو لبثنا يوما أو بعض يوم **أو الأشياء** نحو فكفارته إطعام
عشرة مساكين الآية **معينة بعد الطلب** إما **التخيير** بين المتعاطفين
نحو تزوج هندا أو أختها **أو الإباحة** نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق بينهما
جواز الجمع في الإباحة ومنه قال الشمني وليس المراد بالإباحة
الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل
المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي
قوم كانوا **أو مبهمة بعد الخبر** إما **الشك** من المتكلم نحو جاء زيد أو بكر
**أو للتشكيك** السامع أي إيقاعه في الشك ويعبر عنه بالإبهام
نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وللتقسيم نحو الاسم نكرة أو معرفة
ومنه قوله **وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ... صدور رماح أشرعت أو سلاسل**
قال بعضهم وللإضراب نحو وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون وقد تأتي بمعنى

لنا

الواو كقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا **فائدة** ثان الاولى لا يعطف
باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لانها وتقتضي احد الشيئين او الاشياء و
التسوية تقتضي شيئين لا مزية لاحدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها
نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول
الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقراءة ابن محيصن اولم تنذرهم واما تخطئة
المصنف لهم في ذلك فقد ناقشته فيه الا ان ما بعد الثانية اذا نهي عن
المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه
حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن
كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تاخذ دينارا او ثوبا
جاز عنده ان يكون نهيا عن الجميع وعن احدهما عن مقابلته الامر لان الامر
كان باخذ احدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد وعمرو **وام**
**لطلب التعيين** ان وقعت **بعد همزة داخلة على احد المستويين** في
الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما بان احدهما
عنده لا بعينه ولهذا الجواب بتعيين احدهما لا بنعم او لا لانه معلوم
للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها باي وتسمى حينئذ متصلة لان ما
قبلها وما بعدها لا يستغني احدهما عن الاخر فتسميتها بذلك لامر خارج
عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام و
تسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة
في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت سواء عليهم ادعوتهم ام
انتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها
وبام التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور اي بل هل وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي
نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء او الانكاري نحو ام له البنات ول
كم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة
للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة

لوقوعها

لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها **وللرد** اي رد
السامع **عن الخطا في الحكم** الى الصواب فيه **لا** وهي لنفي الحكم عن تاليها
وقصره على متلوها اما قصر افراد او قلب ولهذا لا يعطف بها الا **بعد ايجاب**
او امر او نداء نحو زيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر
والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والابذي ان شرط
العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز جاءني رجل
لا زيد بخلاف لا امراة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف
بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك **و**للرد
على الخطا في الحكم **لكن وبل** وانما **بعد نفي** او نهي بعدهما لتقرير حكم
متلوهما واثبات نقيضه لما بعدهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو و
ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل عمرا ردا على من اعتقد ايجابها والمضروب زيد
لا عمرو فهما لمعنى القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن
او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي
او نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد
اثبات او امر فهي حرف ابتداء للاستدراك **وللصرف للحكم** على المتلو
بان ينقل **الى ما بعدها** ويصير المتلو كانه مسكوت عنه **بل** ان وقعت **بعد**
**ايجاب** او امر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فهي هنا تنقل الحكم في
المجيء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لا
يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه
غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما
بعدها وجوزه المبرد فيما بعد الايجاب وعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل
قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعد واستعمال العرب على خلاف
ذلك **تنبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحدا في الزمان
ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى الاسم يشبهه وبالعكس و
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع

المتصل من غير فاصل ضعيف ولا يجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على
الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال الجديد رحمه
الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح
اذ المسئلة ليست قطعية فينبغي المصير اليه ورفض القياس اذ المبحث
لغوي و الخامس منها البدل وهو تابع مقصود
بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج
بالمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود
بالحكم ومعطوف بلا بعد اثبات او ببل بعد نفي وبلاكن وبنفي
الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه
ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح لتلك
النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل
في حكم تكرار العامل وهو اربعة اقسام احدها بدل كل من كل
وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو مفازا حدائق وجاءني زيد
اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود على المبدل منه كالجملة التي هي عين
المبدل منه و ثانيها بدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله بعض
مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا او اقل او اكثر على الصحيح
ولا بد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكورا كاكلت الرغيف
نصفه او ثلثه او مقدرا نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض
من الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المست
المستطيع فهو عام اريد به الخصوص لان الله لا يكلف بالحج من لا
يستطيع ومنع ادخال ال على كل وبعض وهو مذهب الجمهور لملازمتهما
الاضافة وهي لا تجامع ال خلافا للاخفش والفارسي و ثالثها بدل
الاشتمال وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة بغير تعلق بغيره

الكلية



الكلية والجزئية وامره بالضمير كما مر في بدل بعض من كل نحو يسألونك عن
الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه
فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او الاصل نارها ثم نابت ال عن
الضمير وشرطه تحسين امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام عند
حذفه ولهذا جعل نحو اعجبني زيد اخوك بدل اضراب اذ لا يكفي بفهم المعنى
عند حذفه وامتنع الحذف نحو اسرجت زيدا ام ابنه وان فهم معناه عند
الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير وروده مثله يحمل على الغلط
او نحوه و رابعها بدل اضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره
ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له ان
يخبر بآخر من غير ابطال الاول ونفاه بعضهم مطلقا وادعى ان ما استدلوا
به على ثبوته يحمل على اضمار بل و خامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد
متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر فالموجود فيه
دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروٍ وفكر ونفاه بعضهم
مطلقا وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من تعنيه فلم يجئ به
وهو مذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا و سادسها بدل نسيان
وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده نحو تصدقت بدرهم دينار
هذا يصح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل
الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله بحسب قصد الاول و
الثاني وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم
فيكون بدل غلط اي بدلا عن اللفظ الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا
معنى قوله او الثاني وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب التصدق بالدينار لظهور الغلط
في القصد الاول فيكون بدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا معنى
قوله او الاول وتبين الخطأ في قصده والاحسن ان يعطف التابع في هذه

الثلاثة فبل فيكون من عطف النسق **تتمة** اعلم ان البدل يوافق
متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد
وضديهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما
مصدرا او قصد به التفصيل ويخالفه في التعريف والتنكير وضديهما فيبدل
المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن ان اتحد
اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع التابع زيادة بيان
كما في ابدال الفعل من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح
التسهيل ولكن خالفهم في الكافية تبعا لابن مالك ولا يبدل الظاهر من ضمير
حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال
المصنف في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم
النار ويجب ان اتبع متعدد ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر
والنفي **باب** في ذكر الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا
وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء قال ابن الحاجب فالواحد عنده عدد
وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعل يجري على
القياس **العدد من ثلاثة الى تسعة** جار على القياس لانه **يؤنث مع
المذكر ويذكر مع المؤنث** ولو جازيا مفردا كان العدد **نحو** ثلاثة رجال
وتسع نسوة و **سبع ليال وثمانية ايام** او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة
عشر رجلا وتسع عشرة امراة **وكذا العشرة** تؤنث مع المذكر وتذكر
مع المؤنث **ان لم تركب** بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان
ركبت جرت على القياس واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ولولا هو

فعلى حذف مضاف اي
عشر حسنات ع

لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث
كما في الالفية والتسهيل وهل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز اثبات
حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا وفي الحديث واتبعه بست
من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد واثنين **وما وازن فاعل** من الفاظ
العدد **كثالث ورابع** الى العاشر يجري **على القياس** فيذكر مع المذكر

ويؤنث مع المؤنث مطلقا مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر واحد
واثنان والجزء الثالث والخامس عشر والسادس والعشرون وفي المؤنثة
واحدة واثنتان وثلاثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشرة والسادسة
والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى عشرة اربعة
احوال اشار اليها بقوله **فيفرد فاعل** عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف
بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة
توهمت ايات لها فعرفتها ... لستة اعوام وذا العام سابع
**او يضاف لما اشتق منه** فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير كرابع اربعة اي بعض جماعة منحصرة في اربعة وهذه الاضافة
واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله **او يضاف الى ما دونه** اي ما
تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة
اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو
رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضي
والا جاز تنوينه والنصب به كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم فاعل
حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا
رابعٌ ثلاثةً كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من الخلاف ثان فلا يجوز
اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه
عن العرب **باب** في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم اذا
اشبه الحرف بني ويسمى غير متمكن والا اعرب ويسمى متمكنا ثم المتمكن
ان لم يشابه الفعل صرف ويسمى امكن والا منع من الصرف ويسمى غير منصرف
وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان
احداهما لفظية والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل
فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى
معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه
الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما

قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **موانع الصرف**
**للاسم** وتسمى عللا **تسعة** عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن
الاسم اذ وزن كل منهما غالب الوزن الاخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان
فرعا بالنسبة الى وزنه **و**التركيب وهو فرع الافراد **و**العجمة وهي فرع
العربية لاصالة لغة كل قوم عنده ثم بالنسبة اليها يأخذونه من غيرها
**و**التعريف وهو فرع التنكير **و**العدل وهو فرع المعدول عنه **و**الوصف
وهو فرع الموصوف **و**الجمع وهو فرع الواحد **و**زيادة الالف والنون وهو
فرع المزيد عليه **و**التأنيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منها
مانعا وعلة مجاز اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة
انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسعة **يجمعها**
وزن وجمع وعدل ووصف ومعرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها
ونحوه احسن مما في الشرح من قوله
**وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثها**
ثم ذكرها خلالها بصريح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب
بقوله **كاحمد** بين الوزن والعلمية **واحمر** بين الوزن والوصف **وبعلبك** بين
التركيب والعلمية **وابراهيم** بين العلمية والعجمة **وعمر** بين العدل والعلمية
**واخر** بضم اوله وفتح ثانيه بين العدل والوصف **ومساجد ودنانير** بينها
الجمع اي صيغة منتهى الجموع **وسلمان** بين العلمية وزيادة الالف والنون
**وسكران** بين الوصف والزيادة **وفاطمة** بين التأنيث بالتاء والعلمية **ومثله**
**طلحة** وفائدة ذكره التنبيه على ان ما سوى التأنيث يجي مذكرا ايضا **وزينب**
بين العلمية والتأنيث المعنوي **وسلمى** بين التأنيث بالالف المقصورة **و**
**حمراء** بين التأنيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل
بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع اخر
ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية
احدى علتيه والاخرى التركيب او التأنيث او العجمة او الزيادة او وزن

الفعل



الفعل او العدل او في اخره نون وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع
صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في اخره الف ونون وقد شرع في
بيانهما بعد ما ذكرهما اجمالا فقال **فالف التأنيث مطلقا** مجردا واحدها
**والجمع الذي لا نظير له في الاحاد** العربية اي لا مفرد على وزنه وهو
ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها
ساكن وما يليه الالف مكسور لا لعارض فصاعدا وجواب كل واحد منهما عن
انفراده يستأثر اي يستقل بالمنع من امتناع الصرف من غير مجامعة مانع اخر
لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زائدة لازمة لبناء ما هي فيه دالة
على تأنيثه بخلاف غيرها في المؤنث فهذا فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة
حتى كانها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث واما الجمع
فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة
الجمع اذ لفظه خارج عن وضع الاحاد العربية واذا سمي به فحضاجر منع
من الصرف نظرا الى اصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية كذلك واما
منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبهه
الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا **والبواقي** من الموانع **لا** يستأثر
كل منها بالمنع بل لا **بد** في تحققه **من مجامعة كل علة** المناسب مانع **منهما**
احد امرين اما **الصفة** وهو ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود
بالوضع **او العلمية** وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه
معتبر في المنع ان يكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة
والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية وبهم كلامه ان الصفة
والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك **وتتعين العلمية مع التركيب** اي المزجي
المختوم بغير ويه فخرج به كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه
وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال فبني والاضافي فمصروف والاسنادي
فمحكي ولا مدخل فيه لانه يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبقى الاول على
الفتح ما لم يكن اخره ياء فيسكن **ومع التأنيث** اي بغير الالف لاستقلالها

بالمنع كما مر سواء كان علما لمؤنث ام لمذكر زايدا على ثلاثة احرف ام لا محرك
الوسط ام لا اعجميا ام لا منقول من مذكر الى مؤنث ام لا لا في شرط تحتم التانيث
المعنوي في منع الصرف امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كزينب لتنزيل
الرابع منزلة التاء وتحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزايد او
العجمة كجور اسم لبلد لتنزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث
كزيد اسم لامراة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا
ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجي واذا سمي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا
فايـــدة اسماء القبايل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها
مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا وحيا او مكانا او لفظا
او حرفا صرف ذلك وان اراد قبيلة او بقعة او صورة او كلمة منع ذلك
ومع العجمة وهي كون العلمية من اوضاع غير العرب وشرط العجمة في
المنع العلمية في اللغة الاعجمية بان تنتقل الكلمة وهي علم في لغة العجم
الى لسان العرب زايدة على الثلاثة كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف وان
كان علما في العجمة كشتر ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام
وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كقنبر فيصرف لانه
علمية في لغة العجم ونعرف عجمية الاسم بامور منها خروجه عن ابنية العرب
كاسماعيل ومنها نقل الايمة ومنها ان يجتمع فيها ما لا يجتمع في كلام العرب
كالجيم والصاد كصولجان او القاف كمنجنيق او الكاف كسكرجة وجميع
اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا اربعة محمد صلى الله
عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها في الصرف لوط ونوح وشيث
بعدة السبعة منصرفة وجمعتها
تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيث محمدا
واعلم كما مر ان هذه الموانع الثلاثة لا يوثر شي منها في المنع مع غير
العلمية ونحو ذلك فيصرف صفة وفاقا وان وجد فيها علة اخرى مع



التانيث وهو العجمة في صفة والصفة في قابلة وبصرف اخر ربيحان اذا انكر فان
وجدت فيه العجمة والتركيب والزيادة وان غير متعلق العدل والوزن والزيادة
لا تنفي العلمية معه ونحو ذلك ايضا فتمتنع مع العلمية تارة ومع الصفة
اخرى فمثال العدل مع العلمية عمرو وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق
العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا عن ساير الموانع
بان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع
اخر كطوى فانه فيه مع العلمية التانيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى ترك
العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فانها معدولة
عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تخفيفا وجوز بعضهم العدل
الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ولا يكون مانعا
من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تاثيره
اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين او كونه بالفعل اولى كاصبع واحمر علمين
ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون
مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية
واما حسان وشيطان فان جعلا من الحسن والشيطان منعا او من الحس والشطن
صرفا وشرط الصفة اي تاثيرها التي على وزن افعل او على وزن فعلان امران
اصالتها بان تكون الكلمة في الاصل صفة وعدم قبولها التاء اما لانها لا مؤنث
لها كاكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية ويكون لها مؤنث على فعلى بالضم
كافضل او فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع ابنية فعلان مؤنثاتها
على فعلى الا اربعة عشر لفظة مؤنثاتها فعلانة فتنصرف وجمعتها
اجز فعلانا لفعلانة اذا استثنيته حبلانا ودخنانا وسخنانا وخمصانا وصوحانا وعلانا
وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وانيحانا ونصرانا وزد فيهن سيفانا على لغة واليانا
واعلم من كلامه ان الصفة العارضة والقابلة للتاء لا اثر لهما في المنع ولهذا
قال فمربان وارمل وصفوان وارنب اذا كان صفوان بمعنى قاس وارنب بمعنى
ذليل اي ضعيف مصروفة لقبول الاولين التاء نقول عربانة وارملة ولعروض

وصفته لا خبرين اذ صفوان في الاصل وقع اسما للحجر الاملس وارنب وقع اسما
له ابتداء معنى وفيه فلا اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو الاسمية في ابطح وادهم
وارقم ويجوز في نحو هند مما هو ثلاثي ساكن الوسط وجهان الصرف لانتفاء
شرط وجوب التاثير للتانيث المعنوي وعدمه وهو اولى نظرا لوجود العلتين
يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه واوجب السيرافي الصرف نظرا الى ان السكون
الوسط قابل احدى العلتين فتساقطا فيبقى بلا سبب واجرى المبرد والجرمي
الوجهين نحو زيد اسم امراة بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد اسم امراة
فانها ممنوعة عن الصرف حتما لوجود العلتين فيهما مع وجود شرط تحتم منع
في هند كما تقدم وكعمر في منع الصرف للعلمية والعدل عند جمهور بني
تميم باب حذام وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معرفة والعلة
ان لم يختم براء فان ختم بها كسفار وامس لمعين بان يراد به اليوم الذي
قبل يومك وهو معرفة والعامي ال وهو لا مس ان كان مرفوعا نحو مضى امس
بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بني على الكسر عندهم
كالحجازيين القايلين بالبناء مطلقا وبعضهم لم يشترط ما اشترطه
الجمهور فمنعهم فيهما اي باب حذام وامس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما
لا ينصرف مطلقا وتقدم الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعهما وسحر
عند الجميع من العرب ان كان ظرفا معينا بان يراد به سحر يوم بعينه وهو
معرفة والعامي ال وهو السحر نحو جيت يوم الجمعة السحر فان كان مبهما اي نكرة
ظرف نحو نجيناهم بسحر ومستعمل غير ظرف فاو جيء بعد بال وبالاضافة
نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بال ومضافا فالصرف ايضا كجيتك يوم
الجمعة السحر او سحره

اي بنو تميم

## باب في ذكر صيغتي التعجب

التعجب استعظام في وصف الفاعل وما ينبغي منه فعلا التعجب واسم التفضيل
التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه وخرج عن
نظايره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله انه
متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله

زيادة





فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه وله
صيغ كثيرة دل النقل عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله
سبحان الله ان المومن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو
ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال التعجب
له صيغتان وضعا لانشاء احداهما ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا و
وهذا اللفظ اعرابه ما مبتدا لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها
وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وعند سيبويه نكرة تامة
بمعنى شيء وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب وافعل فعل ماض
غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله
واما قوله يا ما أُمَيلحَ غزلاناً شدنّ لنا فشاذ وفاعله ضمير مستتر
معرب مذكر غايب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل لعدم علمهما ولهذا
اجمعوا على فعليتهما وزيدا منصوب بافعل على انه مفعول به لتعديه في
افعل بهمزة النقل والجملة الفعلية في محل رفع خبر ما وعند الاخفش ما
معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة
صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اي شيء عظيم وعند بعضهم
ما استفهامية كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها
والتقدير اي شيء حسن زيدا اي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذا التقدير
اتى باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها الان لمجرد المعنى والان
معناها الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا
كنت مريدا به معنى الانشاء فكذا هذا والثانية افعل به كاحسن
بزيد وهو بمعنى ما افعله في كونهما من صيغ التعجب واحسن وافعل فعل
تعجب لازم لصيغة الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معنى له واصله افعل
بصيغة الماضي وهمزة الصيرورة اي صار ذا كذا كاغد البعير اي
صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت ذا بقل واثمرت الشجرة اي صارت
ذا ثمرة فغير اللفظ من صيغة الماضي الى صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل

عند سيبويه

فصح الا صلاحه لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على
صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح فمن ثم اي من اجل ذ
لك لزمت الباء بعده فلا يجوز حذفها بعدها الا اذا كان الفاعل ان وصلتها
فحذفها في فاعل كفى فيجوز فيه تركها كقوله *
* عميرة ودع ان تجهزت غاديا * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا *
وذهب جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية اذ همزة
التعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون فعلا امر حقيقة لا خبرا وفيه
ضمير مستتر هو الفاعل لا كن ذلك الضمير المصدر عنه بعضهم كانه قال
يا حسن احسن بزيد وعنه بعضهم ضمير المخاطب اي امر لكل واحد بان ي
جعل زيدا حسنا اي يصفه بالحسن ثم اجري مجرى المثال فلم يغير عن لفظ
الواحد تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما
شارك افعل التفضيل فعلا التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما عطفا على
الاختصار فقال وانما يبنى قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل ث
متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبيس ثلاثي مجرد ا
فلا يبنى من رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق
واستخرج مثبت فلا يبنى من منفي وان لم يكن ملازما للنفي نحو ما ضرب
زيد وما عاج بالدواء اي ما انتفع به متفاوت في المعنى اي قابل للتفاضل
بالنسبة لما يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفني لان حقيقتهما لا تفاوت
فيهما تام فلا يبنى من ناقص نحو كان وكاد فلا يقال ما اكون زيدا قايما
مبني للفاعل فلا يبنى من مبني للمفعول نحو ضرب زيد خوفا لا لتباس ذ
بالفاعل فان امن اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك فيه سمع
من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب
وعني بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وقوله ليس اسم فاعله
على وزن افعل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون او عيب فلا يبنى مما هو
كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وحسن ذ

عليه

عليه فعلا التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا في امور
كثيرة قال ابن مالك تنبيه اذا اردت التعجب او التفضيل من
فعل عدم بعض الشروط فيتوصل اليه باشد او اشدد او شبههما ذ
واجعل مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما ومجرورا بالباء ذ
بعد اشدد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما اشد بياضه واشدد ببياض
وما اكثر الا يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد فلا يتفاوت معناه فلا يتعجب
منه البتة قال في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله اسمع ذ
بهم وابصر اي بهم وقول علي رضي الله عنه *
* جزى الله عني والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما اعف واكرما *
اي ما اعفها واكرمها ولا يجوز تقديمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء ذ
مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين ذ
بالفعل باب في الوقف وبعض مسائل الوقف الوقف ذ
قطع النطق عند اخراج اخر اللفظ وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي
احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التانيث
الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء وحذفهما
ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح من
اللغتين على نحو رحمة من كل اسم اخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا
كحياة وقناة فان اصلهما الف حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء
اي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم
يعكسوا لانهم لو فعلوا في ضربت لالتبس بالضمير المفعول فان كان
ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة
للفعل والحرف ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم ذ
وان سمي به بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية جميعا ذ
فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث ذ
المحض وكمسلمات هيهات واولات وعلى نحو قاض مما هو منقوص منون ذ

غير معدود وبالمجيء رجزا ونصبا رفعا وجرا بالحذف اي بحذف الياء لان التنوين
بان نقيم برا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض ويفهم من كلامه
انه اذا وقف عليهما نصبا لا تحذف الياء كما سيأتي ومثله في الحذف عند سيبويه
المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال
الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين وهو منتف
في المنادى المقصود وعلى نحو القاضي مما هو منقوص معرف بال فيهما اي في
الرفع والجر بالاثبات للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون
وذلك حاصل مع اثباتها واما المحلى بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم
يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات وقد يعكس الامر فيهما فيوقف
في غير الاصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز

الله نجاك بكفي مسلمت ... من بعدما وبعدما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة ان تدعى امت

قال ابو حيان وهذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم
اهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه
وحكي عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وعلى قاضي رفعا
وجرا باثبات الياء نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد روي عن ابن
كثير وورش في احرف القرآن وعلى نحو القاضي فيهما بالحذف جريا بين حالتي
الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم
التلاق وليس لك في نصب نحو قاضيا منونا ونحو القاضي غير منون الا
اثبات الياء لان المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره ساكن
ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جواري
فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات
اجود ويوقف على اذن الجوابية بالالف ابدالا من نونها الفا تشبيها
لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها لفظا وعلى نحو لنسفعا مما اخره
نون توكيد خفيفة بالالف ايضا لذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية

وعلى



وعلى نحو رايت زيدا مما هو منصوب بالفتحة منونا مجردا من التاء بالالف
اي بابدال تنوينه الفا لان التنوين حيث جيء به للدلالة على الامكنية وليس
في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في
الاول واوا ولا في الثاني ياء فحذف التنوين لثقل الواو والتباس الياء
بياء المتكلم وقيل يبدل بحرف مد في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو
ورايت زيدا ومررت بزيدي لانه يجري مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها
فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف من غير ابدال في الثلاثة
فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب كما في غير المنون وقوله بالالف
متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالالف كما يكتبن بها اذ الاصل
في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك
لم يكن بد منها وكتب انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمة
بالهاء لان الوقف عليه كذلك ونحو اخت ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف
عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء لان
الوقف لان الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها من
نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التي هي ظرف
ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس في
نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر
الواحد او نهيه بامر الاثنين او نهيهما في الخط وتكتب الف زائدة في
الخط بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقالوا او امر كقولوا
او مضارع كلن يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال الجاربردي فانه
وان لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا لان واو تكتب منفصلة بخلاف
واو العطف لانه قد يجيء من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جاءوا
وساءوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا للباب دون
الواو الاصلية في ابنية الكلمة فلا يكتب بعدها الف كزيد يدعو ويغزو

لعدم الالتباس وان قدر انفصاله لان المجرد ليس بجمع ويجوز في واو الجماعة
غير المتطرفة نحو ضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف التي تجيء
بعد تمام الكلمة غير المتطرفة وان اعربت بعد توكيد الواو الجمع زيدت الالف
لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل
واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب بعدها الالف
كما في الفعل والاكثر على حذفها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال
فيه بالالتباس او رفع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم
الالتباس لندوره وزواله بالقرائن **وترسم الالف** المتطرفة في الخط
**ياء** عند الجمهور **ان تجاوزت** الالف **الثلاثة** الاحرف بان كانت رابعة فصاعدا
ولم يكن ما قبلها ياء سواء كانت زائدة للالحاق ام للتانيث ام لغيرهما وسواء
كان ما هي فيه فعلا **كاستدعى** واستقصى او اسما كالمستقصى **والمصطفى**
فان كان ما قبلها ياء رسمت الفا كاحيا ويحيا واحيا كراهة اجتماع ياءين
في الخط الا يحيى وريى علمين فيرسمان بالياء فرقا بينهما علمين وبينهما ان
فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الالف اخف من الياء
**او** لم تتجاوز الثلاثة ولكن **كان اصلها الياء** بان كانت منقلبة عنها وان
سواء كان ذلك في فعل **كرمى** وهدى او اسم كالرحى **والفتى** فان اتصل
بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه
**وترسم** الالف **الفا** على حالها **في غيره** اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة
عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل ام لا وسواء ما هي فيه فعلا **كعفا** او
وعدا ام اسما كالقفا **والعصا** ثم اشار الى ما يتعرف به الواو من الياء
بقوله **ويكشف امر الالف الفعل بالتاء** اي باتصال تاء الفاعل به ونحوها
ضمير ونحوه فاصله **كرميت وعفوت** فعلم بالاول ان الف رمى منقلبة عن ياء
وبالثاني ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان اعم
لشموله نحو رمين وعفون ويكشف ايضا بالمضارع كيرمي ويعفون
لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها ويكون الفاء واوا



كوعى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واوان
**وامر الالف** في **الاسم بالتثنية** بتقدير فيهما وبرده الى اصله **كعصوين و**
**فتيين** فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء ويكشف ايضا بالجمع
بالالف والتاء كالفتيات والقنوات ويكون الفاء او العين واوا لمامر وشبه
نحو الوعى والوحى فان جهل حال الالف اهي منقلبة عن واو او ياء فان لم
يكن معها شيء من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء كمتى والا
بالالف وانما كتبوا لدى بالياء لانقلاب الفه ياء مع الضمير في لديك وكلا
تكتب بالالف اذا لم تضف الى مضمر لان الفه منقلبة عن واو عند البصريين
واما الحروف فلم تكتب بالياء غير بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب
الفهما ياء مع الضمير في اليك او عليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها

**فصل** في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلمة و
بتمامها تتم المقدمة فنسال الله تعالى حسن الختام وهي همزة سابقة
موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك لان المتكلم يتوصل
بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل
لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة
لما فيها من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر
كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي
هي اعدل لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة
ليست بوجه قاله المتغراني ولم تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في
مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم
غير ما سيجيء بل في مواضع اشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله
**همزة اسم** مثبتة اخيرة سبابة واصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره
على اسماء وتصغيره على سمي حذفت لامه للثقل لتعاقب الحركات عليها
ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتي بالهمزة
في اوله **بكسر لعارض** وهو قليل والمجرور في محل نصب على الحال **و**همزة

است وهو الدبر اصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره ايضا لتخسيره
على اسنا بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا
عن المحذوف ثم اوتي بها للتوصل الى النطق بالساكن وابنم وهو ابن زيدت
زيدت فيه ميم للمبالغة سمع يغيض ولم يغص عليه ونونه تابعة لميمه في
في الاعراب كما في امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في
في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض وابنة واصله بنوة في
كشجرة لانها مؤنث ابن فالتاء للتانيث بخلاف تاء بنت واخت فانها بدل
من اللام لا للتانيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمي بها رجل لصرف وانما
استفيد التانيث من صيغتها وامرء وامرأة اصله مرء ومرأة وهما لغة
اخرى سمعتا وللها ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كانا على ثلاثة احرف
لان لامهما همزة وبحذفها للتخفيف فيقال مر ومرة فجرى مجرى ابن وبنت
وابنة وتثنيتهن اي السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاتها
همزات قطع واثنين واثنتين اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان
لانهما من تثنية فحذفت اللام وسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل و
الغلام ونحوه مما بدئ بلام التعريف وكلام التعريف يبدل ميما في لغة طي و
حمير واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله بناء على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو
كان جمعا لم يجز كسرة همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سياتي
وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال القسم
ايمن الله لافعلن كانه قال بركة الله قسمي لافعلن والضمير في قوله و
يفتحها عايد على الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال
الاستعمال فما يرى في ايمن فرجحان او بكسر في ايمن وفيه اثنتا عشرة لغة
جمعها ابن مالك في قوله
وهمزة ايمن وايمن فافتح او اكسر وام قل او قل هم ومن بالتثليث قد شكلا
وايمن اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا

همزة



همزة وصل خبر المبتدا وهو قوله في همزة الاسماء سماعي ويطرد فيما سواه
في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله وكذا همزة الفعل الماضي المجاوز
اربعة احرف من الخماسي والسداسي همزة وصل كاستخرج وانطلق وكذا الا
همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة مصدره تبعا لفعله وهو منحصر في
احدى عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال
كالاستخراج والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال
كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس والافعنلاء
كالاستلقاء من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار
من مزيد الرباعي وهمزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه ساكنا
لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج الى همزة كما في هب وعد وقل ويستثنى
من ذلك خذ وكل ومر اذ يحذف عليهما ان ثاني مضارعها ساكن لفظا
مع انه لا يحتاج فيها عنه الا كثر الى الهمزة كاقتل واغزو واغزي و
بضمهن اي بضم همزات تلك مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت
الضمة في الثالث مقدرة والا عنه اذ يعرض في الكسرة فيه مع ان بعضهم
جوز فيه كسرة الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو
فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واضرب وامشوا
واذهب بكسر اي بكسر همزات تلك وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول
وكذا في الثاني اذ الضمة فيه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على
على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالثة
فانما تركوا فيه المراعاة واوجبوا الكسرة لئلا يلتبس بالمضارع المبدو
بالهمزة حال الوقف وفهم من المثل ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل
سواء كان عين مضارعه مفتوحة او مضمومة او مكسورة والا عند اذ لا
يعرض الكسر والضم كالباقي اي كما يجب الكسر في الباقي من الفعل
الماضي المجاوز اربعة احرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الاسماء
المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة

الوصل للاستغناء عنهما مالم تكن مفتوحة فتبدل الفا على ... نحو الحسن
عندك وايمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها
وحركة همزة الاستفهام و ليكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه
المقدمة والمسؤول من فضل من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان
لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن وليكن ممن يدفع بالتي هي احسن لان
لاكن بعد مطالعته في ذلك ما يتعلق به الخلل وبعد مستا وتدبر في ذلك الهل
فيه فاني واضعه معترفا بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا طمعي في ان اكون
من الثلاثة الذين اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها لما كشفت قناع وجهه
ولا عرضت نفسه للتكليم الا لسنة الجارحة والحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله رب العالمين اوزعني ان اشكر
نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني
برحمتك في عبادك الصالحين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كمل الشرح المبارك بحمد الله وحسن عونه
وتوفيقه ليلة الجمعة ليلة سبعة
عشر خلت من شهر شعبان
المعظم سنة واحد
وثمانين ومائتين
والف
سنة ١٢٨١
هـ

إليكَ رسولَ الله بالمدح ارجعُ ... واشكو باحوالي اليكَ وارفعُ
توسلتُ للباري بجاهكَ انهُ ... عظيمٌ وفي كل المهمات ينفعُ
جعلتُ مدادي في ثناكَ لانهُ ... شفاءٌ به يبرا الفؤادُ الموجعُ
فإن ضاق بالدنيا متسعُ الفضا ... بمدحكَ يا خيرَ الورا يتوسعُ

